إسبانيا-أفريقيا

2028-2025

نعمل معًا ضمن علاقة
استراتيجية

GOBIERNO
DE ESPAÑA

AGENDA
2030

إسبانيا-أفريقيا

2028-2025

نعمل معًا ضمن علاقة
استراتيجية

فهرس

تمهيد - الاستراتيجية الجديدة لإفريقيا 7

1. **موجز** 9

2. **مقدمة** 13

3. **فرص وتحديات إفريقيا** 17

فرص عديدة 17

الشباب بطل التحول في القارة 17

حضور وتأثير متنامٍ لإفريقيا ومنظماتها الإقليمية 19

رؤى متفائلة للنمو الاقتصادي 21

وفرة الموارد الاستراتيجية من أجل التنمية المستدامة والانتقال الطاقي والثورة الرقمية 22

ظهور الطبقات الوسطى الناشئة، كفاعل في التغيير الاجتماعي والسياسي 24

تحسين البنية التحتية المادية والاتصال الرقمي 25

التمسك بالقيم والمبادئ الديمقراطية من طرف السكان. منظمات إقليمية قوية 25

...وتحديات كبرى 26

في انتظار التكامل السياسي والاقتصادي 27

التمييز بناء على الجنس 27

عدم كفاية الوصول إلى التمويل 27

عدم كفاية البنية التحتية للنقل والاتصالات والكهرباء 28

الاختلالات الهيكلية التي تفاقمت بعد جائحة الكوفيد والغزو الروسي لأوكرانيا 28

مؤشرات الفقر في تصاعد 29

القارة الأكثر عرضة لتأثيرات أزمة المناخ 30

محدودية الوصول إلى الرقمنة والبحث والتطوير 31

عدم كفاية التمدرس والوصول إلى الخدمات الطبية 31

عنف ونزاعات مسلحة 31

هشاشة المؤسسات 33

الهجرة غير النظامية والاتجار في البشر وتهريب الأشخاص 33

4. مقدّراتنا 35

الروابط الجغرافية والتاريخية والثقافية والاجتماعية 35

إسبانيا، حضور مزدوج على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، فضلا عن البعد الأوروبي 40

تخاطب مميز مع الفاعلين الأفارقة. شبكة من الاتفاقيات وآليات التعاون 43

أدوات لدعم التجارة الثنائية والاستثمار الاسباني. شركات إسبانية رائدة في القطاعات الاستراتيجية الإفريقية 45

مشاريع مؤثّرة للتعاون الإسباني في أفريقيا. حضور لأكثر من 40 عاما من المخاطبة المميزة 48

نخلق قيمة في إفريقيا بواسطة تدريب الشباب 51

إسبانيا شريك موثوق وحاضر وملتزم في مجال السلام والأمن 53

تجربة في مجال الهجرة 56

الالتزام بالدفاع عن حقوق الفئات الأكثر ضعفا 60

الالتزام حيال انتقال رقمي عادل ضمن عملية بناء مجتمع دامج ومتساوٍ ومستدام 62

نحن معًا في مكافحة تغير المناخ والتحول الإيكولوجي والتعاون لصالح البيئة 62

5. مبادئ، 5 أهداف و100 خط عمل 63

1. تعزيز 65

2. نمو 69

3. ربط 74

4. حماية 78

5. تعايش 81

6. مراقبة وتقييم 85

7. ملحق: إطار من 5 أهداف و100 خط عمل 87

© وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون

نوفمبر/تشرين الثاني 2024
NIPO papel: 108-24-042-7
NIPO línea: 108-24-043-2
الإيداع القانوني M-23948-2024

إصدار: وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون.
ترجمة: عبد الرحيم عبقري -هيئة ترجمة اللغات- الأمانة العامة- وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون
التصميم والطباعة: المديرية العامة للاتصال والدبلوماسية العامة والشبكات / www.nolsom.com و www.islagrafica.com للنسخة العربية
الصور: أرشيف الإدارة العامة للاتصالات والدبلوماسية العامة والشبكات ووكالة الأنباء EFE وwww.nolsom.com و الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID

كتالوج منشورات الإدارة العامة للدولة https://cpage.mpr.gob.es

تم في هذا الإصدار استخدام الورق المعاد تدويره الخالي من الكلور و/أو ورق الألياف البكر من الغابات المدارة بشكل مستدام والحاصل على شهادة «FSC»، وفقًا للمعايير البيئية للمشتريات العامة.

وفقا لأحكام قانون الملكية الفكرية، لا يجوز الاستنساخ الكلي أو الجزئي لهذا الإصدار، ولا معالجته بالكمبيوتر، أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت إلكترونية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بأي وسيلة أخرى، ولا بإعارته أو تأجيره أو أي شكل آخر من أشكال نقل استخدامه، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من المؤلف، باستثناء تلك النسخ التي تم إنشاؤها للاستخدام الحصري لوزارة الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون.

تمهيد - الاستراتيجية الجديدة لإفريقيا

إن إسبانيا وأفريقيا، بل أفريقيا وأوروبا، يمثلان حيّزًا من نفس الفضاء الجيوسياسي، حيث نواجه تحديات مشتركة تتطلب ردودًا جماعية، في ظل فرص لا يمكننا اغتنامها إلا إذا عملنا معًا، يدًا في يد مع شركائنا الأفارقة. وحينما نتسلح بالطموح يصبح الهدف قابلًا للتحقيق، بينما يستحيل ذلك بدونه. فبالنسبة لإسبانيا، التي تعتبر أقرب بلد أوروبي لأفريقيا، فإن حاضر هذه القارة ومستقبلها وتقدمها نحو التنمية الدامجة والمستدامة، وسلامها وأمنها، كل ذلك يشكل أهدافًا حيوية.

إنها القناعة التي ألهمت صياغة استراتيجية جديدة لأفريقيا، تم تقديمها في مجلس الوزراء في 17 سبتمبر/أيلول الماضي تحت عنوان «إسبانيا-أفريقيا 2025-2028، نعمل معًا ضمن علاقة استراتيجية".

لقد كان تطوير استراتيجية جديدة لعملنا مع أفريقيا مشروعًا جماعيًا، انطلق في مستهل عام 2024 بفترة مشاورات دامت عدة أشهر وبمشاركة وزارات عديدة، فضلا عن المجتمع المدني وشركات ودوائر أكاديمية ومراكز فكر، سواء في إسبانيا أو في أفريقيا. وقد تطور هذا الحوار من خلال سفاراتنا في أفريقيا وبمدريد ومن خلال الرحلات المختلفة التي قمت بها إلى العديد من البلدان الأفريقية خلال العام الماضي.

وتقترح هذه الاستراتيجية التي ستوجه السياسة الخارجية الإسبانية تجاه أفريقيا في السنوات المقبلة، 100 خط عمل تنضوي تحت خمسة أهداف استراتيجية: تعزيز العلاقة التي تيسر العمل المشترك والنمو نحو تنمية أفريقية مستدامة مع التركيز على الشباب وربط المجتمعات والاقتصادات في أفريقيا وإسبانيا والعالم والحماية من خلال ضمان سلامة السكان والتعايش ضمن مجتمعات منفتحة وذات مؤسسات قوية ودامجة.

وانطلاقا من المزج بين الطموح والواقعية، ستعمل هذه التدابير على تعزيز وتوسيع الحوار السياسي والتعاون الإنمائي والعلاقات التجارية والاستثمار الإسباني، وتشمل إنشاء مجلس استشاري بشأن أفريقيا في وزارة الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون، وتعزيز حضورنا الدبلوماسي ميدانيًا، مع وضع مرتكز جديد لأفريقيا يهدف إلى تعزيز العلاقات وتطوير المواهب الأفريقية.

وتراعي هذه الإستراتيجية التغييرات الرئيسية التي حدثت في القارة وفي السياق الدولي الأوسع في السنوات الأخيرة. وقد أصبح نهجنا الاستراتيجي في التعامل مع أفريقيا، للمرة الأولى قاري النطاق، إذ لا يقتصر على منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، حيث يولي اهتماما خاصا لجيراننا المباشرين، في شمال وغرب أفريقيا.

يعيش اليوم زهاء 1.25 مليار شخص في أفريقيا، وفي عام 2050 سيرتفع هذا العدد إلى 2.5 مليار. وحينها سيكون قرابة نصف القاصرين في العالم تحت سن 18 عامًا، من الأفارقة. ومع وجود أكثر من 450 مليون أفريقي يعانون من الفقر، فإن القارة تواجه تحدي خلق فرص عمل جديدة لسكانها الذين تتزايد أعدادهم بوتيرة 30 مليون نسمة سنويا. وفي الوقت نفسه، فإن البنك الدولي يتوقع أن ترتفع مساهمة أفريقيا في الناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تناهز حاليا 3 %، بستة أضعاف بحلول عام 2050.

ويتعين علينا نحن الإسبان أن ندرك أن جزءاً كبيراً من مستقبل أوروبا، وأسبانيا بشكل خاص، يتمخض في أفريقيا. ومن خلال هذه الاستراتيجية، التي تعتبر في الأساس استراتيجية بلد، نضع لَبِنات شراكة متجددة بين إسبانيا وأفريقيا تنشد الشمولية والدمج، دون السماح بتخلّف أي كان عن الركب. ولقد حان الوقت للعمل معاً بكل الوسائل التي في متناولنا.

خوسي مانويل ألباريس
وزير الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون

1

مـــوجـــز

تنشـد الاستراتيجيـة الجديـدة «إسـبانيا-إفريقيا» ترشـيد عمـل إسـبانيا في القـارة الإفريقيـة. وتعـتبر هـذه العلاقـة ضرورة استراتيجيـة نظـرا للموقـع الجغـرافي لبلادنـا والديناميكيـات المسـتمرة في القـارة الأفريقيـة، التي تشـمل القـارة بأكملهـا، دون أن تقـتصر، كمـا فعلـت «خطـط إفريقيـا» السـابقة، على أفريقيا جنـوب الصحراء الـكبرى.

ينسـجم المـدى القـاري للوثيقـة مـع التركيز بـشكل أكبر على الإجـراءات المقترحـة في الجـوار الأفريقـي لإسـبانيا، الـذي يتكـون مـن غـرب أفريقيـا وشـمال أفريقيـا، نظـرا للأهميـة القصـوى لهـذه المناطـق الفرعيـة بالنسـبة للاقتصـاد والأمـن والاسـتقرار في بلدنـا.

ويكمـن العـنصر المـميز الآخـر للاستراتيجيـة في كـون إسـبانيا تقـدم نفسـها عبرهـا كدولـة عضـو في الاتحـاد الأوروبي، مسـتعدة للقيـام بـدور أكبر في توجيـه وتنفيـذ سياسـة الاتحـاد الأوروبي تجـاه أفريقيـا، والاسـتفادة بـشكل أكبر مـن أدوات السياسـة الأوروبيـة، دعمًـا للأهـداف الاستراتيجيـة في القـارة.

وقـد جـرت خلال عمليـة إعـداد الاستراتيجيـة، مشـاورات على مسـتوى وزيـر الشـؤون الخارجيـة والاتحـاد الأوروبي والتعـاون ووزيـر الدولـة للشـؤون الخارجيـة والعالميـة والسـفير في مهمـة خاصـة لـ «خطـة إفريقيـا»، مـع العديـد مـن القطاعـات. وفي هـذا السـياق، توجـه وزيـر الشـؤون الخارجيـة والاتحـاد الأوروبي والتعـاون إلى السـنغال وغامبيـا والـرأس الأخضر، كمـا سـافر فريـق وزيـر الدولـة للشـؤون الخارجيـة والعالميـة إلى نيجيريـا وغانـا وسـاحل العـاج وجنـوب أفريقيـا وموزمبيـق وموريتانيـا ومصر ومـالي وإثيوبيـا، حيـث تـم الوقـوف على آراء وقلـق الحكومـات والشركات الأفريقيـة والإسـبانية ومنظمـات المجتمـع المـدني ومراكـز الفكـر الأفريقيـة والإسـبانية.

وزيـر الشـؤون الخارجيـة والاتحـاد الأوروبي والتعـاون أثنـاء مداخلتـه في قمـة الاتحـاد الإفريقـي، المنعقـدة في إثيوبيـا في فبرايـر 2023.

وخلال عمليـة التشـاور هـذه، اسـتقبل الوزيـر أيضًـا نظيريـه مـن كل مـن غانـا وموزمبيـق. وقـد اسـتقبل وزيـر الدولـة للشـؤون الخارجيـة والعالميـة، مـن جانبـه نظـراءه مـن كل مـن ناميبيـا والسـينغال وغامبيـا، كمـا أجـرى لقـاءات مـع الاتحـاد الإفريقـي والمجموعـة الاقتصاديـة لـدول غـرب إفريقيـا (إيكـواس). وشـارك الوزيـر ووزيـر الدولـة للشـؤون الخارجيـة والعالميـة في «مائـدة أفريقيـا» وتقـابلا مـع خبراء في عـدد مـن القضايـا المحـددة للأجنـدة الإفريقيـة وبـشكل خـاص مـا يتعلـق بإفريقيـا الغربيـة ومنطقـة السـاحل. مـن جانبهـا، تلقـت «المديريـة العامـة لإفريقيـا» عـددا مـن الإسـهامات مـن وزارات ومـن وحـدات أخـرى مـن وزارة الشـؤون الخارجيـة والاتحـاد الأوروبي والتعـاون ومـن السـفارات الإسـبانية في إفريقيـا.

وتنطلـق الاستراتيجيـة مـن تشـخيص يعـتبر بمثابـة فـرصٍ كلًا مـن الحضـور العالمـي المتزايـد لأفريقيـا في سـياق دولي أكثر تنافسـية واسـتعدادها للاضـطلاع بـدور قيـادي والأولويـة التي يوليهـا الاتحـاد الأوروبي للعلاقـة مـع أفريقيـا والتحـول الـذي تنخـرط فيـه القـارة نحـو اقتصـاد أكثر إنتاجيـة وتنوعـا، مـع وزن أكبر للطاقـة الـخضراء، علاوة على رقميـة وتكامـل واندفـاع الشـباب والنسـاء الأفارقـة في خضـم التغـييرات الاقتصاديـة والسياسـية؛ والدعـم المتزايـد للديمقراطيـة والإمكانيـات

التي يوفرها التنقل والهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية للمجتمعات المرسِلة والمستقبلة في أفريقيا وأوروبا.

وعلى صعيد التحديات، تركز الاستراتيجية على صعوبات التنمية المستدامة والحصول المكلف على التمويل الخارجي ونقص الطاقة والربط علاوة على انعدام الأمن بسبب النزاعات والإرهاب والجريمة المنظمة ونزع الشرعية عن الديمقراطيات في خضم المصاعب التي تواجه تأمين الرخاء والأمن للمواطنين، فضلا عن آثار تغيّر المناخ وتدفقات الهجرة غير النظامية.

كما تصف الإستراتيجية المقدّرات التي تمتلكها إسبانيا باعتبارها دولة أوروبية أقرب إلى أفريقيا، مع وجود مخاطبة سياسية متصاعدة مع الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، كشريكة في التجارة والاستثمار والتعاون الإنمائي والأمن وإدارة الهجرة، وكدولة رائدة في قطاعات البنية التحتية للنقل والطاقة وفي قطاع صيد الأسماك (أكبر أسطول صيد في الاتحاد الأوروبي)، كما أنها تتواجد في العديد من البلدان الأفريقية من خلال أدوات التعاون الثقافي والتعليمي وتعزيز اللغة الإسبانية.

ويستند تقارب إسبانيا وأفريقيا إلى مبدأ الشراكة والاحترام والمنفعة المتبادلة وإلى مراعاة احتياجات وطموحات الشركاء مع التركيز على تعددية الأطراف.

وتعتبر الأهداف الاستراتيجية المحددة، الخمسة التالية: 1) علاقة إسبانية-أفريقية تعمل على تعزيز وتعميق المعرفة والحوار المتبادل وتسهيل العمل المشترك («تعزيز»)؛ 2) التنمية الأفريقية الشاملة والمستدامة التي تدعمها مشاركة المؤسسات والشركات والمنظمات الإسبانية والأوروبية والدولية، ولكن قبل كل شيء من خلال مشاركة الشباب («نمو»)؛ 3) توثيق الروابط بين مجتمعات واقتصادات أفريقيا وإسبانيا والعالم («تواصل»)؛ 4) التعاون من أجل تعزيز القدرات في مجال العدالة والأمن («حماية»)؛ و5) مجتمعات أفريقية منفتحة تتمتع بمؤسسات قوية وشاملة («تعايش»).

وقد تم تقسيم هذه الأهداف إلى 100 خط عمل، مدرجة في ملحق هذه الإستراتيجية، والتي يمكننا تسليط الضوء من بينها على:

- تعزيز الحوار مع البلدان والمنظمات الأفريقية وزيادة المشاورات السياسية مع المزيد من البلدان الأفريقية وتعزيز مؤسسات كل من «البيت الأفريقي» و«البيت العربي» و«بيت الأبيض المتوسط» وتوسيع الانتشار الدبلوماسي والتعاوني والتعليمي لإسبانيا في أفريقيا.
- إطلاق مبادرات مثل «تحالف إفريقيا تتقدم» «Alianza Africa Avanza» لتوفير الدعم المؤسسي للاستثمار الإسباني.
- الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تتيحها مبادرة البوابة العالمية Global Gateway للمشاريع في أفريقيا.
- دعم إصلاح الهيكل المالي الدولي لتعزيز مشاركة أفريقيا وحصولها على التمويل.
- تعزيز علاقة سفاراتنا مع وفود الاتحاد الأوروبي وبين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المعتمدة في بلدانها ومراقبة تنفيذ صكوك الاتحاد الأوروبي.
- إطلاق برامج جديدة وزيادة المنح الدراسية للتعليم العالي والتدريب المهني للشباب الأفارقة.
- التوسع في برامج التنقل والهجرة الدائرية مع بلدان غرب أفريقيا والمغرب العربي.
- تعزيز التعاون الإسباني مع أفريقيا في مجال الأمن.

لقاء رئيس الحكومة مع المديرة العامة للأمم المتحدة بنيروبي، في إطار رحلته الرسمية إلى كينيا في أكتوبر 2022.

- تطوير العلاقات مع الشتات الإفريقي، إلى جانب مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب.

- إنشاء مجلس استشاري لشؤون أفريقيا في وزارة الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون ومؤسسة من أجل أفريقيا لتعزيز العلاقات بين المجتمعات الأفريقية المختلفة والمجتمع الإسباني، مع التركيز بشكل خاص على الفرص المتاحة للشباب.

- إنشاء آلية للرصد من خلال «اللجنة الوزارية المشتركة لأفريقيا»، التي يقترح تفعيلها في الاستراتيجية، والمديرية العامة لأفريقيا نفسها وشبكة السفارات. كما يزمع القيام بالتقييم الخارجي تماشيا مع التجربة التي تم إطلاقها مع «الخطة الثالثة لإفريقيا».

2

مـقــدمــة

تـدرك إسـبانيا بـشكل متزايـد أن حـاضر ومسـتقبل أفريقيـا وازدهارهـا وأمنهـا وتقدمهـا نحـو التنميـة الدامجـة والمسـتدامة حقـا، يـشكل مصلحـة استراتيجيـة مـن الدرجـة الأولى لإسـبانيا. وتعكـس الرغبـة في توثيـق الشراكـة مـع أفريقيـا أيضًـا، القيـم العميقـة للشـعب الإسـباني والتي تتـجلى في التضامـن في مواجهـة الأزمـات الإنسـانية والروابـط المتناميـة بين مجتمعاتنـا المدنيـة والأكاديميـة والعلميـة والمؤسسـات التعليميـة والمبدعين والباحـثين ووسـائل الإعلام والمؤسسـات. والدليـل على ذلـك الطلـب المتزايـد في أفريقيـا على تعلـم اللغـة الإسـبانية وزيـادة زيـارات السـلطات ورجـال الأعمـال الأفارقـة إلى إسـبانيا.

وتحظـى أفريقيـا باهتمـام إسـبانيا والعالـم بـشكل متزايـد، كما يتضح مـن خلال انخراطها المتزايـد بشأن قضايـا الحوكمـة العالميـة وتمويـل التنميـة والتكيـف مـع تـغير المنـاخ وإصلاح المؤسسـات متعـددة الأطـراف والـسلام والأمـن القـاريين والعالميين والاضـطلاع بـدور أكثر انسـجاما مـع وزنهـا الديموغـرافي والسـياسي والفرص التي تمتلكهـا. وتسـتجيب بلـدان ومناطـق أخـرى لهـذا الإشـعاع الأفريقـي بأسـاليب وعـروض قـد تكـون مكملـة في بعـض الأحيـان وفي أحيـان أخـرى تتنافـس مـع تلـك التي تدافـع عنهـا أسـبانيا والاتحـاد الأوروبي.

وحتى الآن كانـت الوثائـق الاستراتيجيـة التي أعدتهـا إسـبانيا مقـتصرة على أفريقيـا جنـوب الصحـراء الـكبرى. ولـم تعوزنـا الأسـباب التاريخيـة والثقافيـة لذلـك الترسـيم. ومـع ذلـك، فـإن الترابـط والتطـور السـياسي للقـارة يوعـز بمعاملـة موحـدة، بمـا يتمـاشى مـع جهـود التكامـل الأفريقـي والطبيعـة العابـرة للحـدود الوطنيـة للعديـد مـن الظواهـر التي تؤثـر على جميـع مناطـق أفريقيـا دون تمـييز. وهـذا هـو الحـال، بـشكل خـاص في الجـوار الأفريقـي لإسـبانيا، أي شـمال أفريقيـا وغـرب أفريقيـا ومنطقـة السـاحل وهـي مناطـق ذات أهميـة

صـورة عائليـة لاجتمـاع «مائـدة أفريقيـا» المنعقـد بمقـر وزارة الخارجيـة والاتحـاد الأوروبي والتعـاون بتاريـخ 22 مـارس 2024.

قصـوى لاقتصـاد بلدنـا وأمنـه، والتي تتطلـب تـركيزًا عمليانيًـا أكبر للجهـود حيـث أن ترابـط الديناميـات السياسـية والثقافيـة والاقتصاديـة والإنسـانية تمنـح وحـدة لهـذه المسـاحة الجغرافيـة الشاسـعة.

ويتمثـل أحـد أهدافنـا في هـذه العلاقـة المتجـددة مـع البلـدان الأفريقيـة، في تعزيـز تنسـيقنا متعـدد الأطـراف داخـل المنظمـات والمنتديـات والبرامـج المتعـددة التي يتـم مـن خلالهـا حـل القضايـا الشـاملة. وباعتبارهـا دولة ذات وزن خـاص داخـل الاتحـاد الأوروبي، تـعتزم إسـبانيا الاضـطلاع بـدور أكبر في توجيـه وتنفيـذ سياسـة الاتحـاد الأوروبي تجـاه أفريقيـا. وتحـدد «الرؤيـة المشتركـة 2030»، التي وقعهـا الاتحـاد الأوروبي والاتحـاد الأفريقـي في عـام 2022، مسـار الشراكـة الأوروبيـة الأفريقيـة وتـنشئ توقعـات تريـد إسـبانيا المسـاهمة في تحقيقهـا بكل قدراتهـا والمشـاركة بنشـاط في الأدوات والمبـادرات الأوروبيـة مثـل البوابـة العالميـة Global Gateway مـن خلال استكشـاف أوجـه التـآزر والتكامـل مـع سياسـاتها الخارجيـة ومبـادرات التعـاون الخاصـة بهـا. وستسـعى إسـبانيا جاهـدة لضمـان أخـذ مصالـح الشركاء الأفارقـة في الاعتبـار في عمليـات صنـع القـرار الأوروبيـة، وخاصـة في تلـك الحـالات التي قـد يكـون لهـا تـأثير خـاص على مجتمعاتهـم واقتصادهـم.

إن الامتـداد الجغـرافي لأفريقيـا وثقلهـا الديمغـرافي يتطلبـان قـدرة على العمـل تكاد تتجـاوز العمـل الفـردي لأي دولـة. ولهـذا تحتـاج إسـبانيا إلى اتحـاد أوروبي حـاضر وقـوي في أفريقيـا، لعـدة أسـباب مـن بينهـا أنهـا تنفـذ العديـد مـن مشـاريعها بتمويـل أوروبي. وفي نفـس السـياق، فـإن التمويـل الـدولي العام والخـاص، ضروري للغايـة لتحقيـق الاسـتفادة الكاملـة مـن إمكانيـات القـارة. ونظـرا لكـون إسـبانيا دولـة ملتزمـة بالنمـو الاقتصـادي

وأهـداف التنميـة المسـتدامة، وبوصفهـا أيضًـا دولـة جـارة لأفريقيـا وبالتـالي مهتمـة بـشكل خـاص باسـتقرارها وازدهارهـا، فسـتعمل على دمـج هـذا المنظـور في مواقفهـا في المحافـل الدوليـة.

ومـن المعالـم الرئيسـية في هـذا الصـدد المؤتمـر الـدولي الرابـع لتمويـل التنميـة الـذي سـيعقد في إشـبيلية بإسـبانيا في يوليو/تمـوز 2025. إذ أن اختيـار إسـبانيا لاحتضـان ذلـك المؤتمـر يعكـس التزامنـا بتحقيـق توافـق الآراء والانفتـاح على الحـوار ومـد الجسـور بين مـا يسـمى بالشـمال والجنـوب.

وتعـتبر هـذه «الاستراتيجيـة» بمثابـة عمـل جماعـي، نتيجـة لعمليـة واسـعة مـن المشـاورات مـع الحكومـات والمنظمـات والشركات والمجتمـع المـدني ومراكـز الفكـر في أفريقيـا وإسـبانيا. إنهـا ا»ستراتيجيـة» إسـبانية تسـعى مـع ذلـك إلى التوافـق مـع التشـخيصات والأهـداف والتطلعـات الناشـئة مـن القـارة نفسـها، والتي يتـم نقلهـا في حـوار نِـدِّي على أسـاس الاحترام والبحـث عـن المصلحـة المشتركـة.

إن الدفـاع عـن مصالحنـا الوطنيـة وتعزيـز قيمنـا يتطلـب أن نرافـق الجهـود التي تقودهـا الـدول الأفريقيـة والمواطنـات والمواطـنين الأفارقـة لصالـح التقـدم والاسـتقرار والنمـو الاقتصـادي والتنميـة المسـتدامة والشـاملة لقارتهـم.

وفي تشـخيص الفـرص والتحديـات ومـن خلال اقتراح إجـراءات ملموسـة، سـعينا لمراعـاة التعقيـد الـذي يتسـم بـه الواقـع الأفريقي، الـذي ليـس متجانسـا بـأي حـال مـن الأحـوال، مـع مزيـج مناسـب مـن الطمـوح والواقعيـة. ولكل منطقـة فرعيـة مـن القـارة -شـمال إفريقيـا وغـرب أفريقيـا وشرق أفريقيـا ووسـط أفريقيـا والجنـوب الأفريقـي- لكل منهـا خصائصهـا وديناميـاتهـا الخاصـة.

ومـع ذلـك، فـإن «الاستراتيجيـة» تنطلـق مـن الفـرص التي تمثلهـا علاقـة أوسـع وأعمـق بين إسـبانيا والاتحـاد

بنـاء أول شـبكة ميـاه للمجتمعـات المحليـة في «ريـبيرا غرانـدي دي سـانتياغو» في الـرأس الأخضر، بتمويـل مـن «هيئـات التعـاون الإسـباني».

الأوروبي مـن ناحيـة وأفريقيـا مـن ناحيـة أخـرى، في سـياق دولي أكثر تنافسـية، وفي خضـم التحـول الهـيكلي الـذي تواجهـه القـارة نحـو اقتصـاد أكثر إنتاجيـة وتنوعـا وأكثر رقميـة وتكاملا، مـع وزن أكبر للطاقـات المتجـددة والـدور الريـادي للمجتمـع المـدني وخاصـة الشـباب الأفريقـي في التـغيرات الاقتصاديـة والسياسـية والحاجـة الملحـة لمواصلـة التقـدم على درب المسـاواة بين الجنـسين ودعـم الديمقراطيـة، علاوة على الثروة الثقافيـة والتراثيـة الإفريقيـة المتناميـة التي مـا فتئ

حضورها يتنامى في المحافل الدولية من خلال فنانيها والاهتمام الهائل للسكان الأفارقة بلغتنا، مما يضع العديد من البلدان الأفريقية بين البلدان التي لديها أكبر عدد من طلاب الأسبانية في العالم.

لكن لا يجب حجب التحديات التي تعترض التنمية الاقتصادية والثقل الكبير للاقتصاد غير النظامي والفقر وعدم المساواة والحصول المكلف على التمويل الأجنبي ونقص الطاقة والربط وانعدام الأمن الناجم عن الصراعات واتساع نطاق الإرهاب والجريمة المنظمة وتآكل شرعية بعض الحكومات الديمقراطية وتأثير تغير المناخ وتدفقات الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر.

وتواجه إسبانيا هذا السياق بمقوّمات سياسية وأمنية واقتصادية وتعاونية واجتماعية وثقافية كبيرة، تعتبر نتيجة لسياسة تم تطويرها بطموح متزايد وحس استراتيجي منذ بداية القرن الحادي والعشرين. وباعتبارها ضرورة استراتيجية، فإن الشراكة مع أفريقيا تتطلب أن نكون قادرين على القيام بالمزيد والأفضل، وتعزيز ما لدينا وتكييفه للاستجابة بشكل أحسن للحظة التغيير التاريخية التي تنشأ في السياق الدولي وفي القارة الأفريقية نفسها، وأن نعمل معًا من أجل تعزيز النمو والحماية والتعايش والتواصل. وتحرص هذه الإستراتيجية الإسبانية الإفريقية الجديدة على المساهمة في تحقيق ذلك.

3

فرص وتحديات إفريقيا

فرص عديدة ...

وتعتبر إفريقيا قارة تزخر **بالفرص** لسكانها والعالم وأيضا لإسبانيا.

وتدرك الحكومات والمجتمعات الأفريقية بشكل متزايد مكانتها في العالم والتأثير الذي ترغب في ممارسته على القرارات التي تعنيها مثل إعادة تشكيل النظام الدولي.

الشباب بطل التحوّل في القارة. التمسك بالقيم والمبادئ الديمقراطية

ويشكل العامل الديمغرافي فرصة أخرى هائلة للنمو الاقتصادي والتقدم والتنمية في أفريقيا، إذا ما تم استغلاله بشكل صحيح. إذ أن معدلات الخصوبة المرتفعة والزيادة التدريجية في متوسط العمر المتوقع، والتي ترجع في المقام الأول إلى التقدم في مجالي الصحة والتعليم، تجعل القارة الأفريقية بطل التغيير الديمغرافي العميق الذي يمر به كوكبنا.

ووفقاً لتوقعات الأمم المتحدة، سوف تضاعف أفريقيا في عام 2050 عدد سكانها الحالي ليصل إلى 2.5 مليار نسمة. وستمثل ثماني بلدان فقط أكثر من نصف النمو العالمي، من بينها خمسة أفريقية: وهي نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا ومصر وإثيوبيا. وستصبح نيجيريا ثالث أكبر بلد في العالم من حيث عدد السكان، بعد الهند والصين. وفي عام 2050 أيضًا، سيكون حوالي نصف سكان الأرض الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا، أفارقة.

وتعتبر أفريقيا قارة فتية (إذ يبلغ متوسط العمر فيها 19 عاماً، مقارنة بـ 42 عاماً في أوروبا)، وسوف تظل كذلك طيلة هذا القرن. وسيكون الشباب هم أبطال

التغير **السكاني** المتوقع 2030-2100 حسب القارات

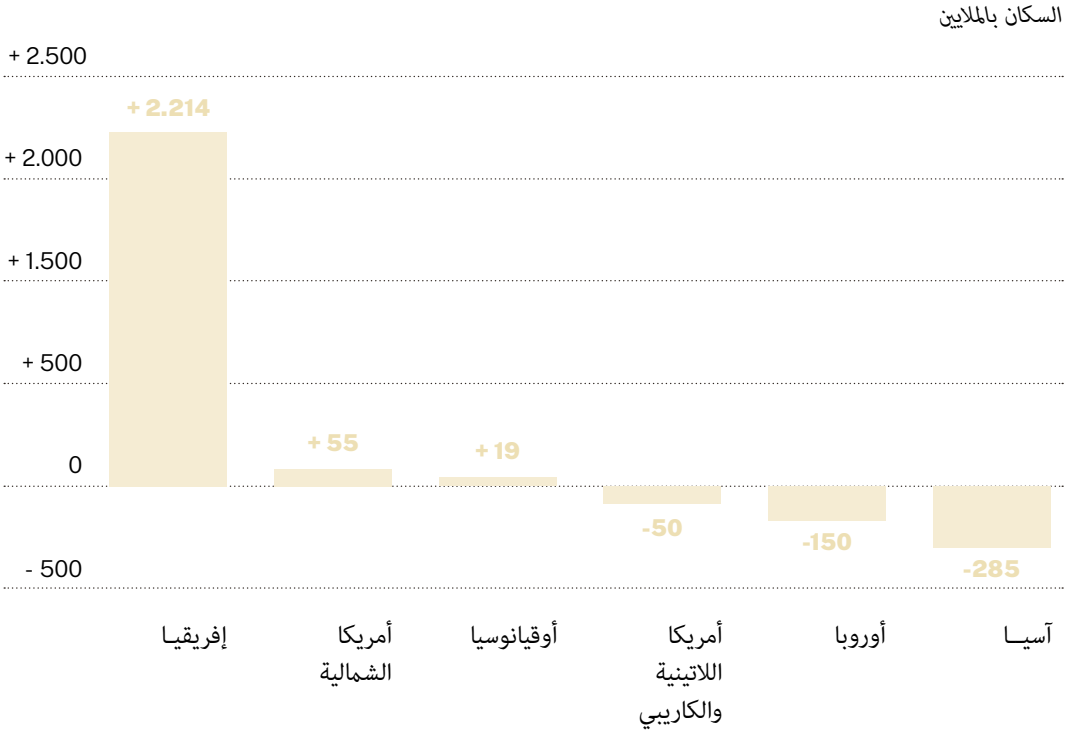

التحول في أفريقيا، طالما تلبي فيه الدول الأفريقية مطالبهم بالتدريب والتوظيف والتنقل والمواطنة بدعم شركائها الدوليين.

إن العائد الديمغرافي، الذي يتأتّى من زيادة الإنتاجية المستمدة من تنامي عدد السكان في سن العمل وزيادة التحضر وانخفاض الوزن النسبي للسكان المُعالين، سوف يتحقق طالما يتم اعتماد السياسات المناسبة الآن، وخاصة في شكل تعليم أساسي جيد للفتيات والفتيان الأفارقة وتعليم عالٍ وتدريب مهني والتوظيف والعمل اللائق للشباب. إن التحول الاقتصادي والاجتماعي لأفريقيا واندماجها بشكل أكبر في سلاسل القيمة العالمية يتطلب أفارقة قادرين على قيادة العملية وأداء وظائف في القطاعات ذات قيمة مضافة أكبر.

ويتناقض التطور الديموغرافي للقارة الأفريقية مع التطور الديموغرافي في أوروبا. ووفقاً لهيئة الإحصائيات للمفوضية الأوروبية، «يوروستات»، فإنه بحلول منتصف القرن سوف يمثل سكان الاتحاد الأوروبي الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً 30% من الإجمالي، أي ضعف نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاماً.

لدى الشباب الأفريقي مواقف واهتمامات وقيم تمثل سببًا ونتيجة في الوقت ذاته للظواهر الإيجابية المذكورة أعلاه. إنهم شباب يمارسون نمط عيش حضري ومُعَوْلم بشكل متزايد، على الرغم من فخرهم المتنامي بجذورهم وهويتهم الأفريقية. كما أنهم أكثر تشاركية وأكثر تطلبا من الأجيال السابقة، ولا يتوافقون مع أنماط معينة من الحكم. ويعيشون بشكل أكثر اتصالاً ويعرفون

كيفيـة الاسـتفادة مـن المزايـا التي توفرهـا التقنيـات الجديـدة. كمـا أنهـم يعـتبرون أبطـال الديناميـة التي تشـهدها الجامعـات والمراكـز العلميـة والفكريـة والمعرفـة الأفريقيـة، فـضلا عـن زيـادة القـدرة على ريـادة المشـاريع. ويطالبـون بمشـاركة أكبر لأفريقيـا في المجـال الـدولي، ويرغبـون في أن يكونـوا جـزءا مـن التحـول الـذي تشـهده القـارة، فـضلا عـن التـغيرات والتحديـات العالميـة الـكبرى.

وسـتنظر إسـبانيا، تماشـيًا مـع تقريـر «منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة» لعـام 2024 حـول «ديناميكيـات التنميـة في أفريقيـا»، في كيفيـة زيـادة المعـروض مـن المهـارات في القـارة الأفريقيـة مـن خلال دعـم خلـق فـرص العمـل الجيـد والريـادة مـن أجـل دعـم النمـو والإنتاجيـة، وفقًـا لمنظـور أجنـدة 2063 وفي انسـجام مـع تطلعاتهـا.

ومـع نمـو الـسكان الأفارقـة، يـزداد أيضًـا عـدد المسـتفيدين مـن التعليـم، وبالتـالي يتـم تطويـر مواهـب هائلـة. وسـيعتبر مـن الضروري دعـم الاتحـاد الإفريقـي UA والمجموعـة الاقتصاديـة لـدول غـرب إفريقيـا (إيكـواس)، في الالتزام بتحـسين التوقعـات التعليميـة والمهنيـة لهـذه القـوى العاملـة الشـابة. ويعـد تحـسين الوصـول إلى تنميـة المهـارات وجودتهـا بما يتناسـب مـع فـرص العمـل، جـزءًا مـن الطريـق نحـو تحقيـق تحـول إنتاجـي للاقتصـادات الأفريقيـة.

حضور وتأثير متنامٍ لإفريقيا وهيئاتها الإقليمية

ويتجسـد هـذا الوعـي والإرادة المـشتركين لـدى البلـدان الإفريقيـة، بـشكل مـميز في **الاتحـاد الأفريقـي**، المنظمـة التي تضـم بين أعضائهـا جميـع دول القـارة والتي تـشكل منتـدى للتوافـق في الأبعـاد السياسـية والأمنيـة، مـع صياغـة هـيكل أفريقـي متكامـل للـسلام والأمـن وإطـار للتكامـل التجـاري والاقتصـادي (منطقـة التجـارة الحـرة القاريـة الأفريقيـة) وأداة لتعزيـز التنميـة المشتركـة في

التطلعات السبعة من **أجندة 2063** للاتحاد الأفريقي

تطلعاتنا لأفريقيا:

1. فريقيا مزدهرة على أساس النمو الدامج والتنمية المستدامة
2. ارة متكاملة وموحدة سياسيا في المثل العليا للوحدة الأفريقية وفي رؤية النهضة الأفريقية
3. فريقيا ذات الحكم الرشيد و الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون
4. فريقيا مسالمة وآمنة
5. فريقيا ذات هوية ثقافية قوية و تراث وقيم وأخلاق مشتركة.
6. فريقيا التي يتم توجيه تنميتها من قبل الأشخاص مع الثقة في إمكانات الشعوب الإفريقية، وبشكل خاص في النساء و الشباب، مع رعاية الطفولة
7. فريقيا كلاعب عالمي وشريك قوي وموحد ومرن ومؤثر

الركائز الخمسة **لرؤية 2050** للمجموعة ا لاقتصادية لدول غرب إفريقيا

الركيزة الأولى: السلام والأمن والاستقرار

الـركيزة الثانية: الحوكمة ودولة القانون

الـركيزة الثالثة: الاندماج الاقتصادي والترابط الاتصالي

الـركيزة الرابعة: اتحوّل والتنمية الدامجة والمستدامة

الركيزة الخامسة: الدمج الاجتماعي

جميع أنحاء القارة (وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي، AUDA-NEPAD).

وخارج القارة، وعلى المستوى متعدد الأطراف، تركز الدول الأفريقية الأربع والخمسون ما يعادل 28 % **من الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة،** وتعمل ككتلة متماسكة على نحو متزايد، ويتعين على بقية العالم أن يعتمد عليها في مواجهة التحديات العالمية.

ويمثل قبول الاتحاد الأفريقي مؤخرا كعضو كامل العضوية في مجموعة العشرين خطوة بالغة الأهمية لإسماع صوت واحد للقارة الأفريقية في آلية الحوكمة العالمية والتي كانت تحظى بحضور فاعل إقليمي أفريقي مهم مثل بلد جنوب أفريقيا. كما تعمل **مجموعة «بريكس» أيضًا على تعزيز تواصلها مع إفريقيا** من خلال الدعوة الموجهة إلى مصر وإثيوبيا، في يناير/كانون الثاني 2024، للانضمام إلى المجموعة الجديدة **«بريكس» +.** ويجب أن نضيف إلى ذلك، المطلب الأفريقي بالحصول على حضور دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وقد استجابت هذه الدينامية الناشئة لأفريقيا على الساحة الدولية من خلال الاهتمام المتجدد من بلدان ومناطق أخرى لتحقيق مستويات أكبر من الحضور والتأثير في قارة غنية بالموارد الاستراتيجية وبإمكانات نمو كبيرة.

ويمثل السيناريو العالمي المتشرذم على نحو متزايد، بالنسبة لعدد لا بأس به من البلدان الأفريقية، فرصة لتنويع علاقاتها الخارجية، وأن يكون لها هامش أكبر عند اختيار الشركاء والعروض على أساس احتياجاتها.

ولقد تولت الحكومات الأفريقية نفسها، المنتبهة لمطالب شعوبها، مسؤولية صياغة تطلعاتها وأهدافها في استراتيجيات ذات نطاق قاري، والتي تشكل أجندة 2063، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي

غالبية السكان الأفارقة يهجرون العمل في الأرياف بحثًا عن فرص في المدينة. حصاد القطن في إحدى قرى بوركينا فاسو.

في عام 2013 وتمحورت حول سبعة تطلعات مشتركة رئيسية، تشكل مرجعًا لا مناص منه.

كما أعدت المنظمات دون الإقليمية وثائق استراتيجية. ونظرًا لقربنا من منطقة غرب إفريقيا، تحظى رؤية **2050 للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) باهتمام خاص بالنسبة لإسبانيا:**

رؤى متفائلة للنمو الاقتصادي

كما توجد مجموعة واسعة أخرى من الفرص التي تنشأ أيضاً من **آفاق النمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا.** ورغم أن 33 بلدا من أصل 46 تصنفها الأمم المتحدة على أنها اقتصادات نامية، هي أفريقية وأن الناتج المحلي الإجمالي للقارة لا يمثل سوى 3 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فإن **البنك الدولي يتوقع أن تكون مساهمة أفريقيا أكبر بستة أضعاف بحلول عام 2050.**

وإلى جانب توقعات النمو، التي تتأثر أيضًا بعوامل من خارج القارة مثل الطلب على المواد الخام وموارد الطاقة والمنتجات الزراعية، من المهم تسليط الضوء على أن الاقتصاد الأفريقي شهد خلال العقدين الماضيين **تحولًا هيكليًا** حيث أن سكان الريف، الذين يشكلون حتى الآن الأغلبية في جميع البلدان الأفريقية تقريبا، **قد هجروا العمل في الريف للبحث عن فرص في التجارة وغيرها من الخدمات في المدن.**

ومع ذلك فإن ثقل القطاع الصناعي (المهدد أيضاً بالمنافسة الآسيوية) يظل منخفضاً، ولا تزال زيادة الإنتاجية الزراعية تشكل ضرورة أساسية لتمكين أفريقيا، التي تضم ما يقرب من 60% من المساحة غير المزروعة في العالم، من مواصلة التقدم نحو الاكتفاء الذاتي من الغذاء. ولا ينبغي إغفال أن القطاع الزراعي كان يوظف نصف القوى العاملة الأفريقية في عام 2020، خاصة في المزارع الصغيرة، مع استخدام ضئيل للتكنولوجيا واعتماد كبير على هطول الأمطار.

وفرة الموارد الاستراتيجية للتنمية المستدامة والانتقال الطاقي والثورة الرقمية

تتمتع أفريقيا بوفرة الموارد الاستراتيجية، بما في ذلك المعادن الحيوية اللازمة للتحول الطاقي والثورة الرقمية داخل القارة وخارجها، **كما توفر إفريقيا فرصا هائلة للاستثمار الدولي.** إن إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، من خلال التنويع وعمليات "friend-shoring" و "near-shoring", («دعم الأصدقاء» و«دعم القريب»)، علاوة على الأهمية المتنامية التي تكتسبها المواد الأولوية والقدرة الكامنة على تعزيز تنمية سلاسل القيمة الإقليمية في القارة الأفريقية، وبسبب القرب الجغرافي في ما يتعلق بالاتحاد الأوروبي وبشكل خاص إسبانيا، من أجل دمج البلدان الأفريقية في سلاسل القيمة الأوروبية نفسها.

وفي حال تم تخفيف التحديات الناجمة عن التصوّر العالي للمخاطر وانعدام ثقة المستثمرين، فمن الممكن تحقيق استفادة أكبر من فرص الاستثمار المباشر، الذي يشكل عنصرا أساسيا للتصنيع وللإنتاج الأفريقي لتوليد المزيد من القيمة المضافة وتوظيف أفضل.

ويجب أن يكون التغيير الاقتصادي والتحول الإيكولوجي، عمليتين متوازيتين تعملان على تعزيز بعضهما البعض. **ولدى المناطق الأفريقية المختلفة فرصة للاستفادة بشكل أفضل من مقدِّراتها وبالتالي تسريع التحول الإنتاجي بشكل مستدام.** على سبيل المثال، تمتلك المنطقة الإفريقية الجنوبية نحو 60 % من قدرة الطاقة الشمسية المركبة في أفريقيا، في حين يُعَد وادي «ريفت» في شرق أفريقيا موطناً لأغنى إمكانات الطاقة الحرارية الأرضية في مجمل القارة. وتتمتع أفريقيا بأكبر إمكانات الطاقة الكهرومائية على هذا الكوكب، ونحو 50 % من إمكانات الطاقة المتجددة، والتي لم يتم استغلالها حتى الآن بشكل محدود للغاية: إذ أنها تمتلك على سبيل المثال 60 % من موارد الطاقة الشمسية، ولكنها لا تمتلك سوى 1% فقط من القدرة المركبة على مستوى العالم.

تتوافق **عملية كهربة أفريقيا** مع نموذج توزيع الكهرباء الناتجة من الموارد المتجددة والاستهلاك الذاتي. وبالتالي يجب ان تتلاءم الاستثمارات في البنية التحتية للطاقة في أفريقيا مع نموذج متقدم لا يتماثل مع ما سبق أزمة النفط التي كانت اندلعت في سبعينيات القرن الماضي.

ونظرا لإمكاناتها في مجال الطاقة المتجددة، **والتوافر الكبير للمساحة والمياه ومرافق الموانئ الطبيعية،** فإن أفريقيا مطالبة للعب دور مركزي في نشأة **اقتصاد جديد يرتبط بالهيدروجين الأخضر**، ما يشكل قطاعا واعدا في بلدان شمال إفريقيا. وتتبوّأ موريتانيا، مثلا، مكانة جيدة تؤهلها لكي تصبح مركزا إقليميا لإنتاج الهيدروجين الأخضر، الأمر الذي يكتسي أهمية بالغة لتأمين استقرار توريد الطاقة وتحقيق هدف رفع القدرة الطاقية المتجددة ثلاثة أضعاف في أفق 2030.

تمثل **غابات أفريقيا الوسطى** 35 % من مساحة الغابات في القارة **و11% من مخزون الكربون من الكتلة الحيوية الغابوية العالمية.** إن الحفاظ على النظم البيئية الطبيعية والتنوع البيولوجي في المنطقة يوفر فوائد بيئية واقتصادية لا شك فيها، طالما تم العثور على طرق للاستخدام المستدام لهذه الموارد، وتعزيز صيانتها وجعلها قابلة للحياة على المدى الطويل.

وفي إعلان نيروبي للقادة الأفارقة حول تغير المناخ والدعوة إلى العمل (إعلان نيروبي)، الذي تم تبنيه في ختام قمة المناخ الإفريقية في سبتمبر/أيلول 2023، أعلنت الدول الإفريقية هدفها المتمثل في الحفاظ على موقف مشترك ورفض إجبارها على الاختيار بين العمل المناخي والتنمية. وتدافع الكتلة الأفريقية عن ضرورة التصدي لتحديات تغير المناخ بشكل

الاقتصاد الأزرق في أفريقيا، محرك للنمو. عمال في ميناء كيب ماكلير، على بحيرة ملاوي، إحدى مناطق التراث العالمي لليونسكو.

متماسك وبالتوازي مع أهداف التنمية المستدامة، وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو، من بين تدابير أخرى، إلى زيادة التمويل وإنشاء آليات للتعويض عن الأضرار الناجمة عن تغير المناخ وتحويل الديون إلى استثمارات خضراء.

ولا يمكننا أن ننسى الإمكانات الكبيرة التي سيوفرها تطوير **الاقتصاد الأزرق** لأفريقيا، حيث تعد إسبانيا إحدى القوى الأوروبية الفاعلة فيه. يعد الاقتصاد الأزرق في أفريقيا بالفعل محركًا للنمو المستدام مع 13 مليون كيلومتر مربع من المناطق الاقتصادية الخالصة في البحار والمحيطات التي تطل عليها القارة.

لكن هذا القطاع ما زال لم يحظ بما فيه الكفاية من الاهتمام. وتمثل التحالفات الاستراتيجية والاستثمارات المبتكرة في الاقتصاد الأزرق في أفريقيا ضرورة لتوليد الدخل وفرص العمل، مما سيؤثر على تحسين الاقتصاد المحلي والقضاء على الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والاستدامة البيئية في المجتمعات الساحلية.

تعتمد القطاعات الاقتصادية، مثل السياحة أو صيد الأسماك بشكل مباشر على وسط ساحلي نظيف وصحي. وقد تتطوّر في هذه الأوساط، مشاريع مبتكرة تتعلق بالتكنولوجيا الحيوية وتربية الأسماك وإنتاج الغذاء وإعادة التدوير أو بناء السفن المستدام، وكلها ذات أهمية كبيرة لشركاتنا. إذ تتمتع البلدان الأفريقية بمصدر اقتصادي متميز في البحار والموارد الطبيعية البحرية. وبعد عقود من العمل المشترك في هذا النطاق مع البلدان الأفريقية، ولا سيما بلدان شمال إفريقيا، يتمثل الهدف في تعزيز نموذج مستدام يساهم في توليد الثروة والوظائف في أفريقيا.

ومن الممكن أن يؤدي دمج الاقتصاد الأزرق في إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى تعزيز

ثلثا الأفارقة يفضلون الديمقراطية على سائر أنماط الحكم الأخرى. مركز اقتراع في نجامينا بتشاد خلال الانتخابات الرئاسية في مايو 2024.

النمو الاقتصادي المستدام في البلدان الساحلية. وبالتالي فإن تعميق التقدم في إدارة الأنظمة البيئية يمكن أن يشكل في أفريقيا مرجعًا عالميًا في الحفاظ على التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة.

ظهور الطبقة الوسطى الناشئة، كمحرّك للتغيير الاجتماعي والسياسي

كما أن النمو الاقتصادي القوي الذي شهدته العديد من البلدان الأفريقية منذ بداية القرن، إلى جانب عملية التحضر المتسارعة وزيادة الإنتاجية، قد سهل أيضا ظهور طبقة متوسطة ناشئة التي تعد محركا للتغيير في المجال الاجتماعي-السياسي، وأيضا على صعيد أنماط الحياة والعادات الاستهلاكية.

وهناك ظاهرة ترتبط بشكل وثيق بالديناميكيات الديموغرافية المختلفة للقارات المجاورة مثل أفريقيا وأوروبا، وهي ظاهرة **الهجرة الدولية.** وعلى عكس ما يُتصور في كثير من الأحيان في أوروبا، فإن غالبية حركات الهجرة تكون داخل أفريقيا. إن الأفارقة الذين يهاجرون من بلدان غرب أفريقيا يفعلون ذلك بشكل رئيسي إلى بلدان أخرى في نفس المنطقة دون الإقليمية، وبشكل عام تلك المطلة على خليج غينيا حيث توجد فرص العمل أكبر وشمال إفريقيا. إذ أن الهجرات تمثل واقعا معقدا، لا تعتبر فيه البلدان الإفريقية مجرد بلدان لمغادرة المهاجرين بل أيضا للعبور والاستقبال.

ويحقق المهاجرون الأفارقة المقيمون في أوروبا فوائد كبيرة للمجتمعات المستقبلة ولبلدانهم الأصلية، حيث يساهمون فيها بتحويلات مالية ضخمة (وهذه مجتمعة أكبر من وزن الاستثمار الأجنبي المباشر ومساعدات التنمية الرسمية)، إضافة إلى معارف فنية قيمة عند عودتهم. ويعيش في إسبانيا قرابة 1,200,000 إنسان أجنبي إفريقي. أكثر من نصفهم من المغرب الأقصى.

التطلعات الأكثر استعجالا وفق تقدير مؤسسة «مو ابراهيم» (Mo Ibrahim Foundation Now Generation Network NGN) لعام 2023 حول مجمل إفريقيا

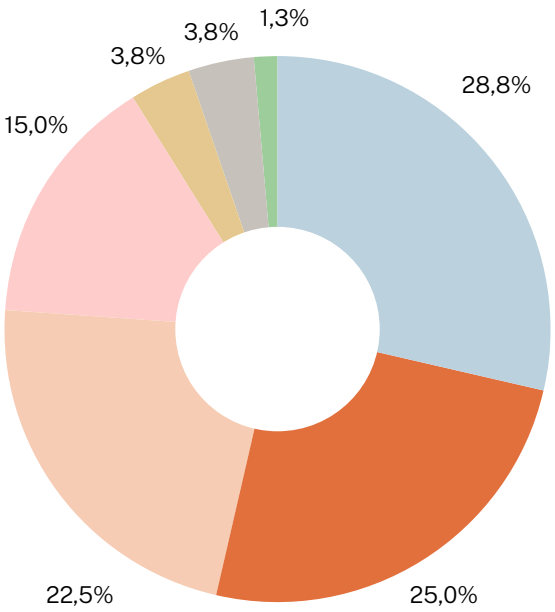

أي مـن تطلعات أجندة 2063 للاتحـاد الأفريقي الأكثر حرجا في هذه النقطة؟

- **التطلع 3.** أفريقيا ذات حوكمة جيدة وديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون.
- **التطلع 1.** أفريقيا مزدهرة على أساس النمو الداممج والتنمية المستدامة
- **التطلع 6.** أفريقيا التي يقود تنميتها الناس، والواثقة في إمكانات الشعوب الأفريقية، وخاصة النساء والشباب، مع رعاية الطفولة
- **التطلع 7.** أفريقيا باعتبارها جهة فاعلة عالمية وشريك قوي وموحد ومرن ومؤثر
- **التطلع 2.** قارة متكاملة وموحدة سياسيا في المثل العليا للوحدة الأفريقية وفي رؤية النهضة الإفريقية
- **التطلع 4.** أفريقيا سلمية وآمنة.
- **التطلع 5.** أفريقيا ذات هوية ثقافية وتراث مشترك وقيم وأخلاق قوية ومتقاسمة.

تحسين البنية التحتية المادية والاتصال الرقمي

إن تحسين البنية التحتية المادية وتوسيع **الاتصال الرقمي،** يساعدان على زيادة حجم التبادلات بين المجتمعات الأفريقية نفسها، وبينها وبين بقية العالم، بما في ذلك إسبانيا. إن المعلومات والمعرفة والتقدم العلمي والتقني والسلع والخدمات والأشخاص أنفسهم يتحركون بسهولة أكبر من أي وقت مضى بين القارتين. وقد دخلت بعض المجتمعات الأفريقية، وخاصة سكان الحواضر، العصر الرقمي دون الحاجة إلى استكمال مرحلة تنفيذ الاتصالات التناظرية، مع تسارع فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ذلك.

التمسك بالقيم والمبادئ الديمقراطية من طرف السكان. منظمات إقليمية قوية

يفسر عدد السكان الشباب إلى حد كبير وصعود الطبقات الوسطى الحضرية تشبث الغالبية العظمى من المواطنين الأفارقة **بالقيم والمبادئ الديمقراطية،** كما تعكس ذلك استطلاعات مثل مقياس الأفروباروميتر أو مؤشر مو إبراهيم (في أفريقيا) للحوكمة في إفريقيا. ووفق ذلك، فإن **ثلثي الأفارقة يفضلون الديمقراطية على سائر أنماط الحكم الأخرى.** وكما يحصل في باقي بلدان العالم، فإن صحة الديمقراطية الإفريقية تتوقف على تحقيق نسبة أكبر من الرخاء والحريات والأمن والتقدم على مسار إشراك المجتمعات.

وزير الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون خلال توقيع مذكرة التفاهم للحوار السياسي والتعاون القطاعي بمدريد في مايو 2022.

ويمثل تحسين الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء ومياه الشرب والتعليم والصحة والأمن ومكافحة الفساد، السبيل الوحيد لإعادة ثقة المواطنين في السلطات العامة حيث يتضرر العقد الاجتماعي.

ويعتبر **تفضيل الأغلبية للديمقراطية في المجتمعات الأفريقية نتيجة لحركة وسعت كل القارة،** والتي بفضلها أفسحت أنظمة الحزب الواحد القديمة التي ظهرت بعد عمليات الاستقلال، المجال في محطات تاريخية مختلفة لأنظمة حكم أكثر تعددية. حيث أصبح **إجراء الانتخابات بشكل دوري يمثل القاعدة،** على الرغم من أنها كانت محل نزاع في كثير من الأحيان، وأدت في بعض الأحيان إلى ظهور أزمات عميقة وحتى صراعات أهلية عنيفة.

وقد ساهم الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية في القارة في إعادة تأكيد المبادئ الديمقراطية التي أعلنتها في نصوصها التأسيسية، وتدافع بعملها السياسي عن تطلع الأفارقة إلى المشاركة بحرية، من خلال مؤسسات ديمقراطية حقيقية، في القرارات التي تلقي بظلالها على مصيرهم.

وبالنسبة لأسبانيا والاتحاد الأوروبي، اللذين يعتبران تعزيز الديمقراطية هدفاً لعملهما الخارجي، فإن التطلعات الديمقراطية لشرائح واسعة من المجتمعات الأفريقية تشكل حافزاً قوياً ومصدراً لفرص التعاون.

يتم تقديم الفرص المذكورة أعلاه في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والديموغرافية والبيئية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية في وقت يلتزم فيه **الاتحاد الأوروبي بصياغة علاقاته مع أفريقيا وفقا لنموذج الشراكة والبراغماتية،** أي نفس الموقف الذي ما فتئت إسبانيا تدافع عنه منذ سنوات.

ويرتكز هذا المنظور إلى إدراك وجود فرص مشتركة يجب تحديدها من خلال الحوار المفتوح والمستمر، والتي سيؤدي استخدامها المشترك إلى تحقيق الرخاء لجميع الأطراف الفاعلة. وتقوم عمليات التكامل السياسي والاقتصادي في القارتين، مع سماتها الخاصة، بمضاعفة الآثار المفيدة المحتملة للشراكة.

...وتحديات حقيقية

إن قائمة الفرص الموضحة في القسم السابق لا يمكن أن تخفي وجود تحديات قديمة أو جديدة، تهدد تحقيق أهداف الرخاء والسلام والاندماج العالمي والتنمية المستدامة للقارة الأفريقية. وتشكل هذه العوامل أيضًا تحديات أمام الشراكة بين إسبانيا (والاتحاد الأوروبي) وأفريقيا. ووفقا للاتحاد الأفريقي، على الرغم من إحراز تقدم في التطلعات السبعة لأجندة 2063، فإن واحدة منها فقط تعتبر متقدمة، وهي التكامل السياسي.

في انتظار التكامل السياسي والاقتصادي

وفي ما يتعلق بالتكامل السياسي والاقتصادي في أفريقيا، فإن الانقسامات لا تزال قائمة داخل الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس). ولا ينبغي أن نغفل أن العلاقات البينية القائمة بين مختلف المناطق الإفريقية، ليست دائما مُمَأسسة بشكل فعلي. من ناحية أخرى، فإن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، المعمول بها منذ عام 2019، لم تصبح بعد حقيقة على أرض الواقع عبر تحقيق جميع المراحل المخطط لها لتحرير التجارة.

التمييز بناء على الجنس

تشكل الأعراف الاجتماعية التمييزية والأحكام المسبقة المتعلقة بحصول المرأة على التدريب وموارد التمويل عائقا كبيرا أمام روح المبادرة لدى المرأة الأفريقية ووصولها إلى سوق العمل النظامية. حيث تجد معظم هؤلاء النساء أنفسهن مضطرات إلى الانغماس في الاقتصاد غير النظامي الذي يتسم بكونه موردا غير منتظم وسيء.

ورغم أن النساء الإفريقيات يمثلن 50 % من السكان في إفريقيا، فإنهن لا يسهمن إلا بنسبة 33 % من الناتج المحلي الإجمالي. ومعظمهم لهن أعمال ذاتية، قد تصل نسبتها في بعض البلدان إلى 90 % من مجموع النساء العاملات. كما أن هناك بلدانا يقل عدد المستفيدات من القروض أو تمويل الهيئات المالية، فيها عن 1 من كل 10 نساء. بل أنهن يواجهن صعوبات عندما يرغبن في فتح حساب مصرفي.

كما أن من العوائق التي تواجهها معظم النساء تتمثل في الاستفادة من الأرض.

وفي العديد من البلدان الأفريقية، يشكل العنف ضد المرأة آفة يصعب استئصالها ولا يزال المجتمع لا يقبلها كمشكلة تواجه الجميع، بل يراها مجرّد صراع زوجي أو أسري يجب حله داخليا. ولا تزال استفادة المرأة من العدالة في حالات العنف الجنساني محدودة، وذلك بسبب نقص الموارد والمعلومات القانونية، بالإضافة إلى الضغوط الأسرية والاجتماعية، من بين أمور أخرى.

وعلى الرغم من أن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية محظور بشكل عام بموجب القانون وعلى الرغم من التقدم المحرز، إلا أنه لا يزال يمارس في مناطق واسعة من أفريقيا. وتقول منظمة الصحة العالمية، أن هذه الممارسة تطال أكثر من 200 مليون فتاة وامرأة في العالم وأكثر من 140 مليون في أفريقيا. وتشير منظمة اليونيسيف إلى أن 3 ملايين فتاة وامرأة مهددة سنويا بتشويه الأعضاء التناسلية.

عدم كفاية الوصول إلى التمويل

إن صوت أفريقيا الذي أصبح أكثر حضورا على الساحة الدولية لم يساعد حتى الآن على جعل المؤسسات المالية الدولية لكي تكون أكثر تمثيلا وأن تحصل أفريقيا على التمويل في ظل ظروف أكثر ملاءمة. وتواجه عشرون دولة أفريقية منخفضة الدخل ضائقة الديون في الوقت الراهن. وقد تضاعف متوسط نسبة ديون البلدان الأفريقية في العقد الماضي المديونية الإفريقية - ONE بيانات وتحليلات (African Debt - ONE Data & Analysis).

ومن المنظور الأفريقي، هناك حاجة إلى منظومة عالمية مجدِدة للتنمية التي تيسّر التدفقات المالية الدولية الأكثر عدالة واستدامة، في حين تحافظ على السيادة المالية للبلدان النامية حتى يتسنى لها أن تتبنى تلك السياسات الأكثر تكيفاً مع واقعها.

وتشكل التحويلات المالية من المغتربين مصدرا هاما لتمويل القارة. ومع ذلك، تعتبر التحويلات المالية إلى أفريقيا أكثر كلفة بكثير من إرسالها إلى مناطق أخرى، مما يحد من إمكاناتها التحويلية الهائلة. وينبغي أن تؤدي الاستثمارات الأرخص والأسهل للمغتربين الأفارقة إلى دعم الإنتاج

وزير الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون خلال زيارته عام 2023 إلى قرية غانغيل بالنيجر، حيث تعمل هيئات التعاون الإسباني على تحسين الأمن الغذائي للمجتمعات المحلية.

المحلي، بدلا من تغذية اقتصادات الدخل القائمة على الاستهلاك.

لا تزال العديد من الاقتصادات الأفريقية تعتمد على مجموعة صغيرة من المنتجات للتصدير، معظمها من المواد الخام، وهو ما يفسر تهميش أفريقيا في الاقتصاد العالمي وانخفاض مساهمتها في التبادلات التجارية (بالكاد 2،9 %) وسلاسل القيمة.

عدم كفاية البنية التحتية للنقل والاتصالات والكهرباء

ويساهم أيضاً عدم كفاية البنية التحتية للنقل والاتصالات وتوليد الكهرباء وتوزيعها، في هذا الأمر، ما يحد بشكل خطير من إمكانية تحول الاقتصادات. وتعاني أفريقيا من عجز شديد في الاتصال، سواء المادي أو في الخدمات والبيانات والمعلومات. ويسلط بنك التنمية الأفريقي الضوء على أن استثمارات البنية التحتية في أفريقيا لم تواكب نمو الطلب: أقل من 40 % من سكان أفريقيا يحصلون على الكهرباء، وثلث سكان الريف فقط لديهم إمكانية الوصول إلى الطرق، و5 % فقط من الزراعة تستخدم الري. وبينما تشغل أفريقيا 23 % من سطح الأرض، فإن شبكة السكك الحديدية فيها لا تمثل سوى 7% من إجمالي شبكة السكك الحديدية في العالم.

الاختلالات الهيكلية التي تفاقمت بعد جائحة الكوفيد والغزو الروسي لأوكرانيا

في العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، سجلت أفريقيا نموا اقتصاديا مستداما، يقترب من 4.5 % سنويا وفقا لبيانات البنك الدولي، جنبا إلى جنب مع بيئة مواتية، سواء خارجية (ارتفاع أسعار المواد الخام) وداخلية (ارتفاع استقرار الاقتصاد الكلي).

البنية التحتية للنقل في أفريقيا وبلدان ومناطق أخرى

بلدان ومناطق مختارة لجهة النسب الإجمالية (أحدث البيانات السنوية)

	السكان	المساحة	الملاحة الجوية	شبكة سكك الحديد	شبكة الطرق
إفريقيا	18,0%	22,8 %	2,2 %	6,9 %	7,45 %
الصين	17,8 %	7,4 %	14,5 %	11,7 %	13,0 %
الاتحاد الأوروبي	5,6 %	3,2 %	17,6 %	15,9 %	14,4 %
الولايات المتحدة	4,2 %	7,6 %	20,3 %	22,9 %	16,4 %

ومع ذلك، فإن جائحة كوفيد19-، إلى جانب العواقب الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا، أوقفا هذا المسار التصاعدي وسلّطا الضوء على الاختلالات الهيكلية المتمثلة في ضعف التنويع، والاعتماد المفرط على صادرات الموارد الطبيعية والمعادن ونقص الموارد وتزايد الديون الخارجية، والتي تفاقمت بسبب دورة أسعار الفائدة الجديدة التي تجعل خدمة الديون صعبة.

في عام 2023، استعاد نمو الناتج المحلي الإجمالي للقارة مستويات ما قبل الوباء مع ثاني أعلى معدل نمو عالمي، خلف آسيا فقط، لكنها لا تزال تعاني من نقص التحول الإنتاجي الذي يؤدي إلى خلق فرص عمل هائلة ودمج القارة في سلاسل القيمة العالمية.

ويتمثل أحد التحديات الاقتصادية الحقيقية التي تواجه الدول الأفريقية في أن يؤدي النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة إلى خلق فرص عمل جيدة ووسائل عيش كافية لغالبية السكان. ولذلك فمن الضروري أن تعتمد مختلف البلدان استراتيجيات وسياسات وبرامج تتماشى مع التوظيف الجيد.

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من النمو الاقتصادي والتقدم في متوسط العمر المتوقع وانخفاض معدل وفيات الرضع، فإن النمو الديمغرافي وارتفاع مستويات عدم المساواة قد حد من الأثر الإيجابي على تحسين الظروف المعيشية للأفارقة. خلال فترة الثلاثين عامًا بين عامي 1990 و2019، بينما بلغ متوسط النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الهند والصين 5 % و8 % على التوالي، فإنه بالكاد وصل في أفريقيا إلى 1%.

مؤشرات الفقر في تصاعد

وفي الوقت نفسه، فإن عدد الأفارقة الذين يعيشون في الفقر ، يتجاوز حاليا 450 مليونا. بل أن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في منطقة

مشروع التعاون الإسباني في إثيوبيا «النساء والقهوة والمناخ».

جنوب الصحراء الكبرى، أكبر من ذلك، حيث تصل إلى 40 % (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وفي السياق نفسه، فإن ظاهرة التحضر تزيد من الضغط على البيئة وعلى الإدارات، مما يزيد من تحديات إمدادات الموارد المائية وإدارة النفايات والوقاية من الكوارث، من بين أمور أخرى.

وتدرك الدول الأفريقية أن النمو الاقتصادي يجب أن يكون مستداما وعادلا، وأن يولي الاهتمام للفئات الأكثر ضعفا. وقد تم تعزيز فكرة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمعيار توجيهي قوي على المستوى العالمي، وقد اعتمدت خمس دول أفريقية (الرأس الأخضر، والكاميرون، وجيبوتي، وتونس، والسنغال) بالفعل قوانين في هذا الصدد. وهناك بلدان أخرى، مثل المغرب، تعمل على ذلك.

أفريقيا، القارة الأكثر عرضة لتأثيرات أزمة المناخ

إن أفريقيا هي القارة الأقل مساهمة في أزمة المناخ (2.5 % فقط من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية)، ومع ذلك فهي الأكثر عرضة لآثارها المدمّرة: حيث أن 35 من أصل 50 بلدًا الأكثر تعرضا لآثار تغير المناخ تقع في أفريقيا. وإذا استمر تغير المناخ بوتيرته الحالية، وهي أسرع في أفريقيا، فإن الإنتاج الزراعي (الذي يستخدم حاليا أكثر من 40 % من القوى العاملة الأفريقية) سينخفض بنحو 3 % في عام 2030 و18 % في عام 2050، وفقا لتوقعات مركز التنمية العالمية. وتشكل إدارة المياه والحصول عليها تحديا في جميع أنحاء القارة، مع تزايد حالات الجفاف ومشاكل الندرة التي تخضع لسياسات عامة محددة، على سبيل المثال في شمال أفريقيا.

وتتمثل التحديات الأخرى التي تواجه الأمن الأفريقي في حالة الطوارئ المناخية، التي لها أيضًا تأثير مباشر على مستويات الصراع، كما يتضح، على سبيل المثال، في منطقة الساحل وفي النزاعات بين المجتمعات المستقرة والرعاة حول الوصول إلى المياه والموارد الشحيحة الأخرى، في أفريقيا. ضمن سياق هشاشة كبيرة.

محدودية الوصول إلى الرقمنة والبحث والتطوير

إن الفرص التي يوفرها التحول الرقمي لنشر المعرفة التقنية وإنشاء الشركات وفرص العمل، وباختصار، مكافحة الفقر وعدم المساواة، تواجه واقع الوصول المحدود والمكلف إلى الإنترنت. وفقًا لليونسكو، تمكن 36 % فقط من سكان إفريقيا من الوصول إلى الإنترنت عريض النطاق في عام 2022. في استراتيجية التحول الرقمي 2020-2030، حدد الاتحاد الأفريقي الهدف النهائي المتمثل في بناء اقتصاد ومجتمع رقمي أكثر تكاملا وشمولا.

ومن الممكن أن يكون التحول الرقمي أداة هائلة للنمو الاقتصادي في أفريقيا، ولكن البنية التحتية غير المستقرة تشكل عائقا جسيما، وكذلك الأطر التنظيمية غير الكافية ورأس المال البشري الذي لا يتمتع بالتدريب الكافي.

من جهة أخرى فإن إفريقيا لا تكاد تصل إلى 0،1 % في مجال التجديد الشامل ولا ترصد إلا 0،45 % من ناتجها المحلي الإجمالي لأعمال الابتكار والتطوير. وبخصوص البراءات فإن إفريقيا لا تمثل إلا 0،5 % من الطلبات العالمية وهي نسبة هزيلة لدى مقارنتها مع 66،5 % لقارة آسيا.

عدم كفاية التمدرس والوصول إلى الخدمات الطبية وسوق العمل

ووفقا لبيانات اليونسكو، لا تزال أفريقيا تمثل القارة التي تعاني من معظم حالات الأمية، على الرغم من أنه تم في السنوات الأخيرة ملاحظة إحراز قدر من التقدم في هذا الصدد. كما لا يزال الالتحاق بالمدارس، وخاصة بالنسبة للفتيات، يشكل تحديا ذا أولوية، لا سيما في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، حيث تسجل معدلات عالية للتسرب من المدارس، إلى جانب متوسط منخفض للغاية للالتحاق بالمدارس (أقل من 50% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 عاما). وترتبط هذه المشكلة بانتشار الزواج القسري والمبكر، والذي يؤثر في منطقة جنوب الصحراء الكبرى على 39 % من الفتيات وحالات الحمل لمن تقل أعمارهن عن 18 عاماً. وتشير التقديرات إلى أن ربع الشباب الأفارقة لا يعملون ولا يحصلون على تعليم أو تدريب كاف، وتؤثر هذه الظاهرة بشكل غير متناسب على الشابات، مع استثناءات قليلة مثل أوغندا. ويمثل التوظيف هدفا أوليا في الضفة الجنوبية من حوض المتوسط بالنسبة للمجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الشباب بين السكان.

وبخصوص التغطية الصحية والحماية الاجتماعية فقد أدت جائحة كوفيد19- إلى سقوط ملايين الأفارقة في براثن الفقر وزيادة عدم المساواة بشكل كبير. وعندما أُعلن عن تفشي الوباء، كان أكثر من نصف السكان في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا لا يحصلون على قدر كاف من الخدمات الصحية، وكان 80 % منهم يفتقرون إلى الحماية الاجتماعية وحقوق العمل اللازمة للتعامل مع الوباء.

عنف ونزاعات مسلحة

وبخصوص السلام والأمن، فإلى جانب بعض التقدم الذي تم إحرازه، هناك أيضًا انتكاسات، خاصة في سياقات هشاشة الدولة. حيث تعتبر أفريقيا القارة الأكثر تضررا من العنف والصراعات المسلحة. ويشار إلى أن نصف النزاعات الحاصلة في العالم في الوقت الراهن توجد في إفريقيا. كما أن من أصل إجمالي

الهجمات الإرهابية، ما نسبته 43 % يحصل في منطقة الساحل.

وتشهد القارة الأفريقية نشاطًا مكثفًا من قبل مجموعات من المجرمين المنظمين المتخصصين في جميع أنواع الاتجار الإجرامي، الذي يشمل (الأسلحة والنفط والمخدرات وغيرها) المخصصة للاستهلاك الداخلي في المنطقة نفسها، وفي حالات أخرى يتوجهون إلى المنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط بحثًا عن الخروج إلى أوروبا أو آسيا. إن وجود مناطق صحراوية شاسعة وغير مأهولة في هذه الأراضي وسهولة اختراق الحدود يجعل من هذه القارة مكانًا مناسبًا للقيام بالأنشطة الإجرامية والإرهابية. وقد أدى حجم هذا التهديد إلى إنشاء مناطق عسكرية كبيرة ومناطق محظورة في بعض البلدان، وهي مناطق كثيرا ما تحدث فيها اشتباكات مع الجماعات الإجرامية.

ويضع تقرير INFORM 2024، الصادر عن اللجنة الدائمة لهيئات (IASC) والمفوضية الاوروبية، والذي يحلل مختلف عوامل المخاطر الإنسانية حسب البلد، منطقة الساحل (مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد) والقرن الأفريقي (السودان والصومال وجنوب السودان) باعتبارها المناطق الأكثر عرضة للأزمات الإنسانية متعددة العوامل. وقد تفاقمت الأزمات الهيكلية في السنوات الأخيرة بسبب عدم الاستقرار السياسي في المنطقتين، مما تسبب في زيادة عدد السكان النازحين داخليا وعدد اللاجئين إلى البلدان المجاورة.

كما تزايد انعدام الأمن الغذائي الحالي بسبب الوضع الراهن للعنف والصراع، ولكن أيضًا بسبب تأثير تغير المناخ، الذي تسبب في زيادة حالات الجفاف والكوارث الطبيعية، مع عواقب وخيمة للغاية على السكان الذين تضاءلت موارد معيشهم. ونظراً لهذا الوضع، تركز الأولويات الإنسانية الحالية على قطاعات الحماية والأمن الغذائي والتغذية والتعليم في حالات الطوارئ.

وفي نفس السياق، تحول مركز الإرهاب في السنوات الأخيرة من الشرق الأوسط إلى أفريقيا. وإذا كانت القارة الأفريقية قد عانت في عام 2007 من 7 % من الوفيات الناجمة عن الهجمات الإرهابية، فإن هذا الرقم يقترب حالياً من 50%. ووفقًا لبيانات مؤشر الإرهاب العالمي الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام (IEP)، كانت ثلاث دول من أصل الخمس التي عانت من أكبر عدد من الهجمات في العالم في عام 202، أفريقية: بوركينا فاسو والصومال ومالي.

ومن بين المناطق الأكثر تضررا من الإرهاب داخل القارة، سواء من قِبل الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية، منطقة الساحل والصومال في القرن الأفريقي. كما توجد بؤر مهمة أخرى للعنف وعدم الاستقرار في كل من السودان بعد اندلاع الصراع الداخلي عام 2023، وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والبحيرات الكبرى وإقليم كابو ديلغادو شمال موزمبيق.

ولا يمكن إغفال أن من آثار الإرهاب، عدم سيطرة الدول على الإقليم، وصعوبة توفير الخدمات الأساسية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى أزمة ثقة وشرعية لدى المؤسسات وانهيار «العقد الاجتماعي».

إن تدهور الوضع الأمني واستمرار الصراعات العنيفة يزيدان من الضرر نظرا لوجود صلة وثيقة، يعترف بها الاتحاد الأفريقي وشركاؤه مثل إسبانيا، بين السلام والأمن والتنمية. ووفقا للمنظور الشامل للصراعات في أفريقيا، يجب معالجة الجذور السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعنف (الفقر وعدم المساواة والديمقراطيات غير المكتملة وانتهاك حقوق الإنسان) وليس فقط مظاهره. فكلما استتب الاستقرار والأمن، تحسن مناخ الاستثمار وزاد خلق فرص العمل، وزاد تطور القدرات الإنتاجية وتلبية احتياجات السكان. ومن بين كافة الفئات الاجتماعية، فإن النساء والأطفال هم الأكثر خسارة بسبب العنف والأكثر استفادة من السلام.

هشاشة المؤسسات

وعلى الرغم من القيمة العالية للديمقراطية في المجتمعات الأفريقية ووجود أمثلة على المرونة الديمقراطية والتناوب، مثل الرأس الأخضر وغانا وجنوب أفريقيا، فقد حصلت في السنوات الأخيرة انقلابات وتغييرات غير دستورية للحكومات وتدهور لنوعية الديمقراطية من حيث التعددية والحريات، مع التركيز على غرب أفريقيا وبشكل خاص منطقة الساحل، حيث يحصل انزياح جزئي لتأثير الاتحاد الأوروبي.

ويتردد صدى هذه الأزمات على الشعور بعدم الرضا لدى فئة الشباب، التي تتمتع بثقل ديمغرافي كبير في المجتمع ككل، ولا ترى استجابة لاحتياجاتها ورغباتها الأساسية من طرف المؤسسات وسوق العمل، ما تنجم عنه تداعيات من قبيل الهجرة سواء إلى بلدان إفريقية أو إلى أوروبا. وغالبا ما يتم استغلال الإحباط من أجل نزع المصداقية عن الديمقراطية ومساءلة قدرتها على الاستجابة للتطلعات المشروعة للأفارقة.

الهجرة غير النظامية والاتجار في البشر وتهريب الأشخاص

إن النمو الديموغرافي السريع، إلى جانب استمرار حالات عدم الاستقرار والصراع، وعواقب أزمة المناخ والبحث عن فرص اقتصادية ومعيشية أفضل، يترجم إلى زيادة مستمرة في تدفقات الهجرة الأفريقية، والتي في معظمها (أكثر من 70 % من إجمالي سكان أفريقيا) (بحسب المنظمة الدولية للهجرة) تحدث داخل القارة نفسها، سواء من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية أو بين البلدان الأفريقية، وهي نسبة ترتفع إلى 9 من أصل 10 في حالة المهاجرين من غرب أفريقيا.

وقد سجلت السنوات الأخيرة توجها متصاعدا للهجرة غير النظامية من إفريقيا نحو أوروبا وبشكل خاص المغادرة لإفريقيا الغربية والمغرب الكبير. ووفق بيانات فرونتيكس Frontex فقد سجلت إفريقيا في سنة 2023 ما نسبته 47 % من الهجرة غير النظامية التي وصلت إلى الاتحاد الأوروبي. ويتم تسهيل جميع عمليات الوصول تقريبًا عن طريق شبكات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، التي لا تتردد في تعريض أرواح الناس للخطر على الطرق القاتلة في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي.

وتحتفظ هذه الشبكات أيضًا بصلات وثيقة مع أشكال أخرى من الجريمة المنظمة، بحيث تضاف إلى المخاطر الحيوية التي يتحملها آلاف المهاجرين الذين يعرضون حياتهم للخطر، الأخطار التي تهدد الصحة والسلامة العامة في المنطقتين.

4

مـقـدّراتـنـا

الروابط الجغرافية والتاريخية والثقافية والاجتماعية

ونظـرًا لموقعهـا الجغـرافي وروابطهـا التاريخية وشـعورها بالمسـؤولية والمصلحـة الوطنيـة، فـإن لـدى إسـبانيا الكـثير ممـا تسـهم بـه في تحقيـق التطلعـات والأولويـات والأهـداف التي حددتهـا الحكومـات والمجتمعـات الأفريقيـة ضمـن استراتيجياتهـا القاريـة والإقليميـة. تتمتـع إسـبانيا بمـوارد ومعرفـة وعلاقـات ذات قيمـة كبيرة للاسـتفادة مـن الفـرص التي يمثلهـا وضعهـا كجـار أوروبي لأفريقيـا ومواجهـة التحديـات المشتركـة.

واجهة المقر الرئيسي لمعهد ثربانتيس بمدينة تطوان، المغرب.

جوارنا الإفريقي: إفريقيا الغربية ومنطقة الساحل وشمال إفريقيا

وبفضل القرب وكثافة الروابط والاعتماد المتبادل، فإن الفرص والتحديات التي يطرحها غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وشمال أفريقيا لها أهمية قصوى بالنسبة لإسبانيا وتمثل موضع اهتمام تفضيلي في تنفيذ هذه الاستراتيجية. إن القرب ليس جغرافيًا فحسب، بل تاريخيًا وثقافيًا أيضًا مع العالم العربي، ويخلق رابطة فريدة تشمل التفاعل البري في سبتة ومليلية واتصالات البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي الواسعة مع المغرب العربي وما وراءه. وتمتد هذه الروابط وتتسع من جزر الكناري إلى منطقة الساحل وغرب أفريقيا وخليج غينيا. وتجدر الإشارة إلى أن 5 من بلدان شمال أفريقيا تمثل جزءا من الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي و6 بلدان من الاتحاد من أجل المتوسط

ويضم غرب أفريقيا 16 بلدًا وخُمُس مساحة القارة (6 ملايين كيلومتر مربع، أي ما يعادل 30 ضعف مساحة إسبانيا)، وثلث إجمالي سكان أفريقيا (412.5 مليون نسمة في عام 2021)، ما يمثل تسعة أضعاف عدد السكان الإسبان). ويبلغ معدل الخصوبة في المنطقة دون الإقليمية 5.2 مولود لكل امرأة، وهي نسبة في انخفاض ولكنها أعلى من متوسط القارة، كما شهدت المنطقة انخفاضًا كبيرًا جدًا في وفيات الرضع في العقد الأخير (من 81.2 حالة وفاة لكل 1000 ولادة في عام 2010 إلى 57.3 في عام 2021)، ما يعكس التقدم الذي تم إحرازه في الصحة والتعليم. ويمثل عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عاما 43 % من المجموع، أي ثلاثة أضعاف عددهم في إسبانيا

كما أن اقتصاد غرب أفريقيا سجل نموًا بنسبة 50 % تقريبًا بين عامي 2010 و2021 (من 459.231 مليار يورو إلى 653.884 مليار يورو بالأسعار الجارية)، في حين أن التوظيف نما في القطاع الصناعي (13.9% من الإجمالي) والخدمات (46.2 % من الإجمالي) وانخفض في عام 2018 القطاع الزراعي (39.9 %). كما أن الزيادة الموازية في عدد سكان المناطق الحضرية، التي ارتفعت من 41 % في عام 2010 إلى 47 % في عام 2021، تشير إلى حصول نمو في الطبقة المتوسطة والطلب على المنتجات والخدمات التي تتكيف مع احتياجاتهم الجديدة، بما في ذلك البنية التحتية للنقل والطاقة. في الوقت الراهن، تتكون صادرات دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) في معظمها من منتجات الطاقة والمعادن والزراعة

وتعد إسبانيا خامس زبون تصدير لغرب إفريقيا (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بيانات 2021) (7.210 مليار يورو، متقدمة على فرنسا أو الولايات المتحدة أو ألمانيا أو المملكة المتحدة)، على الرغم من أن الصادرات من بلدنا إلى المنطقة لم تمثل سوى 2.040 مليار يورو أي ما يعادل 1.36% من الإجمالي

وقد مثلت أفريقيا في مجموعها، المصدر الأول لواردات إسبانيا النفطية في عام 2023، حيث تمثل نيجيريا 10.4% منها. وفي مجال الغاز الطبيعي، كانت الجزائر (29.3%) ونيجيريا (13.6%) الموردين الأول والرابع لإسبانيا على التوالي

على المستوى المؤسسي، لا ينبغي للانقلابات في مالي (2020)، وغينيا كوناكري (2021)، وبوركينا فاسو (2022)، والنيجر (2023) أن تمنعنا من الاعتراف بأن بلدان غرب أفريقيا الأخرى (الرأس الأخضر وساحل العاج وغامبيا وغينيا بيساو وموريتانيا وسيراليون والسنغال) تشهد تطورا إيجابيا في مؤشرات هشاشة الدولة، على الرغم من اضطرارها إلى مواجهة تحديات مثل الإرهاب والجريمة المنظمة

ومن ناحية أخرى، يمثل مواطنو بلدان غرب أفريقيا حوالي خُمس (233.947 من 1.193.947) الأشخاص المقيمين في إسبانيا من أصل أفريقي

وزيـر الخارجيـة والاتحـاد الأوروبي والتعـاون خلال لقائـه برئيـس المجموعـة الاقتصاديـة لـدول غـرب أفريقيـا (إيكـواس)، في إطـار زيارتـه لنيجيريـا في يناير 2023.

ماذا نعمل الآن؟

تعمـل إسـبانيا على تعزيـز وجودهـا في بلـدان غـرب إفريقيـا منـذ إطلاق الخطـة الإفريقيـة الأولى في عـام 2006، مـع افتتـاح سـفارات جديـدة ونقـاط اتصـال دبلوماسـية ومكاتـب تعـاون إسـبانية في 10 دول مـن دول المجموعـة الاقتصاديـة لـدول غـرب أفريقيـا الخمـس عشرة، بمـا في ذلـك مركـز وكرسي دراسي لمعهـد «ثيربانتيـس» Cervantes.

وتعتقـد إسـبانيا أن المجموعـة الاقتصاديـة لـدول غـرب إفريقيـا (إيكـواس) تلعـب دورا لا غنـى عنـه في منطقـة غـرب أفريقيـا، وتحافـظ على حـوار سـياسي مسـتمر وعلاقـة تعـاون وثيقـة مـع المنظمـة، وهـو مـا انعكـس، مـن بين أمـور أخـرى، على توقيـع مذكـرة التفاهـم الخاصـة بالمشـاورات السياسـية في عـام 2023.

وتطبيقـا لمذكـرة التفاهـم المذكـورة ولإعلان النوايـا بتاريـخ 12 يناير/كانـون الثـاني 2023 سـتقوم إسـبانيا والمجموعـة الاقتصاديـة لـدول غـرب إفريقيـا بتقديـم برنامـج عمـل جديـدة في إطـار التعـاون مـن أجـل التنميـة المسـتدامة. المخطـط الرئـيسي للتعـاون الإسـباني 2024-2027 يحـدّث ويعمّـق الالتـزام مـع منظمـة بلـدان غـرب إفريقيـا

ومـن جانـب آخـر تتركـز في منطقـة السـاحل، التـي تمثـل مسـاحة للتحـول المناخـي والجغـرافي جنـوب الصحـراء الـكبرى، التحديـات الـكبرى التـي تواجـه القـارة، بدرجـة وكثافـة أكبر مـن أي منطقـة أفريقيـة أخـرى.

إذ تزخـر منطقـة السـاحل بسـكانها الشـباب والمـوارد الطبيعيـة الهائلـة والتراث الثقـافي الغنـي، في الوقـت الـذي تعـاني فيـه أيضًـا مـن حالـة عـدم اسـتقرار خـطيرة مـع مـا ينجـم عنهـا مـن تداعيـات إنسـانية- والتـي تتـحلى إسـبانيا بحساسـية ونشـاط تجاهها بشـكل خـاص - بسـبب التقـاء الإرهـاب والشـبكات الإجراميـة والاتجـار بالـبشر والانقلابـات، علاوة على تـغير المنـاخ الـذي يتفاقـم بسـبب الضعـف والهشاشـة في الإقليـم. وقـد أصبحـت منطقـة السـاحل أيضًـا خصبـة لـنشر الخطـاب المزعـزع للاسـتقرار، الـذي غالبًـا مـا يتـم تغذيتـه مـن قـوى خارجيـة.

وقـد تُرجـم عـدم الاسـتقرار المتزايـد في منطقـة السـاحل إلى زيـادة في ضغـوط الهجـرة المتجهـة إلى إسـبانيا وأوروبـا.

الجمعيـة العامـة الثالثـة لتحالـف السـاحل، برئاسـة خـوسي مانويـل ألباريـس، المنعقـدة بمقـر وزارة الخارجيـة والاتحـاد الأوروبي والتعـاون في أبريـل 2022.

ومـا يـثير القلـق بنفـس القـدر هـو خطـر انتشـار التهديـد الإرهـابي إلى بلـدان الجـوار، فـضلاً عـن التـأثير الـذي تخلفـه الحـرب الأهليـة في السـودان واسـتمرار النشـاط الإجرامـي في مناطـق واسـعة مثـل بـحيرة تشـاد

ومـن ناحيـة أخـرى، هنـاك بلـدان منطقـة السـاحل الوسـطى التـي شـهدت زيـادة في عـدم الاسـتقرار بلغـت ذروتهـا بالانقلابـات وشـكلت تحالـف دول السـاحل الـذي يعطـي الأولويـة للعلاقـات في مجـال الأمـن مـع روسـيا وجهـات فاعلـة أخـرى

ولم تدخـر إسـبانيا أي جهـد للمسـاهمة في تحقيـق الـسلام والاسـتقرار والتنميـة المسـتدامة في منطقـة السـاحل، مـن خلال قيادتهـا، مـثلا، لبعثـات التدريـب الأوروبيـة ومشـاركة قواتنـا وأجهزتنـا الأمنيـة في مشـاريع أوروبيـة لتقويـة المؤسسـات أو عبر «تحالـف السـاحل» الـذي يعـتبر منصـة التنسـيق الرئيسـية للجهـات الفاعلـة في مجـال التعـاون بالمنطقـة، والتـي رأسـت إسـبانيا جمعيتـه العامـة على مـدى ثلاث سـنوات متتاليـة بفضـل مصداقيتنـا وفهمنـا للمنطقـة، وروابطنـا التاريخيـة والثقافيـة. وفي هذا السـياق، كانـت إسـبانيا رائـدة في الاعتراف بـدور موريتانيـا كركيـزة للاسـتقرار والتنميـة في منطقـة السـاحل، وقـد عززت بشـأن ذلـك اهتمامـا أكبر مـن جانـب الاتحـاد الأوروبي بهـدف توطيـد برامجهـا وقدراتهـا

كما قامـت إسـبانيا في السـنوات الأخيرة بتعزيـز علاقتهـا ودعمهـا لنـادي إفريقيـا الغربيـة والسـاحل داخـل منظمـة التعـاون والتنميـة الاقتصاديـة

وقـد حـدد القانـون 2023/1 للتعـاون مـن أجـل التنميـة المسـتدامة والتضامـن الشـامل، لأول مـرة، الطابـع الأولـوي لغـرب أفريقيـا ومنطقـة السـاحل بالنسـبة للتعـاون الإسـباني، وأدرجـه في فئـة قانونيـة وبدعـم بـرلماني

وإذا كانـت الروابـط مـع مجمـل إفريقيـا وثيقـة فإنهـا مـع شمال إفريقيـا مدرجـة في المخطـط الرئـيسي الرابـع،

حيث يتعزز هذا التقارب لأسباب جغرافية وتاريخية وبشرية. إن كل ما يحدث في المنطقة المغاربية له تأثير مباشر وفوري على إسبانيا التي تطمح إلى إقامة علاقات ممتازة مع جميع دول المنطقة

وقد ساهمت إسبانيا في الحوار السياسي في المنطقة بطرق مختلفة، من خلال منصات «مثل منتدى حوار غرب البحر الأبيض المتوسط» أو «حوار 5 + 5» أو من خلال استضافة أحداث مثل «ندوة التسريح ونزع السلاح وإعادة الدمج» التي جمعت ممثلين عن السلطات الليبية في توليدو (طليطلة) في مايو/أيار 2022

وتعتبر مبادرة منتدى حوار غرب البحر الأبيض المتوسط أو "حوار 5+5" الوحيدة التي تجمع بلدان المغرب العربي بشكل خاص، مما يوفر مساحة للتوافق في منطقة لا يوجد فيها أي كيان آخر متعدد الأطراف يتعامل مع القضايا التي تعني الضفتين. ويترجم ذلك إلى مجموعة من الاجتماعات الوزارية التي أثبتت نجاعتها الكبيرة في مجموعة واسعة من القضايا، من المياه إلى الأمن والدفاع

وباعتبارها جزءًا من الجوار الأوروبي الجنوبي وأيضًا من الاتحاد من أجل المتوسط، كانت بلدان شمال أفريقيا ولا تزال موضع اهتمام ذي أولوية وشركاء استراتيجيين في تحديد وتنفيذ جداول الأعمال ذات الاهتمام المشترك

وبينما عززت إسبانيا في عام 2021 إعادة إطلاق سياسة الجوار الأوروبي الجنوبي (PEVS)، من خلال اعتماد «أجندة البحر الأبيض المتوسط الجديدة» ففي الوقت الراهن، وفي إطار النقاش المتعلق بمراجعة الأجندة المذكورة أعلاه، فإن إسبانيا تواصل قيادة العمل لتعزيز سياسة الجوار الأوروبي الجنوبي PEVS، بهدف واضح يتمثل في تشكيل ديناميه إقليمية ثنائية بين الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي تكمل الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على الصعيد الثنائي. وفي هذا الإطار، تعمل إسبانيا بنشاط على دعم وتعزيز التخاطب مع بلدان شمال أفريقيا مع مراعاة مصالحها واحتياجاتها

وبالتوازي، وبطريقة تكاملية، عززت إسبانيا وما زالت تشجع توطيد «الاتحاد من أجل المتوسط». المنظمة التي تكتسي أهمية خاصة لأنها الوحيدة التي تجمع بين أعضاء الاتحاد الأوروبي الـ 27 و 16 بلدًا من شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك 6 دول من شمال إفريقيا (موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس ومصر، بالإضافة إلى ليبيا كبلد مراقب) ومن أجل إتاحة الحوار السياسي والتعاون القطاعي وتنفيذ المشاريع التي لها تأثير على المواطنين.

وفي هذا السياق، وبين يدي الاحتفال بالذكرى الثلاثين لعملية برشلونة وبغرض تكييف الاتحاد من أجل المتوسط مع السياق الإقليمي واحتياجات الحاضر والمستقبل، تعمل إسبانيا على تعزيز إعادة تحديد أولوياتها الاستراتيجية وحضور سياسي أكبر وتوفير أوسع للوسائل مما يتيح للمنظمة النهوض بمهمتها على أحسن وجه

من ناحية أخرى، فقد كانت إسبانيا، باعتبارها عضوًا في حلف شمال الأطلسي ومروجًا نشطًا لـ «الحوارات المتوسطية»، نشطة بشكل خاص في تعزيز نهج الحلف تجاه جواره الجنوبي، على سبيل المثال، بمناسبة انعقاد قمة مدريد في عام 2023. وقد انعكس هذا التعزيز، الذي يمتد أيضًا إلى منطقة الساحل وأفريقيا، في قمة واشنطن ضمن اعتماد خطة عمل جديدة وتعيين إسباني كأول «ممثل خاص للجوار الجنوبي».

وبخصوص المجال الاقتصادي، يكتسب استقرار الاقتصاد الكلي وفرص الاستثمار في شمال أفريقيا أهمية متزايدة بالنسبة للشركات الإسبانية. حيث يوجد المزيد من فرص العمل في القطاعات التي تتمتع فيها إسبانيا بميزة نسبية حقيقية مثل البناء والغذاء وقطاع الأدوية والطاقة المتجددة ومعالجة المياه والخدمات الصحية

إسبانيا، حضور مزدوج على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، فضلا عن البعد الأوروبي

إن الحضور المزدوج لإسبانيا في الأطلسي وحوض المتوسط يمنحها دورا أساسيا في تشكيل فضاء أوروبي إفريقي مشترك.

وباعتبار إسبانيا دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، فإنها تساهم بنشاط في تحديد وتنفيذ السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه أفريقيا، والتي تشمل جدول الأعمال المشترك بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، فضلا عن سياسة الجوار الأوروبي الجنوبي. وتؤكد سفريات السلطات الإسبانية مع قادة من الاتحاد الأوروبي، ذلك البعد الأوروبي، فضلا عن مراقبة سياسات الاتحاد الأوروبي في مجموعات عمل المجلس والاتصالات الدائمة

الاتحاد الأوروبي وإفريقيا

يعتبر الاتحاد الأوروبي أفريقيا أولوية جيوسياسية باعتبارها أقرب قارة مجاورة لها روابط تاريخية واقتصادية وثقافية مشتركة عميقة. ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري وأكبر مستثمر ومانح رئيسي للتنمية والمساعدات الإنسانية للقارة. ومنذ عام 2007، تعتبر العلاقة بين الكتلتين «شراكة استراتيجية»، ويتم التعبير عنها من خلال نظام القمم الدورية والاجتماعات الوزارية والاجتماعات المشتركة لهيئات المفوضين في الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الحوارات والأدوات والآليات والمبادرات القطاعية المتصلة بمجموعة واسعة من القضايا.

وقد أجرى الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، مؤخرًا، تحديثًا عميقًا للإطار القانوني العام الذي تتطور فيه علاقاتهما من خلال التوقيع، خلال الرئاسة الإسبانية لمجلس الاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام 2023، على اتفاقية ساموا بين الاتحاد الأوروبي وبلدان منظمة الدول الأفريقية والكاريبي والهادئ. وتعمل هذه الاتفاقية التي حلت محل اتفاق كوتونو لعام 2000، على تكييف الالتزامات والمبادئ والآليات والمؤسسات القائمة مع السياق العالمي المتغير

علاوة على ذلك، شكلت القمة السادسة للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في فبراير/شباط 2022 نقطة تحول

رئيس الحكومة خلال القمة الرابعة للاتحاد الأوروبي-الاتحاد الأفريقي.

نحو مرحلة جديدة من العلاقات المتكافئة، المحدّثة والموجهة نحو العمل. وقد اتفق قادة القارتين على «رؤية مشتركة نحو عام 2030» تقوم على: حزمة استثمارية بقيمة 150 مليار يورو في إطار البوابة العالمية (Global Gateway) وتعاون مجدَّد ومعزز من أجل السلام والأمن، وكذلك ما يتصل بقضايا الهجرة والتنقل والالتزام بتعددية الأطراف في إطار نظام دولي قائم على القواعد، تتوسطه الأمم المتحدة.

وتهدف هذه الحزمة الاستثمارية إلى المساهمة في تحقيق الأولويات الواردة في أجندة الاتحاد الأفريقي 2063. وعلى وجه التحديد، تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية والتنمية المستدامة في أفريقيا، وتشجيع توحيد الاقتصادات الحديثة، وتعزيز البنية التحتية

مع المؤسسات والخدمات (المفوضية والخدمة الأوروبية للعمل الخارجي).

كما تعمل إسبانيا، في إطار سياستها للشراكة مع أفريقيا، على تسهيل تنسيق السياسات، فضلا عن تحديد فرص التعاون عبر التمويل الأوروبي. ومع الأخذ في الاعتبار الأهمية الاستراتيجية للقارة بالنسبة لإسبانيا والاتحاد الأوروبي، ستراعي إسبانيا المصالح والاهتمامات التي نقلتها البلدان الأفريقية في تلك المناقشات في بروكسل بشأن السياسات التي لها تأثير خاص على القارة، وخاصة في المجال الاقتصادي (تجديد اتفاقيات صيد الأسماك المستدام – SFPA – وفق قواعد أو شروط جديدة لأمور معينة مثل اتفاقيات تشجيع الاستثمار وحمايته، وما إلى ذلك).

التي تربط القارتين وخلق بيئة أعمال مواتية للاستثمار والنمو. علاوة على ذلك، فإن إنشاء وتعزيز سلاسل القيمة سيساعد في تعزيز أسس نجاح «منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية».

وفي المجالين الاقتصادي والتجاري، تولي القارتان اهتماما خاصا لتعزيز العلاقات من خلال اتفاقيات الشراكة الإقليمية وتعزيز منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مما مكن من زيادة كثافة التبادلات والاستثمارات، بهدف تعزيز التنمية المستدامة أيضا. وقد تم تحديد توجه في السنوات الأخيرة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع بعض الشركاء الأفارقة، من خلال التوقيع على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية (الاتحاد الأوروبي وكينيا) وغيرها من الأدوات المبتكرة، مثل اتفاقيات تيسير الاستثمار المستدام (الاتحاد الأوروبي وأنغولا) ومذكرات التفاهم بخصوص المواد الخام الحيوية (الاتحاد الأوروبي ورواندا)

واستنادا إلى تماثل الأهداف والمواقف الاستراتيجية الواردة في رؤية الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي 2030، ستساهم إسبانيا أيضا في تعزيز الحوار والتنسيق بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في المنتديات متعددة الأطراف

ونظرا لموقعها الجيوسياسي وعلاقاتها الوثيقة مع القارة الأفريقية، وصورتها كبلد له علاقة خاصة مع إفريقيا، تطمح إسبانيا إلى ممارسة حضور أكبر في في تصميم علاقات الاتحاد الأوروبي مع أفريقيا، والمساهمة في تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن القمة السادسة للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

حيث يتعين علينا أن نعمل على تعزيز شراكة عبر تشجيع علاقات تستند إلى المساواة والاحترام المتبادل، والتصدي بشكل مشترك للتحديات التي تواجهها القارة. وفي السياق الدولي الحالي، لدى الدول الأفريقية مروحة أكبر من خيارات الشراكة في مجالات شتى. والأمر متروك للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لتصميم عروض أكثر ملاءمة للاحتياجات التنموية لجيراننا الأفارقة.

ومن أجل ذلك، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يُظهِر أنه شريك جدير بالثقة، ويفي بالتزاماته. إذ يجب أن تكون الوعود والإعلانات، مصحوبة بإنجازات ملموسة، سواء في مجالات الحوار السياسي، مع توفير المساعدة السياسية المنتظمة والاهتمام الكافي فيما يتعلق بمبادرات التنسيق مثل مؤتمرات القمة والاجتماعات الوزارية، أو على صعيد تجسيد إعلانات التمويل. كما يجب وضع أهداف واقعية وتحقيقها

الحضور والتخاطب في مستوى الفرص

ماذا نعمل الآن؟

وتقوم إسبانيا بفضل تاريخها الحافل بمشاريع التعاون التنموي، والتواجد في بعثات السلام والأمن والاتفاقات السياسية وآليات التعاون، بإجراء تخاطب ممتاز مع شركائنا الأفارقة.

لقد تم إجراء اجتماعات وآليات تشاور رفيعة المستوى مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في إسبانيا على مر السنين، كما أن الوجود الدبلوماسي والتجاري والتعاوني على الأرض كان ضروريًا لنسج شبكات علاقات، وإحداث تأثير ملموس والحصول على معرفة مباشرة عن الواقع الأفريقي

كل هذا يمثل الأهداف الاستراتيجية للأجندة الثنائية ويدفع التعاون سياسيا

ماذا يمكننا أن نفعل أيضا؟

تدرك إسبانيا أن إقامة علاقة أكثر استراتيجية تتطلب تخاطبا معززا واتصالات أوسع نطاقا وأكثر وتيرة لتحقيق فهم أفضل لأعمالنا وأولوياتنا

ولتحقيق ذلك، يُنصح بتخطيط العمل الخارجي الإسباني بناءً على قدراتنا، وتحديد القطاعات (التجارية والعلمية والثقافية وغيرها) التي يمكن الاستفادة من الكفاءات الوطنية فيها. تسمح الشراكات بين القطاعين العام والخاص وأدوات الدبلوماسية الاقتصادية أو الثقافية أو العلمية بإنشاء أسواق في البلدان الناشئة لتصدير الخدمات الإسبانية ذات القيمة المضافة العالية

إسبانيا والاتحاد الإفريقي

إن الاتحاد الأفريقي طرف فاعل أساسي في النظام العالمي والقاري، وثقله في تزايد مستمر. وعلى المستوى العالمي، تتمتع المنظمة الإفريقية بالشرعية المنبثقة عن عضوية جميع الدول الأفريقية وعلى المستوى القاري، فإن التزامها بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ودورها كمروج لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية ومكانتها كمحور لهيكل السلام والأمن الأفريقي، يمنحها دورا مركزيا في الجهود الرامية إلى جعل أفريقيا دولة متكاملة ومستقرة. ومساحة مزدهرة مستوحاة من أجندة 2063.

وتعتبر إسبانيا الاتحاد الأفريقي محاورا أساسيا، ومخولا للتحدث نيابة عن القارة، وتعترف بقيادته في جميع الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الديمقراطية والاستقرار والتنمية المستدامة في القارة. ومن خلال التوقيع على مذكرة التفاهم في مايو/أيار 2022، تم إنشاء حوار سياسي مؤسسي سيتعيّن علينا تعميقه وتطويره في السنوات المقبلة.

كما يشكل الاتحاد الأفريقي منتدى يتمتع بإمكانات كبيرة بخصوص العلاقة بين القارة وأمريكا الأيبيرية. ويجب دعم الوضع الرسمي للغة الإسبانية في المنظمة، واستخدامها المتزايد في الاتصالات، من خلال المساهمات التطوعية وغيرها من إجراءات الدبلوماسية اللغوية.

تخاطب مميز مع الفاعلين الأفارقة. شبكة الاتفاقيات وآليات التعاون

وترتكـز المخاطبـة السياسـية لإسـبانيا مـع القـارة الأفريقيـة على الاعتراف بالـدور الأسـاسي للاتحـاد الأفريقـي باعتبـاره منظمـة أفريقيـة ذات اختصاصـات واسـعة في التكامـل الاقتصـادي والتنميـة والـسلام والأمـن والديمقراطيـة.

تمتلـك إسـبانيا شـبكة متناميـة مـن الاتفاقيـات وآليـات التعـاون مـع الاتحـاد الأفريقـي، مثـل مذكـرة التفاهـم حـول الحـوار السـياسي والتعـاون القطاعـي الموقعـة في عـام 2022 واتفاقيـات التعـاون بين الوكالـة الإسـبانية للتعـاون الـدولي مـن أجـل التنميـة (AECID) وAUDA-NEPAD. بالإضافـة إلى ذلـك، تشـجع إسـبانيا أيضًـا منتديـات تعـاون أخـرى مثـل «حـوار 5+5»، الـذي توفـر طبيعتـه المرنـة وغير الرسـمية قيمـة مضافـة لتعزيـز التعـاون القطاعـي مـع شـمال إفريقيـا.

ويمكـن قـول نفـس الأمـر عـن العلاقـات الممتـازة التي تقيمهـا إسـبانيا مـع المجموعـة الاقتصاديـة لـدول غـرب إفريقيـا (إيكـواس) والدعـم الـذي تقدمـه بلادنـا لتحقيـق فعـال لرؤيـة هـذه المنظمـة لعـام 2050 لغـرب أفريقيـا.

وبالتـوازي مـع ذلـك، تبـذل إسـبانيا أيضًـا جهـودًا حثيثة لتعزيـز العلاقـات والتعـاون السـياسي والاقتصـادي والتجـاري مـع بلـدان جنـوب وشرق ووسـط أفريقيـا، بمـا في ذلـك الزيـارات رفيعـة المسـتوى والمشـاورات السياسـية المنتظمـة. كمـا يمكـن النظـر في إقامـة علاقـة أوثـق مـن خلال المنظمـات دون الإقليميـة مثـل «المجموعـة الإنمائيـة للجنـوب الأفريقـي» (SADC).

وقـد حفـزت الأهميـة المتزايـدة لأفريقيـا بالنسـبة لإسـبانيا على إنشـاء مديريـة عامـة لأفريقيـا (جنـوب الصحـراء الكبرى) في وزارة الخارجيـة والاتحـاد الأوروبي والتعـاون في عـام 2017، وفصلهـا عـن المديريـة المسؤولة عـن شـؤون شـمال أفريقيـا والشرق الأوسـط والبحـر الأبيـض المتوسـط . تغطـي تلـك المديريـة العامـة العلاقـات مـع أكبر عـدد مـن الـدول ذات السـيادة (48) والمنظمـات الدوليـة في كامـل الهـيكل التنظيمـي الدبلومـاسي الإسـباني، مـع أجنـدة ثنائيـة وإقليميـة متناميـة، وتعمـل بالتنسـيق مـع المديريـة العامـة للمغـرب العـربي والبحـر الأبيـض المتوسـط والشرق الأوسـط، لتحقيـق سياسـة شـاملة للقـارة بأكملهـا.

توافق على المستوى متعدد الأطراف

تعـد التعدديـة الدامجـة أمـرًا بالـغ الأهميـة لتحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة ومعالجـة الأزمـات المتزايـدة.

إن تعزيـز التعـاون والمسـاءلة والدمـج في المنتديـات متعـددة الأطـراف أمـر ضروري لزيـادة الثقـة في النظـام وضمان فعاليتـه وقبولـه و شـفا فيته.

نحـن حريصـون على أن تتطـور علاقاتنـا أيضـا انطلاقـا من المجـال متعـدد الأطـراف. حيـث توجـد الكثير مـن المصالح المشتركـة ومـن خلال التـآزر والدعـم لقراراتنـا ومبادراتنـا، يمكننـا أن نحـرز تحسـنا فعليـا. إذ نعـتبر مـن المهـم إقامـة شراكات قويـة مـع الشركاء الأفارقـة لدفع العمـل الجماعي، والإصغـاء إلى اهتماماتهـم مـن خلال الاتصـالات المسـتمرة مـن أجـل بنـاء توافـق في الآراء وتحالفـات بين الأقاليـم.

ماذا نعمل الآن؟

إن اختيار إسبانيا لاحتضان المؤتمر الدولي الرابع حول تمويل التنمية، يعكس التزامنا بتحقيق توافق الآراء والانفتاح على الحوار وبناء الجسور بين الشمال والجنوب.

تتعاون إسبانيا بشكل وثيق مع العديد من البلدان الأفريقية في مختلف القضايا على المستوى متعدد الأطراف: في أجندة المرأة والسلام والأمن، وفي مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وفي مكافحة التطرف العنيف ومنعه، وفي القضايا الإنسانية كحماية المدارس خلال النزاعات المسلحة وفي مسائل العدالة الدولية وفي التحالف الدولي لمواجهة الجفاف (IDRA) الذي أطلقته إسبانيا والسنغال خلال مؤتمر COP27.

وعلى المستوى الإقليمي، دعمنا الاتحاد الأفريقي (في عام 2023، حيث أعلنت إسبانيا عن مساهمة قدرها 50 مليون يورو للاتحاد الأفريقي و20 مليون يورو لبرنامج AUDA-NEPAD) والمنظمات دون الإقليمية مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس). وتمثل مساهمة إسبانيا السنوية لهذه المنظمة الأخيرة زهاء 4 ملايين يورو.

ينبغي إعطاء الأولوية للوصول إلى التمويل الدولي. والحال أنه لا يمكن لأي دولة بمفردها أن تؤثر بشكل حاسم على نماء قارة يزيد عدد سكانها عن مليار نسمة وتشهد أكبر نمو ديموغرافي متوقع. ويعتبر التمويل الدولي أحد مفاتيح تنمية أفريقيا. ومن أجل ذلك تعتزم إسبانيا احتضان المؤتمر الدولي الرابع حول التمويل من أجل التنمية في عام 2025.

إن التمويل الكافي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل حاسم في سياق النمو الديمغرافي القوي والوضع الذي يعاني من أوجه قصور كبيرة في الانطلاق يجب أن يستند إلى أربعة عناصر، مع الأخذ في الاعتبار أن كل مصادر التمويل مهمة:

1) تعزيز القدرة الائتمانية لبنوك التنمية متعددة الأطراف. توصلت إسبانيا إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتوجيه 1.5 مليار لحقوق سحب خاصة إضافية إلى الصندوق الاستئماني للقدرة على الصمود والاستدامة.

2) تخفيض عبء الديون السيادية. وهذا جهد جماعي يتعين على كل البلدان الدائنة أن تشارك فيه، حتى يتسنى لها أن تبذل جهداً متماثلاً. وفي هذا السياق تؤيد إسبانيا المضي قدما في إعداد أدوات لهذا الغرض.

3) تشجيع الاستثمار الخاص. إن تدفقات الاستثمار الدولي أعلى بكثير من المبلغ الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ومع ذلك، لا يذهب إلا جزء صغير إلى أفريقيا. وتتمثل العقبة الرئيسية في تصوّر المخاطر المتصلة بالاستثمارات. ويجب في هذا السياق، تحسين وتعزيز آليات ضمان الاستثمار والتأمين والترويج على المستوى الوطني ومتعدد الأطراف. وينبغي للدول التي تسعى إلى جذب الاستثمار أن تعتمد أيضًا تدابير تنظيمية للحد من تلك الصورة عن المخاطر.

رئيس الحكومة خلال تقديم مبادرة «التحالف الإفريقي يتقدم» لتشجيع الاستثمارات في السنغال، في إطار زيارته إلى داكار في أغسطس 2024.

أدوات لدعم التجارة الثنائية والاستثمار الاسباني. شركات إسبانية رائدة في القطاعات الاستراتيجية الإفريقية

اتسمت العلاقات الاقتصادية بين إسبانيا وأفريقيا في السنوات الأخيرة بتنامي التجارة الثنائية، وهو ما يفسر جزئيا بزيادة واردات الطاقة نتيجة للحاجة إلى التنويع الناجم عن العدوان الروسي على أوكرانيا، فضلا عن فائدة تقصير سلاسل القيمة في سياق جيوسياسي مضطرب. وتتاجر إسبانيا في الغالب (66 % من الإجمالي 2023) مع شمال القارة: ويعتبر المغرب الشريك التجاري الرئيسي لإسبانيا في أفريقيا، يليه كل من الجزائر ونيجيريا وليبيا وجنوب إفريقيا.

ومن الجدير بالذكر أن إسبانيا تصدر سلعًا بقيمة أكبر إلى أفريقيا مقارنة بأمريكا اللاتينية (10،429 مليار يورو مقارنة بـ 9،760 مليار يورو في النصف الأول من عام 2024، لكن الاتجاه يتواصل بشكل عام) وتستورد بضائع من أفريقيا بقيمة أعلى بكثير مما يأتي من أمريكا اللاتينية (18،225 مليار مقابل 11،872 مليار يورو في النصف الأول من 2024).

وفيما يتعلق بالاستثمار الإسباني المباشر، بلغ إجمالي المتراكم في إفريقيا عام 2022 ما يعادل 5.953 مليار يورو، مع كون المغرب والجزائر وجنوب إفريقيا وأنغولا الوجهات الرئيسية.

ويجب على إسبانيا أن تنشئ وتعزز سلاسل توريد للمواد الأولية الأساسية مع البلدان الإفريقية. وفي هذا السياق، نفذت إسبانيا إطارًا مرجعيًا (خارطة طريق للإدارة المستدامة للمواد الخام المعدنية) يهدف إلى تعزيز وتحسين استقلالها الاستراتيجي من خلال نشاط استخراجي أكثر استدامة ودورية وأمانًا وفعالية، وتحسين القدرة التنافسية لشركاتها وبنشاط التعاون لتحقيق أهداف التحول في مجال الطاقة والحياد المناخي والتحدي الديموغرافي.

وينبغي لنظام الطاقة في أفريقيا أن يتجه نحو الموارد المتجددة وغير الأحفورية، مع التركيز على توليد الكهرباء الموزعة والاستهلاك الذاتي. ويجب أن تتكيف الشبكات الكهربائية مع هذا النموذج.

وقد وافقت وزارة الدولة للتجارة على استراتيجية «أفق إفريقيا» Horizon Africa في يوليو 2020، والتي تمت مراجعتها في نوفمبر 2023، لزيادة الوجود التجاري والمؤسسي والمالي لإسبانيا في القارة الأفريقية.

وبمناسبة زيارة رئيس الحكومة إلى السنغال في أغسطس 2024، تم إطلاق مبادرة "تحالف التقدم الإفريقي"،

شركاء في الطاقة والتحول البيئي

أمـام تحـدي توسـيع نطـاق الوصـول إلى الكهربـاء في أفريقيـا، بطريقـة تتوافـق مـع أهـداف إزالـة الكربـون التـي اعتمدهـا المجتمـع الـدولي، يجـب على إسـبانيا وشركاتهـا أن تضـع نفسـها كشركاء مفضـلين للبلـدان الأفريقيـة

وتـشير تقديـرات وكالـة الطاقـة الدوليـة إلى أن أفريقيـا تحتـاج إلى اسـتثمارات في بنيـة تحتيـة موثوقـة ومسـتدامة وسـهلة الوصـول إلى الكهربـاء بقيمـة 2 تريليـون يـورو على مـدى العقديـن المقبـلين. ووفـق مـؤشر رفـاه التحـول الطاقـي للوكالـة الدوليـة للطاقـة المتجـددة، فـإن التحـول المنهجـي مـن الوقـود الأحفوري إلى الطاقـة المتجـددة يمكـن أن يـؤدي إلى زيـادة الناتـج المـحلي الإجمالي بنسـبة 6.4%، وزيـادة فـرص العمـل بنسـبة 3.5%، وارتفـاع مـؤشر الرفاهيـة بنسـبة 25% بحلـول عـام 2050، إذا تـم تنفيـذ السياسـات الصحيحة.

ويعـد توليـد وتوزيـع الطاقـة الكهربائيـة مـن القطاعـات ذات الفـرص الهائلـة، والتـي تتواجـد فيهـا الشركات الإسـبانية.

مـن جهتـه، يتزامـن صعـود الطاقـات المتجـددة، بمـا فيهـا الطاقـة الشمسـية وطاقـة الريـاح والهيـدروجين الأخضر، مـع أولويـات مبـادرة البوابة العالميـة Global Gateway في بلـدان مثـل موريتانيـا وكينيـا وناميبيـا.

وفي هـذا السـياق يكـتسي الاقتصـاد الأزرق في إفريقيـا قـدرة كامنـة هائلـة لا تحظـى بالاهـتمام الـذي تسـتحق. وفي هـذ ا الصـدد يتوقـع الاتحـاد الإفريقـي في أفـق 2030 أن تسـهم عوائـد الاقتصـاد الأزرق في خلـق 57 مليـون فرصـة عمـل

محطة الطاقة الشمسية الحرارية في جنوب أفريقيا.

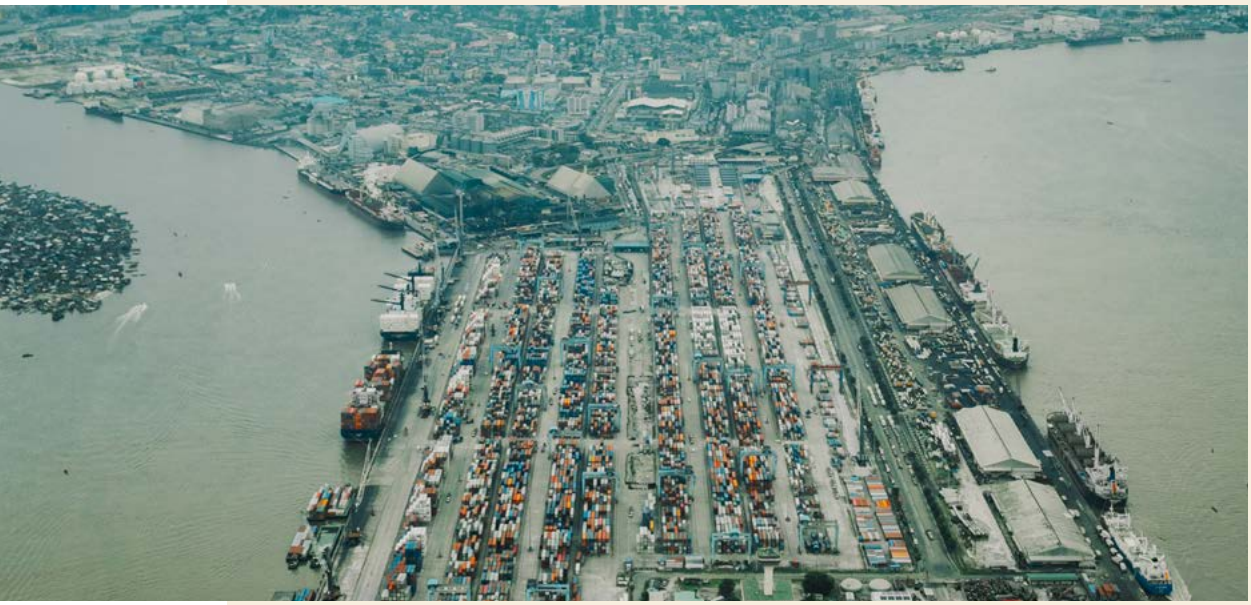

ميناء لاغوس، نيجيريا.

البوابة العالمية

في 1 ديسمبر 2021، تم تقديم مبادرة «البوابة العالمية»: استراتيجية الربط للاتحاد الأوروبي لتعزيز الاستثمار المستدام، بما يتماشى مع أهداف التحول الرقمي والبيئي

وقد أعلن الاتحاد الأوروبي، في قمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي التي عقدت في 18 فبراير2022، عن تفعيل 150 مليار يورو للاستثمار الموجه لإفريقيا، بهدف تعزيز العلاقات بين القارتين وبناء شراكات متبادلة المنفعة، والتي ستتصدى قيمتها المضافة لعروض جهات فاعلة أخرى، مثل الصين. ولتنفيذ تلك المبادرة، تم تحفيز منظور «فريق أوروبا» الذي تشارك فيه كافة الجهات الفاعلة ذات الصلة، سواء العامة من المؤسسات الأوروبية والدول الأعضاء، فضلاً عن القطاع الخاص، علاوة على بنوك التنمية متعددة الأطراف، وذلك بطريقة منسقة

وتدعو إسبانيا إلى التعبئة الفعالة لهذه الموارد بالتشاور مع الشركاء الأفارقة، في توجه دائم نحو التنمية المستدامة من أجل تحديد فرص الشراكة للاستجابة للأولويات الحقيقية للقارة الأفريقية

وتعتبر الشركات الإسبانية معنية بوضع خبرتها الدولية في خدمة هذه المبادرة، كما يجب على كل من وكالات ائتمانات التصدير والمؤسسات المالية التنموية وأدوات الدعم المالي للتدويل أن تنسق في ما بينها لإزالة العقبات التي تعوق الوصول إلى التمويل

ولا تخلو البوابة العالمية من التحديات، ومن بينها الاتصالات والرؤية تجاه البلدان الشريكة، وتعبئة الموارد المالية وهيكلة الأداة مع مؤسسات الإدارة والتنسيق العملياتية

كما يتعين على الوكالات الائتمانية مثل المؤسسات المالية للتنمية أن تنسق في ما بينها من أجل تجاوز الصعوبات التي تعيق التمويل

التي تسعى إلى إرساء إطار استراتيجي مشترك ومستقر ومرن، يسمح بتعظيم تأثير الاستثمارات على الاقتصاد والتنمية والتقدم الاجتماعيين، وخاصة في بلدان غرب أفريقيا. وقد تم اختيار السنغال، ليس فقط كمقر للأمانة العامة، بل كبلد لبدء رحلة التحالف، والتي يمكن أن تتسع إلى بلدان أخرى في المنطقة.

ويسعى التحالف في تحقيق أهدافه في المقام الأول، إلى معالجة التحديات الأفقية وإزالة الانسدادات التي يمكن أن تعيق النمو، وتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية ومعالجة الفجوة الرقمية. ثانيا، يهدف البرنامج إلى تعزيز جهود الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية التي تتمتع بإمكانيات توليد فرص العمل، من التمويل والبنية التحتية والاتصالات إلى التحول الزراعي أو السياحة، مع التركيز على جدول أعمال البلد الإفريقي المعني وأولوياته.

وأخيراً، يراهن التحالف على التدريب، وهو العامل الحاسم في الاستفادة من رأس المال البشري في القارة. ولتحقيق كل هذا، سيضم التحالف جميع الجهات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية للبلاد - السلطات الوطنية والشركات والمؤسسات المالية الدولية - لاتباع خارطة طريق مشتركة.

وتعتبر مكافحة فقر الطاقة سمة مميزة لسياسة الطاقة في إسبانيا. إن التعاون بين الوزارات في خدمة برامج «الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية» AECID المحددة بشأن مكافحة فقر الطاقة في إطار المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) سوف يؤدي إلى تعظيم نتائجه والمساهمة في المكانة الدولية لسياستنا.

تمتلك إسبانيا شركات ومؤسسات رائدة في القطاعات التي تم تحديدها على أنها استراتيجية بالنسبة لأفريقيا - بشأن الرقمي والمناخ والطاقة والاقتصاد الأزرق والنقل والصحة والبحث والتعليم والتدريب - إلى جانب دور تعاونها في دعم هذه الأولويات نفسها من خلال التمويل والتعاون الفني، حيث تشكل نقطة انطلاق ممتازة لتعزيز الاستثمار المستدام في أفريقيا، والتي تخصص لها نصف ميزانية البوابة العالمية Global Gateway.

وتقدم شبكة المكاتب الاقتصادية والتجارية لإسبانيا في السفارات في أفريقيا (15 مكتبًا تغطي جميع بلدان القارة) الدعم الأساسي لشركاتنا لتطوير الإمكانات التجارية للأسواق الأفريقية بشكل كامل.

مشاريع مؤثّرة للتعاون الإسباني في أفريقيا. حضور لأكثر من 40 عاما من التخاطب المميز

المساعدة الرسمية للتنمية

وقد أدرجت إسبانيا في قانونها رقم 2023/1، بشأن التعاون من أجل التنمية المستدامة والتضامن العالمي، هدف تخصيص 0.7 % على الأقل من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام 2030. ويجب بذل هذا الجهد بهدف المساهمة في تحقيق أجندة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وطبقا لهذه التوقعات، ستواصل إسبانيا تعزيز وزيادة تعاونها مع البلدان الأفريقية. ويتم في إطار الخطة الرئيسية للتعاون الإسباني 2024-2027، تناول ثلاثة خطوط عمل ذات أهمية خاصة:

1. يتم تعزيز العمل في مجال التنمية الاقتصادية الدامجة، مع التركيز على خلق الفرص للشباب وخاصة النساء، لمكافحة الفقر وعدم المساواة بشكل فعال في القارة وتوليد فرص عمل جيدة لـ 30 مليون رجل وامرأة أفريقيين سيدخلون سوق العمل سنويا مع حلول عام 2030. ويعتبر الاستثمار في التدريب المهني وريادة الأعمال، فضلاً عن التنمية الريفية والأمن الغذائي والتغذية، كلها لها أهمية خاصة.

2. وبالمثل، سيتم توسيع العمل في مكافحة أزمة المناخ وآثارها من منظور التحول البيئي العادل،

التعاون الإسباني

ماذا نعمل الآن؟

يتمتع التعاون الإسباني بتاريخ طويل في أفريقيا، وقد أصبح ذا أهمية في مناطق مثل منطقة الساحل، من حيث تنسحب جهات فاعلة أخرى. تعمل هيئات التعاون الإسباني بتحالف وتستمع إلى نظرائها المحليين، سواء كانوا مؤسسات حكومية أو إقليمية أو محلية، فضلا عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتقوم بذلك انطلاقا من المسؤولية والشفافية.

إن استباقية التعاون الإسباني بين المجموعات المانحة ومنصات التنسيق تجعل إسبانيا شريكًا مثيرًا للاهتمام للجهات الفاعلة الأخرى الموجودة في القارة، مما يؤدي إلى تعزيز عملنا المشترك وعلاقتنا مع شركاء مثل الاتحاد الأوروبي نفسه والدول الأعضاء فيه الأكثر حضورًا في أفريقيا، أو الولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى، فإن تواجدنا في مختلف مناطق القارة يفتح المجال أمام إمكانية التعاون الثلاثي فيما بينها، وهو ما يمكن أن يساهم بدوره في تعزيز تكاملها وترابطها. ولتحقيق هذا الهدف، تم إنشاء برامج إقليمية مختلفة مع AUDA-NEPAD و مجموعة دول غرب إفريقيا، أو برنامج «مسار الآن» للعالم العربي، وبما في ذلك شمال أفريقيا.

تقوم إسبانيا بتطوير برامج العمل التعليمية الخارجية التي تضعها وفقًا للاحتياجات المحددة مع شركائها الأفارقة. وذلك سعيًا للاستجابة للطلب على التدريب لمدرّسي اللغة الإسبانية المحليين كلغة أجنبية، وفي مسعى خاص لتلبية الحاجة إلى تدريس اللغة الإسبانية لأغراض محددة. وقد تم افتتاح أول معهد ثيربانتيس Cervantes في بلدان جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، ومقره في داكار، ويتم دعم التعاون بين الجامعات بين المراكز الجامعية الإسبانية والإفريقية. من المتوقع توسيع عمل معهد ثربانتيس في كل من الرباط وموريتانيا وفتح مقر جديد في أنغولا.

وتراهن مؤسسات التعاون الإسباني منذ فترة على التدريب في القطاع الثقافي من خلال برنامج ACERCA. في مجال التعاون التربوي، يتم دعم مراكز التدريب المهني التي تساعد في التخفيف من عدم التوافق بين تدريب القوى العاملة وخاصة الشباب والمتطلبات الناجمة عن التحول الإنتاجي وعمليات الانتقال الإيكولوجية والرقمية الجارية

كما تقوم «المؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسات العامة» FIIAPP، باعتبارها جزء من التعاون المتخصص في التعاون الفني العام، بتطوير مشاريع التبادل المؤسسي لتعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسات والسياسات العامة في أفريقيا. ويغطي هذا العمل مجالات متعددة من أجندة 2030، مثل الحكم الرشيد المحلي (برنامج باسكال Pascal في أنغولا)، والتحول الاقتصادي الرقمي (دعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والحكومة الرقمية والأمن السيبراني في القرن الأفريقي)، و التحول الاجتماعي (برنامج حول سياسات الشباب في المغرب وتونس)

مع إعطاء الأولوية بشكل خاص للاحتياجات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ، والقدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية، والحقوق في المياه والصرف الصحي. وفي هذا المجال، ندعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى ضمان الوصول الشامل والميسور التكلفة والموثوق إلى مصادر الطاقة النظيفة، من خلال تشجيع استخدام الطاقة من المصادر المتجددة وتحسين كفاءة

الطاقة ودعم البحوث والتطوير التكنولوجي والتدريب في مجال الطاقة المستدامة أنظمة.

3. تماشيا مع الالتزام النسوي للتعاون الإسباني، يتم فهم المساواة بين الجنسين كعنصر أساسي وتقاطعي ومميز مع البلدان الشريكة في أفريقيا للحد من عدم المساواة بين المرأة والرجل، وتكثيف الجهود لسد الفجوات بين الجنسين، ومكافحة جميع أشكال العنف والتمييز وتعزيز التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات والمراهقات، فضلا عن تعزيز حقوقهن الجنسية والإنجابية من منظور حقوق الإنسان.

وفقا للمادة 31.4 من القانون 2023/1، تمارس الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID، في إطار الخطة الرئيسية، التنسيق العملياتي للتعاون الذي ينفذه النظام الإسباني للتعاون من أجل التنمية المستدامة على مستوى المقر الرئيسي والإقليم والبلد، من أجل تحقيق الفعالية والتكامل والتماسك.

وتتوقع الخطة الرئيسية، في إطار تعزيز التعاون الإقليمي في أفريقيا والشرق الأوسط، إحراز تقدم في العمليات التالية:

أ. تحديد استراتيجية للتعاون الإسباني في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ب. تطوير استراتيجية تعاون إقليمية جديدة لجنوب البحر الأبيض المتوسط تعمل على تكييف أهداف ووسائل التعاون الإسباني مع التحديات الحالية في المنطقة، مع إعطاء الأولوية لتماسك التدخل في جميع أنحاء الجوار الجنوبي وتفضيل بناء تحالفات دائمة في المنطقة.

ج. تجديد برامج التعاون الإقليمي مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، وخاصة في مجالات مثل الزراعة والطاقة المتجددة والمساواة بين الجنسين، ومع وكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي (AUDA-NEPAD)، من بين جهات أخرى.

د. ويستمر تعزيز العمل مع غرب أفريقيا، كما يتم تجديد الاهتمام بمنطقة الساحل، وتقدير الدروس المستفادة خلال الرئاسة الإسبانية للجمعية العامة لتحالف الساحل ودعما لبلدان المنطقة.

وفي المجال الإنساني، تحظى البرامج المتعلقة بالتعليم في حالات الطوارئ والنوع الاجتماعي والحماية المرتبطة بشكل خاص بالسكان النازحين أو اللاجئين. ونظرًا للمشاكل الهيكلية المذكورة أعلاه، لا تزال الصحة والأمن الغذائي أيضًا من المجالات ذات الأولوية في العمل الإنساني الإسباني.

وفي المجال الإنساني، بالإضافة إلى ذلك، لدى إسبانيا استراتيجية إنسانية لمنطقة الساحل للفترة 2022-2023 وتعمل حاليًا على الاستراتيجية التالية.

وقامت وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون بتعزيز آلية «الفريق-البلد» لتنسيق أعمال الإدارات العامة والتعاون الإسباني. ويهدف إلى هيكلة وتنسيق أعمال التعاون في كل بلد على حدة. وقد تم تنفيذه مع موريتانيا وسيتم توسيعه إلى بلدان أخرى.

نخلق قيمة في إفريقيا بواسطة تدريب الشباب

التعاون في مجال التعليم والعمل

تتمتع إسبانيا بتقليد طويل من التعاون في مجالي التعليم والثقافة مع إفريقيا، بفضل مشاركة جهات فاعلة مختلفة، مع التركيز الجغرافي بشكل خاص على المغرب وغينيا الاستوائية (المركزان الثقافيان في مالابو وباتا).

وفي هذا السياق، تقدم برامج المنح الدراسية Africa-MED وASALE سواء من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي للتنمية الدولية، أو من Canarias-África التابعة لحكومة جزر الكناري الذاتية، وLearn Africa from the Women for Africa Foundation، وErasmus من الاتحاد الأوروبي، حيث تقدم جميعها فرصًا تدريبية للمهنيين الشباب والباحثين من القارة في إسبانيا، مع المساهمة في نسج شبكات التعارف والاهتمام بين المؤسسات المشاركة وبين المستفيدين أنفسهم. ويعد برنامج الزيارات Raisa للنساء الأفريقيات التابع للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي مثالاً آخر على هذا النوع من العمل. على غرار برنامج الزوار «إفريقيا لرجال وسيدات الأعمال الأفارقة»، برنامج لتدريب دبلوماسيي مجموعة دول غرب إفريقيا. وعلى نفس القدر من الأهمية، نجد أيضا برنامج المحاضرات في الجامعات الأفريقية، والذي يتم تعزيزه كل عام مع زيادة تدريجية في عدد الأساتذة القراء.

وفي الآونة الأخيرة، تم التوقيع على مذكرات تفاهم بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومفتشية العمل مع السنغال. وعلى نحو مماثل، زادت المساعدة الفنية في مجال التدريب على إدارة العمل والصحة والسلامة المهنية، والحوار الاجتماعي.

وتقترح هذه الاستراتيجية، من بين تدابير أخرى، إنشاء مؤسسة لتعزيز العلاقات مع أفريقيا والتركيز بشكل خاص على فرص العمل والتعليم للشباب الأفريقي.

وستعمل هذه المؤسسة الجديدة على خلق مساحة معرفية إسبانية أفريقية وستكون أداة للدبلوماسية العامة التي سيكون هدفها تحقيق معرفة متبادلة أفضل بين أفريقيا وإسبانيا. ومن بين الأنشطة الممكنة لهذه المؤسسة، يمكن النظر في تقديم دورات أو منح دراسية للأساتذة والطلاب الأفارقة. كما يمكن تقييم تبادل الخبراء والتعاون في مجالات ذات اهتمام مشترك مع مؤسسات إفريقية أخرى.

تشجيع اللغة الإسبانية. التعاون في مجال الثقافة والعلوم

إن نشر اللغة الإسبانية في القارة الأفريقية يخدم الهدف الثلاثي المتمثل في تعزيز نفوذ إسبانيا في المؤسسات والمجتمعات الأفريقية وزيادة أسواق صناعاتنا الثقافية والإبداعية والمساهمة في تدريب السكان بهدف تطوير المهن المرتبطة بإسبانيا والعالم الناطق بالإسبانية، في عالم الدبلوماسية والأعمال والإبداع الثقافي والبحث. ويشكل إقرار اللغة الإسبانية كلغة عمل للاتحاد الأفريقي في عام 2020 حافزا لمواصلة العمل في هذا الخط.

عدد الطلاب الإسبان في أفريقيا في تزايد. معهد ثيربانتيس Cervantes موجود في 19 مدينة في 7 بلدان في القارة. ويبرز المغرب (ستة مراكز وأكبر عدد من التوسيعات)، تليه الجزائر (مركزان)، ثم مصر (مركز واحد وتوسيع واحد)، ثم تونس (مركز واحد) والسنغال (مركز واحد تم إنشاؤه سنة 2020، والذي كان الأول في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). ومن المقرر وجود معهد ثيربانتيس Cervantes في أنغولا قريبا. معهد ثربانتيس، موجود أيضًا في ساحل العاج (مدرسة أبيدجان) وموريتانيا (توسيع نواكشوط، والذي سيبدأ أنشطته قريبًا). كما تشمل هذه المعاهد مراكز امتحانات ومراكز معتمدة في إجمالي عشر دول إفريقية. ولدى وكالة AECID برنامج ASALE الذي يقدم منحًا دراسية لمواطني غينيا الاستوائية لإكمال درجة الماجستير في العلوم المعجمية ودورات تدريبية في أكاديمية غينيا الاستوائية للغة الإسبانية.

ووفق تقرير 2023 المسمى «الإسبانية: لغة حية»، الذي أشرف على إعداده مركز ثيربانتيس Cervantes وهو متاح على الموقع الإلكتروني»، فإن حوالي 2,070,000 شخص يدرسون اللغة الإسبانية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (9 % من إجمالي طلاب الاسبانية في العالم). ومن بين البلدان التي تضم أكبر عدد من طلاب اللغة الإسبانية في القارة، ساحل

العـاج (566.178 طالبًـا)، وبـنين (412.515)، والسـنغال (356.000)، والكاميرون (193.018)، والغابـون (167.410)، وغينيـا الاسـتوائية (128.895).

تتمثـل إحـدى وسـائل تعاوننـا الواعـدة للدبلوماسـية العلمية، التي تعمل كأداة لمساهمتها في مواجهة التحديات المشتركـة، مثـل تـغير المنـاخ والأمـن الغـذائي والصحـة العامـة، ولتعزيـز الاقتصـاد والقـدرة التنافسـية للـدول.

تتمتـع إسـبانيا بقطـاع علمـي متنـوع للغايـة مـن حيـث المواضيـع والجغرافيـا حـول العالـم، ويتـم تنسـيق معظـم أنشـطته مـن قبـل المجلـس الأعلى للبحـث العلمـي (CSIC).

كمـا توجـد عـدة شركات إسـبانية في قطاعـات مختلفـة في مجـال التصديـر والعمـل في الخـارج، والتي تحتـاج لتعزيـز البلـدان التي تصـدر إليهـا أو التي تعمـل فيهـا، لقدراتهـا العلميـة لتكـون قـادرة على تطويـر نشـاطها بنفـس الطريقـة التي تعمـل بهـا في اسـبانيا. وهـذا مـا نجـده في نشـاط صيـد الأسـماك، الـذي يحتـاج إلى الامتثـال لقواعـد السياسـة المشتركـة لمصايـد الأسـماك في الاتحـاد الأوروبي، وبالتـالي، يجـب أن يثبـت علميـا وجـود فائـض في إنتـاج الأرصـدة المسـتغلة في أي إقليـم. وكمثـل على ذلـك العـدد الكبير لمراكـب صيـد الأسـماك في كل مـن أنغـولا وناميبيـا وجنـوب إفريقيـا.

ومـن أجـل تعظيـم عائـد إجـراءات التعـاون، في هـذه الحالـة العلميـة، يتـعين على إسـبانيا الاعتمـاد ليـس فقط على مـوارد القطـاع العـام، ولكـن أيضًـا وبـشكل مكمـل على القطـاع الخـاص. مـا يسـمح بتحقيـق اسـتدامة النتائـج، الأمـر الأسـاسي لاسـتمرارية الإجـراءات.

وتوجـد بالفعـل مجموعـات مـن العلمـاء الإسـبان في أفريقيـا، مثـل جمعيـة العلمـاء الإسـبان في جنـوب أفريقيـا (ACESDA) أو العلمـاء الإسـبان الذيـن يتعاونون مـع مركـز مانيبصـا للأبحـاث الصحيـة في موزمبيـق (CISM). وتقـوم هـذه المجموعـات مـن العلمـاء بعمـل لا يقـدر بثمـن في تطويـر تعاوننـا العلمـي.

انفتاح على المجتمع المدني

ويطالـب المجتمـع المـدني الأفريقـي، سـواء كان موجـودا في القـارة نفسـها أو في الشـتات، بـأن تسـتمع إسـبانيا وبقيـة الشركاء إلى أصواتـه بصيغـة الجمـع، عنـد تصميـم وتنفيـذ وتقييـم سياسـاتهام ومبادراتهـم تجـاه أفريقيـا. وتـدرك إسـبانيا هـذا المطلـب وتتعامـل مـع القـارة مـن موقـف الاسـتماع والانفتـاح على رؤى وأولويـات المجتمعـات الأفريقيـة نفسـها، كمـا يتضـح مـن بين تـدابير أخـرى، مـن خلال إعـادة إطلاق المائـدة الأفريقيـة في عـام 2020، والتي توفـر منتـدى للحـوار وصياغـة مقترحـات مـن المجتمـع المـدني بالمـعنى الواسـع موجهـة للهيئـات التي تصمـم وتنفـذ سياسـة الشراكـة مـع القـارة.

شكل «بيـت إفريقيـا» Casa África منـذ تأسيسـه في عـام 2006 بصيغـة كونسـورتيوم عمومـي تشـارك فيـه كل مـن وزارة الشـؤون الخارجيـة والاتحـاد الأوروبي والتعـاون وحكومـة جـزر الكنـاري ومجلـس مدينـة لاس بالمـاس دي غـران كنـاري، أداة اقتصاديـة وثقافيـة ورقميـة، للتضامـن العـام، رفقـة برامـج واسـعة النطـاق تهـدف إلى إنشـاء روابـط بين المجتمعـات الإسـبانية والإفريقيـة وبين شركاتهـا ومبدعيهـا وصناعاتهـا الثقافيـة. حيـث يمـر العـشرات مـن فـاعلي التغـيير في أفريقيـا عبر مقـره الرئـيسي في لاس بالمـاس دي غـران كنـاري كل عـام، والذيـن تصـل مسـاهماتهم إلى جمهـور كـبير بـشكل متزايـد بفضـل الإمكانيـات التي توفرهـا الوسـائط الرقميـة. ومـن بين المـوارد الأخـرى، يمتلـك «بيـت إفريقيـا» Casa África قاعـدة بيانـات قيمـة للشـخصيات الأفريقيـة مـن عالـم الأعمـال والعلـوم والإعلام والفنـون، نتيجـة مـا يقـرب مـن عشريـن عامًـا مـن البرمجـة.

وقـد شكلـت المراكـز الثقافيـة الإسـبانية في غينيـا الاسـتوائية (باتـا ومالابـو) ركائـز أساسـية للفضـاء الاجتماعـي والثقـافي لغينيـا الاسـتوائية. حيـث كانـت رائـدة في التدريـب على مواضيـع مرتبطـة بـالإدارة الثقافيـة، وفسـحت المجـال لمشـاركة المواطـنين

والمجتمع المدني في مناخ حرية وديمقراطية. وبفضل برمجة ثقافية واسعة ومتنوعة للغاية، تحولت إلى نقطة التقاء للشباب والمثقفين والمبدعين والفنانين وعامة الناس. كما أنها تعتبر كنقطة محورية لإنشاء شبكات واتصالات إقليمية وتشكل منصة ممتازة لتوسيع وتعزيز وجود التعاون الثقافي الإسباني في بلدان أخرى في القارة.

إسبانيا، شريك موثوق وحاضر وملتزم في مجال مسائل السلام والأمن

النساء والسلام والأمن

لعبت إسبانيا دورا رياديا عبر تعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن من خلال البرامج والتعاون مع الشركاء الأفارقة، سواء على الصعيد الإقليمي مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) أو الوطني والمدني، وكذلك هيئات تابعة للأمم المتحدة مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو صندوق الأمم المتحدة للسكان، وغيرهما، علاوة على التركيز الواضح على هشاشة مناطق ما بعد الصراع، حيث تدعم إسبانيا مشاريع ومبادرات إعادة الإعمار المرتبطة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بهدف تعزيز المصالحة وتعزيز الاستقرار وتجنب الانتكاسات في أوضاع انعدام الأمن.

وتلتزم إسبانيا بتعزيز دور المرأة في حل الصراعات وتوطيد السلام في القارة الأفريقية. وقد شاركت من خلال الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، في تمويل دعم تنفيذ ومراقبة خطط العمل الوطنية لبرنامج المرأة والسلام والأمن في موزمبيق والسودان وإعداد خطة تشاد التي تم تقديمه في عام 2023. وتنفذ هيئات التعاون الإسباني أنشطة تدريبية لتعزيز أدوات الوقاية والوساطة، مثل ندوة الوسيطات في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، التي عقدت في مارس 2023 في النيجر.

دعم القدرات

كما تتعاون إسبانيا في مجالات الاستخبارات وتوفير المعدات ودعم المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز قدرات الدول الأفريقية على مكافحة الإرهاب، مثل الأكاديمية الدولية لمكافحة الإرهاب في جاكفيل (ساحل العاج)، والمركز الدولي «كوفي عنان» للتدريب وحفظ السلام في أكرا (غانا) ومعهد الدفاع في نواكشوط (موريتانيا).

وفي إطار الاتحاد الأوروبي، دعمت إسبانيا بمساهمة قدرها 40 مليون يورو لصالح موريتانيا من أجل كلية الدفاع وتجهيز فيالق على الحدود مع مالي والقوة المشتركة لمجموعة الخمس لبلدان الساحل. وفي إطار مرفق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، دعمت إسبانيا أيضا إجراء مساعدة بقيمة 15 مليون يورو من خلال مرفق السلام الأوروبي، لتعزيز قدرات القوات المسلحة الموريتانية.

عدالة وأمن

وفي مجال العدالة والأمن، تدير إسبانيا مشاريع تعاون أوروبية مفوضة في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب والجرائم الخطيرة، مثل CT Public Spaces أو فرق التحقيق المشتركة. وتتيح هذه المشاريع تبادل المعرفة والخبرة مع الشركاء الأفارقة، نتيجة الخبرة المتراكمة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والأمن البحري، ومكافحة التضليل والتهديدات الهجينة، فضلا عن اكتساب معارف جديدة انطلاقا من التجربة الأفريقية.

وبخصوص الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والأشخاص، تتقاسم إسبانيا تحديات وتهديدات مماثلة مع جيرانها الأفارقة الرئيسيين. حيث أن أمنهم هو أمننا، ولهذا السبب يشكل التعاون مع أفريقيا جزءا من عملنا اليومي: المؤسسي، والدعم (المالي والمعدات)، والعملياتي (بما في ذلك

سلام وأمن

ماذا نعمل الآن؟

وإذ تـدرك إسـبانيا أنـه لا يوجـد أي إمكانيـة للتطـور حيـث يسـود العنـف، فإنهـا تتعـاون بشـكل متزايـد مـع أفريقيـا في مسـائل الـسلام والأمـن، مـن خلال وجـود قواتنـا المسـلحة في العمليـات العسـكرية ومهـام الاتحـاد الأوروبي وحلـف شمال الأطـلسي والأمـم المتحـدة، والمشـاركة في منتديـات تعزيـز التعـاون الأمنـي والدفاعـي والثقـة المتبادلـة مثـل مبـادرة الدفـاع 5+5، والعـدد المتزايـد مـن أنشـطة التعـاون العسـكري الثنـائين ومشـاركة قواتنـا وفرقنـا الأمنيـة في مهـام إدارة الأزمـات المدنيـة في مناطـق فرعيـة مختلفـة مـن أفريقيـا: مثـل خليـج غينيـا والمحيـط الهنـدي ودول مثـل ليبيـا ومـالي والنيجـر وجمهوريـة أفريقيـا الوسـطى وموزمبيـق والصومـال. كما تنخـرط إسـبانيا في الأطـر الثنائيـة ومـن خلال الإجـراءات التـي يتخذهـا الاتحـاد الأوروبي وحلـف شمال الأطـلسي والأمـم المتحـدة

كما تتعـاون إسـبانيا في مجـال الاسـتخبارات وتـوفير المعـدات ودعـم المبـادرات الإقليميـة لتعزيـز قـدرات الـدول الأفريقيـة على مكافحـة الإرهـاب

وتدافـع إسـبانيا عـن تعميـق وتكثيـف الحـوار وعلاقـات التعـاون بين الاتحـاد الأوروبي وحلـف شمال الأطـلسي مـع «الجـوار الجنـوبي»، فـضلا عـن التعـاون الوثيـق مـع أفريقيـا

كما تعمـل بلادنـا على تعزيـز ومرافقـة جـداول الأعمال الوطنيـة المتعلقـة بالمـرأة والـسلام والأمـن في البلـدان الأفريقيـة، ودعـم عمليـات الوسـاطة الإقليميـة الأفريقيـة في مختلـف الأزمـات الإقليميـة

وتلتـزم إسـبانيا بتحالف قـوي بين الأمم المتحـدة والأطر الإقليميـة وخاصـة الاتحـاد الأفريقـي، وتدافـع عـن دور عمليـات حفـظ الـسلام الإقليميـة لمعالجـة الصراعـات في القـارة. ويمثـل القـرار 2719 الـذي اعتمـده مجلـس الأمـن عـام 2023 بشـأن تمويـل بعثـات الـسلام التـي يقودهـا الاتحـاد الأفريقـي، والـذي دعمتـه إسـبانيا والاتحـاد الأوروبي، خطـوة مهمـة في هـذا الاتجـاه.

وبخصـوص منطقـة السـاحل، باعتبارهـا ذات أولويـة، فـإن الأزمـة الطويلـة في ليبيـا تمثـل عـاملا بـارزا لعـدم الاسـتقرار. وقـد أدى عـدم الاسـتقرار وسـهولة اختراق الحـدود إلى تيـسير عمـل الجماعـات المسـلحة وجميـع أصنـاف المتاجريـن، مما أدى إلى تفاقـم انعـدام الأمـن في المنطقـة، لا سـيما في مـالي والنيجـر وبوركينـا فاسـو والسـودان وتشـاد.

وإدراكًا منهـا لحجـم التحـدي، تراهـن إسـبانيا على نهـج اسـتباقي وموجـه نحـو المسـتقبل لمواجهـة زعزعـة اسـتقرار منطقـة السـاحل القادمـة مـن ليبيـا. وفي إطـار الأمـم المتحـدة، تعمـل إسـبانيا على تعزيـز الاسـتقرار في ذلـك البلـد، ودعـم مبـادرات الوسـاطة وقـرارات مجلـس الأمـن التـي تسـعى إلى إيجـاد حـل سـياسي شـامل، علاوة على عمـل الممثـل الخـاص لليبيـا ورئيـس بعثـة الأمـم المتحـدة للدعـم في ليبيـا (UNSMIL). علاوة على ذلـك، ترافـق إسـبانيا عـدة عمليـات للـسلام والمصالحـة، مـن خلال قيـادة المبـادرات الدبلوماسـية والتعاونيـة في مجـال نـزع الـسلاح والتسريـح وإعـادة الإدمـاج، والتـي ثبـت أنهـا عـنصر أسـاسي لمواجهـة سـيناريو الـسلام والاسـتقرار والأمـن في منطقـة السـاحل.

وكان الاجـتماع الـذي نظمتـه إسـبانيا في توليـدو (طليطلـة) في مايو/أيـار 2022 والتـي شـاركت فيهـا

السفينة البحرية الإسبانية «ريلامباغو» خلال مشاركتها في مبادرة الاتحاد الأوروبي لـ «التواجد البحري المنسق» في خليج غينيا.

سلطات ليبية مختلفة وأعضاء اللجنة العسكرية لمجموعة 5+5، بمثابة بداية استراتيجية شاملة ومنسقة بهدف تعزيز الاستقرار الإقليمي. وتدعم إسبانيا عقد منتديات مماثلة تحفز على المصالحة بين الشرق والغرب

ويتمثل هدفنا في المساهمة في إيجاد حلول دائمة لا تعالج القضايا الأمنية فحسب، بل تعزز أيضًا التنمية والرفاهية في منطقة الساحل، مع الاعتراف بالحاجة إلى دعم دولي قوي وتنفيذ تدابير ملموسة وفعالة للمستقبل.

التدريب). وإلى جانب الإجراءات الثنائية، تنجز إسبانيا مشاريع أوروبية في أفريقيا مثل مشروع CT JUST (الذي تشارك فيه عدة دول أفريقية)، ومشروع A-TIPSOM (نيجيريا)، ومشروع NORPREVSEC (غانا)، والشراكات العملياتية المشتركة (COP) لموريتانيا والسنغال ومشروع NETCOP (يركز على إنشاء شبكة تشغيلية بين مختلف COP و JIT في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل).

وفي إطار حلف شمال الأطلسي، تعمل إسبانيا على تعزيز متابعة نتائج قمة مدريد المنعقدة في يونيو/حزيران 2022، وتدافع عن تعميق وتكثيف الحوار وعلاقات التعاون مع «الجوار الجنوبي»، من خلال تطبيق «خطة عمل التحالف» المعتمدة في قمة واشنطن عام 2024 ودعم عمل الممثل الخاص للأمين العام للجوار الجنوبي، بالإضافة إلى التعاون الوثيق بين حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في أفريقيا.

ويتجلى التزام إسبانيا بهندسة ياوندي للأمن البحري في خليج غينيا في برامج مثل «الحضور البحري المشترك» الذي يروج له الاتحاد الأوروبي. كما أظهرت المشاركة الإسبانية المتميزة في عملية EUNAVFOR أتالانتا التابعة للاتحاد الأوروبي، قبالة سواحل الصومال، منذ بدايتها توازنًا إيجابيًا للغاية في نتائج مكافحة القرصنة. ويجدر تسليط الضوء على الأهمية التي توليها إسبانيا لصيد الأسماك وموارد الطاقة في مياه القارة الأفريقية، نظرا لأسطولها الكبير لصيد الأسماك (الأهم في الاتحاد الأوروبي).

ويتم تناول التعاون في مجال الدفاع أيضًا من خلال اللغة الإسبانية، حيث تقوم إسبانيا بتيسير التدريب بالإسبانية لقادة عسكريين أفارقة مختارين، بهدف تمكينهم من المشاركة في الدورات التي تقدمها قواتنا المسلحة في إسبانيا.

وتقوم إسبانيا أساسًا، بدعم هندسة السلام والأمن الأفريقي من خلال دعمها لمبادرات الوساطة الإقليمية الأفريقية التي تسعى إلى المضي قدما في معالجة مختلف الصراعات الإقليمية.

تجربة في مجال الهجرة

وتدافع إسبانيا بقوة عن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وستواصل تعزيز الإدارة الشاملة لواقع الهجرة استنادا إلى ثلاث ركائز: معالجة الأسباب الجذرية التي تحفز على الهجرة القسرية، من خلال تعزيز برامج التنمية، وخاصة التي تستهدف الشباب، والحوار مع شركائنا الأفارقة من أجل إحراز تعزيز الهجرة النظامية والآمنة والمنظمة ومكافحة الشبكات الإجرامية للهجرة غير النظامية التي تعرض حياة المهاجرين للخطر.

ويتميز النهج الإسباني لإدارة الهجرة بكونه بناءً ودائما. ويعتبر واقع الهجرة في جوهره متعدد الأبعاد بطبيعته، وبالتالي، تعتمد معالجته في إسبانيا، على التنسيق المستمر بين الوزارات المختصة في مختلف جوانب الهجرة، مع اهتمام خاص من وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون، بالبعد الخارجي للهجرة، من خلال شبكتنا من السفارات.

ويتولى مكتب شؤون الهجرة في وزارة الدولة للشؤون الخارجية والعالمية، رصد ظاهرة الهجرة في المحافل الدولية من منظور جيوستراتيجي.

ويتم الحفاظ على التعاون والحوار مع شركائنا الأفارقة باستمرار من منظور ثنائي ومتعدد الأطراف، في إطار البناء والتقوية المشتركة وبالتعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، للهندسة الدولية متعدد الأطراف الضرورية للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على كافة المستويات الوطنية والأوروبية والعالمية، مع مراعاة حقوق الإنسان للمهاجرين.

وتحتفظ وزارة الداخلية بانتشار كبير في العديد من بلدان المنشأ والعبور، بهدف دعم جهود قوات

الأمـن الأفريقيـة في تفكيـك شـبكات الاتجـار في الـبشر وتهريـب الأشـخاص. وتـم نشر مـا يقـرب مـن 100 فـرد مـن أفـراد الشرطـة الوطنيـة والحـرس المـدني بـشكل دائـم في موريتانيـا والسـنغال وغامبيـا، وهـي البلـدان التي تـم تطويـر التعـاون العمليـاتي الوثيـق معهـا، وقـد حقـق ذلـك نتائـج إيجابيـة للغايـة. ويتـم تعزيـز هـذا الانتشـار بمجـرد اكتشـاف زيـادة في نشـاط الشـبكات المذكـورة.

وعلى المسـتوى الثنـائي، يبرز أيضًـا الإطلاق الأخير لبرامـج مختلفـة للهجـرة الدائريـة مـع موريتانيـا والسـنغال وغامبيـا. وتتمتـع إسـبانيا بـخبرة واسـعة في هـذا النـوع مـن البرامـج مـع دول مثـل المغـرب، والتي حصلـت على نتائـج مرضيـة.

ويجـب أن يكـون العمـل في هـذا المجـال حساسـاً بـشكل خـاص لـدول العبـور التي تواجـه، مثـل موريتانيـا أو المغـرب، تدفقـات كـبيرة للهجـرة ناجمـة عـن عـدم الاسـتقرار الاقتصـادي أو الصراعـات الداخليـة. وتـشكل التصريحـات الهامـة التي أصدرتهـا إسـبانيا والاتحـاد الأوروبي لصالـح موريتانيـا لمواجهـة أزمـة الهجـرة واللاجـئين القادمـة مـن مـالي مثـالا على هـذا التوجـه.

الهجرة

تشمل الجاليات الإفريقية حوالي 1.158.092 من المقيمين في إسبانيا ومعظمهم من المغاربة (787.317). على الرغم من قربها من إسبانيا، فإن جاليات مواطني بلدان جنوب الصحراء الكبرى، صغيرة نسبيًا. ووفقا لبيانات المعهد الوطني للإحصاء لعام 2022، بلغ عدد الجالية المنحدرة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في إسبانيا 261,976 شخصا، ما يشكل فقط 4,73 % من الأجانب في بلدنا.

ومعظمهم يتركزون في الجنسيات السبع التالية: السنغال (1.50%، المركز 20 بين الأجانب حسب الجنسية في إسبانيا)؛ نيجيريا (0.66%، المركز 33)؛ مالي (0.57%، المركز 34)؛ غامبيا (0.42%، المركز 37)؛ غانا (0.37%، المركز 39)؛ غينيا الاستوائية (0.22%، المركز 48) وغينيا كوناكري (0.20%، المركز 52).

وبحسب دراسة أجرتها وزارة المساواة عام 2020، فإن 47 % من المنحدرين من أصل أفريقي في إسبانيا ولدوا في بلادنا. وتتمثل الصورة الاعتيادية في امرأة (62 % من المجموع) بمتوسط عمر 31.9 سنة

وتمثل هذه الجاليات عاملا مهما جدا لتوطيد العلاقات بين إسبانيا وبلدانهم الأصلية.

وتشير المفوضية الأوروبية إلى أن 63 % من الشركات الأوروبية الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تستطيع العثور على المواهب التي تحتاجها في أوروبا بسبب التطور الديموغرافي في قارتنا. ومن ثمة فإن إدارة ظاهرة الهجرة تشكل مسألة ذات اهتمام مشترك للأوروبيين والأفارقة سواء فيما يتعلق بالتدفقات عبر القارات مع أوروبا أو ما يخص التدفقات بين البلدان الأفريقية

ماذا نعمل الآن؟

وخلال معالجتها لواقع الهجرة الوافدة، فإن إسبانيا تعتمد منذ عقدين مقاربة شاملة ومتوازنة وعبر الحوار المستمر مع بلدان المنشأ والعبور.

ويجمع هذا النهج متعدد الأبعاد - الذي يميز إدارة الهجرة الإسبانية - بين تعزيز القدرات في بلدان المنشأ والعبور، وسياسات التنمية المستدامة التي تؤثر على الأسباب الجذرية والتي من شأنها تعظيم الأثر الإيجابي لظاهرة الهجرة على البلدان والجاليات، وإنشاء قنوات قانونية لهجرة اليد العاملة، والعمل لدى العودة الطوعية والقسرية وإعادة القبول، ومكافحة شبكات تهريب الأشخاص والاتجار بالبشر. كل ذلك من أجل تحقيق هجرة آمنة ومنظمة ونظامية، بما يتماشى مع «الاتفاق العالمي للهجرة» و»الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بشأن اللاجئين»، علاوة على وضع حقوق الإنسان للمهاجرين في قلب طروحاتنا

في إطار مكافحة شبكات تهريب الأشخاص والاتجار بالبشر التي تعرض حياة المهاجرين للخطر، تتعاون إسبانيا بشكل حازم مع بلدان المنشأ والعبور على أساس: 1) الوعي بالمسؤولية المشتركة، 2) الثقة المتبادلة والتعاون العملي المشترك والدؤوب، 3) توفير المعدات التقنية اللازمة لتفكيك شبكات تهريب الأشخاص والاتجار بالبشر و4) تدريب موظفي الشركاء الأفارقة

في هذا المجال، تتمتع «المؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسات العامة» FIIAPP بخبرة واسعة في تنفيذ مشاريع ECIs - فرق البحث المشتركة وPOCs - الجمعيات العملياتية المشتركة، التي تهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات العامة الأفريقية على مكافحة الاتجار بالبشر والمهاجرين. وفي هذا المجال، يبرز أيضًا مشروع A-TIPSOM في نيجيريا، مع التركيز بشكل خاص على منع الاتجار بالنساء والفتيات وتهريبهن

في السياق الديموغرافي الأوروبي الحالي، تولي إسبانيا

وزير الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون خلال زيارته عام 2022 إلى أفراد الشرطة الوطنية والحرس المدني المتمركزين في داكار بالسنغال، لمكافحة شبكات تهريب الأشخاص.

اهتمامًا خاصًا للتصميم والتنفيذ والتطوير المشترك مع الدول الشريكة لمشاريع هجرة العمالة الآمنة والمنظمة والنظامية التي تستوجب بالضرورة التنسيق بين الوزارات وكذلك التعاون بين القطاعين العام والخاص ومع المجتمع المدني.

وفي هذا المجال، تقوم «المؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسات العامة» FIIAPP بتنفيذ مشروع Migrasafe، الذي يهدف إلى تعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من خلال نشر وتعزيز الوسائل القانونية للهجرة إلى الاتحاد الأوروبي. ومن وجهة نظر جغرافية، من المهم تعزيز النهج متعدد البلدان والمسارات، وتنسيق المقاربة والحلول بين بلدان المنشأ والعبور

وفي عام 2022، ترأست إسبانيا اجتماع «عملية الرباط»، وهي منصة للحوار الأوروبي الإفريقي حول الهجرة، كانت انطلقت في عام 2006 برعاية مشتركة من طرف إسبانيا. واختتم مؤتمر قادس الوزاري أعماله بالموافقة على إعلان سياسي ومجموعة من الإجراءات تتمحور حول الركائز الخمس لخطة العمل المشتركة التي تمت الموافقة عليها في مؤتمر الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في فاليتا الذي انعقد في عام 2015

وعلى المستوى الأوروبي على وجه التحديد، وبفضل الدفعة الحثيثة التي بذلتها الرئاسة الإسبانية الأخيرة لمجلس الاتحاد الأوروبي، تمت الموافقة على الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء على أساس مبادئ التضامن والمسؤولية المشتركة.

ويتطلب استمرار المواقف والسلوكيات التمييزية وكراهية الأجانب والعنصرية، تعزيز التدخل على جميع المستويات- بما في ذلك التعليم والخطاب العام والرد الجزائي- مع إيلاء اهتمام خاص لمنع جرائم الكراهية وملاحقة مرتكبيها قضائيا. وتساهم أدوات مثل المرصد الإسباني للعنصرية وكراهية الأجانب (OBERAXE)، التابع لوزير الدولة للهجرة، في تحقيق هذا الهدف من خلال حملات ومبادرات ذات تأثير اجتماعي

الهجرة

ماذا نعمل الآن؟

تنفذ إسبانيا مشاريع لدعم تطوير المؤسسات الديمقراطية في أفريقيا، من خلال التدريب ودعم العمليات الانتخابية وذلك عبر المساهمات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك من خلال المشاريع التي تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان في أفريقيا

وتعمل إسبانيا على تعزيز ودعم المبادرات لصالح مجموعات المثليين LGTBI من خلال دعمنا لمنظمات المجتمع المدني ومن خلال مشاركتنا وقيادتنا في منظمات مثل «تحالف الحقوق المتساوية» (Equal Rights Coalition)

وقد صاغت إسبانيا سياسة خارجية نسوية تنشد تحقيق المساواة الكاملة بين الرجال والنساء وتحقيق تمكين النساء والفتيات في إفريقيا وسائر أنحاء العالم.

صحيح أن القارة شهدت مؤخرا تطورات بشأن تمكين المرأة (قوانين المساواة والحكومات المتكافئة في 11 بلدًا حيث تشغل المرأة ما يقرب من ثلث المقاعد في البرلمانات وتم سد الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي). وقد سجلت أفريقيا 48.6 % كمتوسط على مؤشر «المساواة بين الجنسين في أفريقيا» وفقًا لتقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2019. ولكن مع ذلك، لا تزال مستويات عديدة من التمييز وعدم المساواة قائمة.

ومن أجل ذلك:

- تعد المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات إحدى أولويات التعاون الإسباني، سواء في برامج محددة أو في تضمينها بشكل أفقي في كل تعاوننا
- يتم دعم تلك السياسات في مختلف البلدان التي تعزز المساواة وتمكين النساء والفتيات
- يتم دعم إدراج أهداف المساواة الطموحة بين الجنسين كأولوية في تشكيل السياسات في الاتحاد الأوروبي والنظام متعدد الأطراف
- يتم الترويج للمبادرات التي تفضل القيادة النسائية على مستوى السياسة والأعمال

كما يتم تعزيز الروابط بين المجموعات والجمعيات النسائية في إسبانيا وأفريقيا.

وتجتمع السفارات الإسبانية في البلدان الأفريقية الشريكة بانتظام مع المنظمات النسائية التي تتقاسم تجاربها وتحدياتها وإنجازاتها الرئيسية من أجل توجيه عمل إسبانيا في هذا الشأن.

وتؤكد إسبانيا من جديد، في جميع محادثاتها على أعلى مستوى مع الشركاء الأفارقة ومن خلال تنفيذ مشاريعها، على التزامها بالتمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة والقضاء على جميع أشكال العنف بما فيها العنف الجنسي المرتبط بالصراعات.

وعلى المستوى متعدد الأطراف، عملت إسبانيا مع العديد من الشركاء الأفارقة على تعزيز حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك في «مجموعة السياسة الخارجية

مداخلة رئيس الحكومة في المؤتمر الذي نظمته «مؤسسة نساء من أجل أفريقيا» تحت عنوان «جسور النساء. مقترحات من الجنوب من أجل التغيير العالمي»، المنعقد في مدريد في مايو 2022.

النسوية» و«التحالف العالمي» للعمل ضد التحرش والإساءة على الإنترنت على أساس الجنس

وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى الأهمية التي توليها إسبانيا لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة النساء والفتيات، وإمكانية الوصول إلى الأماكن والتعليم الدامج.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار الصعوبات التي يواجهها العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا، بسبب الوصمة والنظرة السلبية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والتي تتفاقم حسب الجنس ونوع الإعاقة ودرجة التبعية. ولهذا السبب، يُنظر إلى التعليم الدامج باعتباره محركًا لا غنى عنه للتغلب على هذه الوصمات وتعزيز إقرار حقوق الفتيان والفتيات ذوي الاحتياجات الخاصة

الالتزام حيال انتقال رقمي عادل ضمن عملية بناء مجتمع دامج ومتساوٍ ومستدام

يعد الاتصال بالإنترنت حقًا أساسيًا في القرن الحادي والعشرين، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق تكافؤ الفرص والتقدم في مجال التعليم وسبل العيش والمهارات المهنية، وكافتها بمثابة مفاتيح للتنمية البشرية. ستحافظ إسبانيا على التزامها بالتحول الرقمي العالمي، مع تسليط الضوء على دعمها للمبادرات متعددة الأطراف مثل مبادرة GIGA التابعة لليونيسف والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، والتي تهدف إلى ربط جميع المدارس والمراكز التعليمية في العالم بالإنترنت بحلول عام 2030. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نعمل مع رواندا وكينيا وسيراليون والنيجر وزيمبابوي. وتم رسم خرائط لـ 280 ألف مدرسة، وربط 1500 مدرسة، وربط 630 ألف طالب وأستاذ. ويشمل الدعم الإسباني إنشاء مركز GIGA للتكنولوجيا في برشلونة.

نحن معًا في مكافحة تغير المناخ والتحول الإيكولوجي والتعاون لصالح البيئة

ووفقا للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، تأثر أكثر من 110 ملايين شخص في أفريقيا في عام 2022، بشكل مباشر بظواهر الأرصاد الجوية والمناخية والمائية التي تسببت في أضرار اقتصادية تقدر قيمتها بأكثر من 7.7 مليار يورو وأودت بحياة 5000 شخص.

كل هذا يجعل التحول البيئي في القارة يمثل أولوية، كما اتضح في قمة المناخ الأفريقية التي عقدت في نيروبي في سبتمبر 2023.

ومن أجل تحقيق التحول البيئي من الضروري توفير الأموال الكافية. وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) في دبي (2023)، تم إحراز تقدم كبير في أجندة الهشاشة، من خلال إطلاق صندوق الاستجابة للخسائر والأضرار برأسمال أولي قدره 715 مليون يورو. وتعهدت إسبانيا بدعم هذا الصندوق بمبلغ 20 مليون يورو. وتعد إسبانيا أيضاً من بين المساهمين الرئيسيين في صندوق التكيف مع بروتوكول كيوتو، حيث يشكل التكيف مع عواقب تغير المناخ أولوية للبلدان الأفريقية.

علاوة على ذلك، كان إطلاق «شبكة سانتياغو» أمرا ملحوظًا، حيث تم تصميمها في مؤتمر COP25 في مدريد عام 2019 لتعزيز المساعدة الفنية في مسائل الخسائر والأضرار التي تلحق بالبلدان الضعيفة بشكل خاص. وقد ساهمت إسبانيا حتى الآن بمبلغ 7 ملايين يورو لهذه الشبكة.

وتدعم إسبانيا أيضًا الجهود العالمية للتكيف مع آثار تغير المناخ منذ سنوات، مع إيلاء اهتمام خاص لصندوق التكيف التابع لاتفاق باريس، والذي تم الإسهام فيه بأكثر من 130 مليون يورو منذ عام 2010.

كما يجب الأخذ في الاعتبار الحالة الهشة التي توجد فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية في مواجهة تأثير تغير المناخ.

ويعد التحالف الدولي لمواجهة الجفاف (IDRA)، الذي أطلقته إسبانيا والسنغال خلال مؤتمر الأطراف السابع والعشرين في شرم الشيخ (2022)، أول تحالف عالمي مخصص لحشد رأس المال السياسي والموارد المالية والتقنية من أجل مستقبل قادر على مواجهة الجفاف. وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) في دبي، ارتفع عدد الأعضاء إلى 36 بلدا و28 منظمة.

5

مبادئ، 5 أهداف و100 خط عمل

مقر الاتحاد الأفريقي في إثيوبيا.

إن تحديد الفرص التي يتيحها السياق الحالي لتجديد العلاقة بين إسبانيا وإفريقيا، في ضوء القدرات القائمة، وتشخيص التحديات المتعددة يمكننا من التأكيد أن بلادنا قطعت شوطا طويلا منذ صياغة أولى خطط العمل مع أفريقيا في بداية هذا القرن.

كما أن معرفة واقع القارة والوعي بالتبعية المتبادلة وتنوع الأدوات السياسية والاقتصادية والتعاونية والأمنية التي يمكن اللجوء إليها للاستجابة للاحتياجات المشتركة للإسبان والأفارقة، في الإطار الأوسع للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، كل ذلك لم يتوقف عن النمو فيما زاد فيه أيضا تعقيد التحديات. يضاف إلى

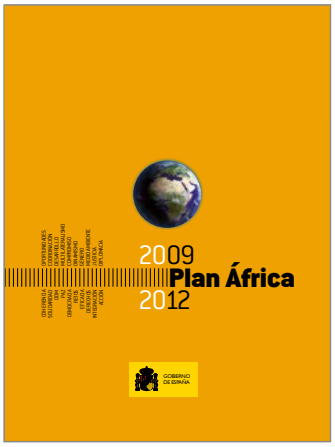

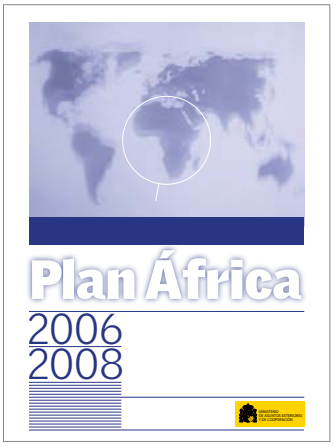

ذلك وجود بلدان أخرى لها مصالح وقيم لا تتوافق دائمًا مع مصالحنا وقيمنا.

ويمكن أن نستنتج من هذا التشخيص أن **الشراكة الوثيقة بين إسبانيا وأفريقيا لا تزال تتمتع بهامش تطوير في كافة المجالات.** وقد أضحت تلك الشراكة ضرورة استراتيجية لبلدنا ولعدد من شركائنا الأفارقة.

وتنبع هذه الحاجة الاستراتيجية، بالنسبة لإسبانيا، من التقاء الصيغة الجيوسياسية الخاصة ببلدنا ووضعنا كجار أوروبي لأفريقيا، والاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية للقارة، والتي تتحدانا للعمل بشكل أكثر حسما وانتظاما مع شركائنا الأفارقة لتوليد فرص مشتركة وتوقع الآثار السلبية للتحديات المذكورة.

ولا تشكل إقامة جوار أفريقي مزدهر وسلمي، هدفاً عاديًا بالنسبة لأسبانيا، بل لابد من رفعها إلى فئة الأولوية الاستراتيجية الحقيقية للسياسة الأسبانية وترسيخها على هذا النحو لفترة طويلة من الزمن.

في هذا القسم من الإستراتيجية، يتم تحديد أهداف واضحة وخطوط عمل يمكن أن تسمح لنا، لكونها مشتركة على نطاق واسع وقابلة للتحقيق، بالاقتراب من مكاننا الصحيح من حيث المعرفة المتبادلة والتأثير المشترك على القرارات التي تلقي بظلالها مباشرة علينا وعلى الميدان. وبهذه الطريقة فقط، ستتمكن إسبانيا من المساهمة في تحقيق أهداف الاستقرار والازدهار والتنمية والديمقراطية التي حددتها المجتمعات الأفريقية لنفسها، والتي يصب تحقيقها أيضًا في مصلحة بلدنا والاتحاد الأوروبي.

ولقد تم اختيار مفردات مثل «تعزيز» و«نمو» و«تواصل» و«حماية» و«تعايش» للإشارة على نطاق واسع إلى هذه الأهداف الإستراتيجية لسياسة إسبانيا مع حكومات ومجتمعات ومواطني ومواطنات القارة المجاورة. وهذا يشكل «ماهية» الاستراتيجية، وهي مقسمة إلى مقترحات ومبادرات أكثر تحديدا من شأنها أن تسهل رصد وتقييم تطبيقها.

ومع ذلك، تظهر التجربة أن «الكيف» في العلاقات الدولية لا يقل أهمية عن «الماهية» و«الكم». وطالما أن إسبانيا تطل على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، وتعتبر الجار الأوروبي لإفريقيا، فإن لديها قناعة بأن **العلاقة الوحيدة الممكنة مع إفريقيا في القرن الحادي والعشرين هي علاقة شراكة،** تستند إلى **الحوار المستمر،**

القائـم على الاحترام والمنفعـة المتبادلـة، وترتكـز على الآليـات الثنائيـة مـن خلال الفـرص التي تتيحهـا العلاقـات الأقاليميـة (الاتحـاد الأوروبي والاتحـاد الأفريقـي) والنظـام متعـدد الأطـراف. وتعـتبر هـذه السـمات التي تمثـل مبـادئ في حـد ذاتهـا، لطابعهـا الأسـاسي والضروري، ملامـح هويـة عمـل إسـبانيا مـع إفريقيـا في الوقـت ذاتـه، وذلـك لإقامـة علاقـات ثقـة ومنفعـة متبادلـة.

1. تعزيز

الأهـداف الاستراتيجيـة: علاقـة إسـبانية-إفريقية تعـزز وتعمّـق التعـارف والتحـاور وتـيسّر العمـل المـشترك.

1.1 تعزيز التفاعل رفيع المستوى الذي يجمعنا مع شركائنا الأفارقة وبشكل خاص إفريقيا الغربية وشمال إفريقيا

أ. سـتقترح إسـبانيا توسـيع نطـاق الاجتماعـات رفيعـة المسـتوى (RAN) لتشـمل بلدانًـا أفريقيـة جديـدة، اسـتجابة لكثافـة المصالـح والفـرص المشتركـة. سـيتضمن جـدول أعمـال الاجتماعـات رفيعـة المسـتوى القضايـا السياسـية والاقتصاديـة والإنمائيـة والهجرويـة والأمنيـة التي تحددهـا إسـبانيا ونظراؤهـا الأفارقـة بموجـب اتفـاق مـشترك، كمـا سـتعمل على تعزيـز أهـداف الشراكـة ونقـل الدعـم إلى الجهـات الفاعلـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والمؤسسـية المعنيـة، لفائـدة التعـاون الثنـائي. وسـيتم وضـع آليـات سلسـة لمتابعـة وتنفيـذ الالتزامـات التي تـم التعهـد بهـا، مثلما هـو الحـال لمجموعـات العمـل القطاعيـة. وتسـتجيب هـذه المجموعـات لضرورة إنشـاء هيكليـة مـن لجـان العمـل القطاعيـة ذات طبيعـة أكثر تقنيـة يتـم من خلالها تحديـد خطـط العمـل في المسـائل المعنيـة. وتسـمح الاجتماعـات المنتظمـة بتنفيـذ دورة الـمشروع بأكملهـا بـشكل مـشترك (التحديـد والإعـداد والتنفيـذ والتقييـم).

ب. وسـيقوم مسـؤولو الـوزارات التي لهـا تطلـع خـاص إلى إفريقيـا، علاوة على وزارة الشـؤون الخارجيـة والاتحـاد الأوروبي والتعـاون، برفـع وتيرة اتصالاتهـم مـن أجـل إحاطـة الشركاء الأفارقـة باهتمـام إسـبانيا بالحفـاظ على علاقـات واسـعة النطـاق ومتوازنـة بما في ذلـك عبر الاجتماعـات الثنائيـة بمـوازاة اجتماعـات المنظمـات الدوليـة.

ج. وسـيتم ضمـان التمثيـل الإسـباني المناسـب في مراسـم تنصيـب الزعمـاء الأفارقـة المنتخـبين، مـن خلال حضـور صاحـب الجلالـة الملـك أو رئاسـة الكونغـرس أو مجلـس الشـيوخ أو وزراء أو وزراء الدولـة، حسـب المتـقضى.

د. وسـيتم رفـع مسـتوى المشـاورات السياسـية القائمـة مـع بعـض البلـدان الإفريقيـة في الوقـت الراهـن بمسـتوى وزارة الدولـة للشـؤون الخارجيـة والعالميـة، إلى بلـدان أخـرى. وستشـمل المشـاورات السياسـية مـع بلـدان الاتحـاد الأوروبي وبلـدان أخـرى، بـشكل عـام، القضايـا ذات الاهتمـام بالنسـبة للقـارة الإفريقيـة.

1.2 تعزيز الحوار والتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، ولا سيما المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)

أ. وكتعـبير عـن دعمهـا لعمليـات التكامـل الإقليمـي، سـتقوم إسـبانيا بتكثيـف الحـوار السـياسي، الـذي أصبـح مؤسسـيا بالفعـل، مـع الاتحـاد الأفريقـي

والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، وستواصل المشاورات الدورية مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC) والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS). كما ستتشاور إسبانيا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) بشأن إمكانية عقد اجتماعات رفيعة المستوى كل سنتين لتعزيز خطوط العمل المحددة في الآليات الثنائية القائمة (مع الاتحاد الأفريقي، مذكرة الحوار السياسي والتعاون القطاعي لعام 2022 ومع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، إعلان أبوجا عام 2009 ومذكرة المشاورات السياسية لعام 2023) أو الآليات التي توجد قيد الموافقة عليها قريبًا (مثل برنامج التعاون المتجدد بين إسبانيا والإيكواس)، وتوسيعها لكي تشمل مجالات أخرى ذات اهتمام مشترك.

ب. إن أقطار مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية (CPLP)، والتي أصبحت إسبانيا دولة مراقبة مشاركة فيها منذ قمة لواندا لعام 2021، تتقاسم علاقات تاريخية وثقافية خاصة مع بلدنا، وستظل موضع اهتمام خاص سووف نعمل معا لتحديد مشاريع التعاون المشترك.

ج. ونظرا للنتائج الجيدة التي تم تحقيقها، ستواصل إسبانيا من خلال الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID ، تعاونها مع وكالة التنمية للاتحاد الأفريقي AUDA-NEPAD وستقدم برنامج تعاون جديد للسنوات القادمة يركز على خلق الفرص للنساء والشباب.

د. وستواصل إسبانيا الترويج لاجتماعات «حوار 5+5» لتعزيز وتعميق فرص التعاون المترتبة عنها.

هـ. وسيتم تشجيع تبادل المسؤولين للإقامات القصيرة وسيستمر تعزيز برامج التدريب مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس).

1.3 مزيد من الزخم والحضور الإسباني في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا

أ. ونظرا لموقعها الجيوسياسي وعلاقاتها الوثيقة مع القارة الأفريقية، ستتولى إسبانيا قيادة أكبر في تعزيز علاقات الاتحاد الأوروبي مع أفريقيا. ومن أجل ذلك، تحرص إسبانيا على أن الأولوية التي أعطاها الاتحاد الأوروبي للعلاقة مع القارة الأفريقية، والتي تتجسد في الالتزامات التي تم الحصول عليها في القمة السادسة للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في عام 2022، يجب أن تترجم إلى التنفيذ الفعال لتلك الالتزامات وأجندات المؤسسات الأوروبية وخاصة المجلس الأوروبي، كما حدث خلال الرئاسة الإسبانية الأخيرة للمجلس (النصف الثاني من عام 2023).

ب. كما ستراعي إسبانيا مصالح القارة وتسلط الضوء عليها خلال المناقشات وصنع القرار في الاتحاد الأوروبي بشأن السياسات التي يمكن تطبيقها في أفريقيا (قواعد جديدة لاتفاقيات تشجيع الاستثمار وحمايته، ومراجعة اتفاقيات مستدامة لصيد الأسماك SFPAs).

ج. سنعمل مع شركائنا الأفارقة لتحسين تحديد وتنفيذ المشاريع المؤهلة للحصول على تمويل الاتحاد الأوروبي من خلال الآليات المختلفة (NDICI و INTPA و Global Gateway و TEIs وما إلى ذلك).

د. واستنادا إلى تماثل الأهداف والمواقف الاستراتيجية الواردة في رؤية الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي 2030، ستساهم إسبانيا

في مزيد من الحوار والتنسيق المكثف بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في المنتديات متعددة الأطراف.

ه. وسيكون الوضع في أفريقيا، وخاصة في شمال أفريقيا والساحل وغرب أفريقيا، حاضرًا في الاتصالات المنتظمة بين إسبانيا ورؤساء المفوضية الأوروبية ومنصب الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بشكل يتيح فعالية المصالح والمواقف الإسبانية في صياغة سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه القارة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتم تحسين التنسيق الداخلي وما بين الوزارات.

و. وستزيد إسبانيا من استخدام أوراق المواقف الفردية أو المشتركة بشأن القضايا الأفريقية في اجتماعات المجلس الأوروبي في أي من تشكيلاته. كما سيتم تعزيز وجود المسؤولين الإسبان في الوحدات التي تصمم وتنفذ السياسة المعنية بأفريقيا، سواء في بروكسل أو في بعثات الاتحاد الأوروبي على أرض الواقع. كما سيتم تعزيز علاقة سفاراتنا مع وفود الاتحاد الأوروبي الموجودة على الأرض.

ز. وسيتم تعزيز العلاقات الثلاثية بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا في المجالات الاقتصادية والثقافية والتنموية، حول المصالح المشتركة كقارات متاخمة للمحيط الأطلسي، فضلا عن التعاون الثلاثي الأوروبي العربي الأفريقي المفتوح لجميع الأطراف المعنية، ويتم تنفيذه بشكل وثيق مع شركاء مثل المغرب أو مصر.

ح. كما سيتم تعميق التعاون على أرض الواقع مع سفارات البلدان الاخرى ومع وفود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء المعتمدة. وسيتم إجراء مراقبة محددة في وزارة الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون على مستوى المدراء العامين، وكذلك ما يتصل بآلية «الفريق-البلد» الذي تم تشكيله. وقد تم بالفعل اتباع هذا النوع من المبادرات مع موريتانيا، ويمكن تكرارها في بلدان أخرى في المغرب العربي وغرب أفريقيا.

1.4 تعزيز تنسيقنا المناطقي وبين الوزارات، للسياسات مع أفريقيا

أ. ومن أجل تعزيز التنسيق بين الوزارات، ستعمل وزارة الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون على الترويج لتشكيل لجنة وزارية مشتركة لأفريقيا ستجتمع بشكل نصف سنوي على مستوى الوزراء، برئاسة وزير الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون وبشكل فصلي على مستوى وزراء الدولة، برئاسة وزير الدولة للشؤون الخارجية والعالمية. وستقوم هذه اللجنة بمراقبة تنفيذ هذه الإستراتيجية وتتناول أي مقترحات ضرورية لمراجعتها.

ب. وتقترح وزارة الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون جدولا زمنيا للرحلات والزيارات الوزارية إلى البلدان والمنظمات الأفريقية، على أن تتكرر كل ثلاثة أشهر على الأقل، من أجل الحفاظ على حوار مستدام ومتوازن مع الشركاء الأفارقة، وخاصة من شمال وغرب أفريقيا. وستواصل وزارة الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون، أثناء إعداد هذه الرحلات، وجمع التشخيصات والأولويات والتوقعات من الشركات ووكلاء التعاون ومنظمات المجتمع المدني التي لها مصالح في البلد المعني.

1.5 مزيد من الاستشارة والتدريب بشأن الوضع المعقّد في إفريقيا

أ. سيتم إنشاء مجلس استشاري بخصوص أفريقيا في وزارة الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون، يتكون من شخصيات أفريقية ذات

مكانة مرموقة من أوسع القطاعات المهنية، وتمثيل من جميع المجالات الثقافية والجغرافية والإقليمية واللغوية، ذات أهمية خاصة لإسبانيا. وسينقل المجلس الاستشاري المعني بإفريقيا في اجتماعاته السنوية التوقعات والمطالب، ويتلقى بدوره معلومات حول السياسات التي طورتها إسبانيا مع شركائها الأفارقة.

ب. وسيتم تعزيز دور المائدة المستديرة الأفريقية باعتبارها منتدى مخصصا للحوار بين الإدارة والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال والمجال العلمي والأكاديمي. كما ستشارك بشكل أكبر في تطوير المبادرات والمقترحات الملموسة، خاصة تلك التي تشمل جهات فاعلة مختلفة في المجتمع المدني.

ج. وسيتم تعميق العمل مع المغتربين الأفارقة في إسبانيا، ودمج معاييره في عملية تحديد سياستنا الخارجية، مع الاستفادة من الخطوة التي حققها «اجتماع المغتربين الأفارقة والمجتمع المدني الأفريقي: بناء الجسور بين أفريقيا وإسبانيا»، الذي انعقد في مايو/أيار 2024، كبداية للحوار الرسمي والتعاون بين المجتمع والخبراء والإدارة. وسيتم تشجيع الربط بين هذه المبادرات ومثيلاتها، في المجال الأوروبي ولأمريكا اللاتينية.

د. ,وسيتم تعيين مسؤول في المدرسة الدبلوماسية للتنسيق مع إفريقيا وتتم برمجة أنشطة تدريبية حول القضايا الأفريقية بمشاركة موظفين من وزارة الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون، معينين في مناصب في أفريقيا، متاحة للموظفين من الإدارات الأخرى. وسيركز هذا التدريب على الأولويات المحددة في هذه الاستراتيجية، سواء في جوانبها الثنائية أو الأوروبية أو متعددة الأطراف. وستواصل المدرسة الدبلوماسية ضمن مجالها حوارها مع نظيراتها من المؤسسات الأفريقية لتنفيذ برامج تعاونية ذات اهتمام مشترك.

هـ. وستسعى مختلف الإدارات العامة الإسبانية، على المستوى الوطني والأقاليمي والمحلي، بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية والقطاع الخاص، إلى التعريف بالواقع الأفريقي. وسيتم المساهمة في ذلك من خلال رسم خرائط لجميع الأنشطة التي تقوم بها هذه الإدارات بشأن القضايا الأفريقية.

1.6 توسيع نطاق قدرتنا الدبلوماسية في إسبانيا

أ. بالاتساق مع الاهتمام التفضيلي الذي توليه هذه الاستراتيجية لغرب أفريقيا، سيتم إنشاء مديرية عامة فرعية لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ضمن المديرية العامة لأفريقيا، والتي ستكون مسؤولة عن تعزيز العلاقات الثنائية مع بلدان المنطقة دون الإقليمية ومع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) وهيئات إقليمية أخرى، حيث ستسهم في تصميم المقترحات والمبادرات التي تتكيف مع الظروف الخاصة للمنطقة.

ب. سيتم تعزيز الدعم وتفضيل التآزر بين البيت الأفريقي والبيت العربي والبيت المتوسطي.

ج. سيتم تعيين جهة تنسيق للشؤون الأفريقية في بعض السفارات الإسبانية في البلدان غير الأفريقية

5.7 زيادة انتشارنا ميدانيا

أ. ستعزز إسبانيا انتشارها المؤسسي في أفريقيا من خلال افتتاح سفارات جديدة، وإنشاء نقاط اتصال دبلوماسية جديدة ومكاتب قطاعية جديدة، بما في ذلك ما يتصل بمؤسسات

التعـاون الإسـباني. ويشـمل هـذا التعزيـز مقـرًا جديـدًا لسـفارتها في نيجيريـا وإعـادة فتـح السـفارة في ليبيـا.

ب. وسـيتم اقتراح تعزيـز مكاتـب التعـاون الإسـبانية في غـرب إفريقيـا ومنطقـة السـاحل، لتتـولى وظيفـة إقليميـة تسـمح لهـا بتوسـيع عملهـا ليشـمل دولًا مثـل غينيـا بيسـاو وغامبيـا. وسـتتم دراسـة تعزيـز مماثـل لمكاتـب التعـاون الإسـبانية في نيجيريـا لزيـادة العمـل الثنـائي مـع نيجيريـا وغانـا وسـاحل العـاج، لا سـيما في مجـال التعـاون المـالي وفي إثيوبيـا.

ج. وسـيتم ترجمـة الأولويـة الممنوحـة لغـرب أفريقيـا ومنطقـة السـاحل بموجـب القانـون 2023/1 بشـأن التعـاون مـن أجـل التنميـة المسـتدامة والتضامـن العالمـي، إلى تعريـف اسـتراتيجية جديـدة للتعـاون الإسـباني في أفريقيـا، فـضلا عـن تعزيـز أدوات التعـاون الإسـباني في مجـال القـارة. وسـوف يـؤدي التعـاون المـالي، بـشكل خـاص إلى تطويـر العمليـات في عـدد أكبر مـن البلـدان الأفريقيـة، مـع إعطـاء الأولويـة لغـرب أفريقيـا، وسـوف يسـتمر تعزيـز العمـل الإنسـاني لتغطيـة كامـل شريـط الهشاشـة مـن القـرن الأفريقـي إلى سـاحل المحيـط الأطـلسي.

د. مشـاركة جميـع الجهـات الفاعلـة: إن القـرب الجغـرافي بين إسـبانيا وأفريقيـا، إلى جانـب الحضـور المتزايـد للسـكان الأفارقـة في إسـبانيا، يوحـي بـأن يـؤدي توطيـد العلاقـة الإسـبانية الأفريقيـة إلى توثيـق روابـط الجهـات الفاعلـة ذات الصلـة مـع القـارة، كذلـك عالـم الأعمـال والشـؤون الأكاديميـة والرياضيـة والمجتمـع المـدني.

2. نمو

الهـدف الاستراتيجـي: التنميـة الأفريقيـة المسـتدامة التي تدعمهـا مشـاركة المؤسسـات والشركات والمنظمـات الإسـبانية.

2.1 المزيد من تدريب الشباب الأفريقي على العمل اللائق

أ. سـتقيم إسـبانيا حـوارات وتحالفـات وعمليـة دعـم للشـباب الأفريقـي كهـدف للمسـاهمة في تنميـة البلـدان وعلامـة مـميزة لهـذه الاستراتيجيـة الجديـدة، التي تفضـل إضفـاء الطابـع الرسـمي على العمالـة والعمـل اللائـق.

ب. وسـيتم إنشـاء مؤسسـة لتعزيـز العلاقـات مـع أفريقيـا وخلـق فـرص أكاديميـة وفـرص عمـل للشـباب، مـن خلال برامـج المنـح الدراسـية والزيـارات.

ج. وسـتعمل إسـبانيا بالتشـاور مـع شركائهـا الأفارقـة، على تشـجيع إنشـاء مـدارس إسـبانية جديـدة وأقسـام مزدوجـة اللغـة، كمـا سـتدعم مراكـز التدريـب المـهني، ومراكـز المـوارد للعمـل التعليمي الخارجـي، والمـدارس الورشـات التابعـة للوكالـة الإسـبانية للتعـاون الـدولي مـن أجـل التنميـة AECID وبرنامـج التدريـب والتعليـم ACERCA في القطـاع الثقـافي، مـن أجـل المسـاهمة في تخفيـف عـدم التوافـق بين تدريـب القـوى العاملـة وخاصـة الشـباب والمتطلبـات المسـتمدة مـن التحـولات الإنتاجيـة والـخضراء والرقميـة الجاريـة.

د. سـيتم زيـادة الدعـم لبرامـج ريـادة الأعمـال واسـتخدام التقنيـات الجديـدة وتعزيـز الاقتصـاد الاجتماعـي، والتي سـيتم استشـارة منظمـات الأعمال والنقابـات في إسـبانيا والـدول الأفريقيـة لتصميمهـا.

هـ. استنادًا إلى تجربة برامج المنح الدراسية للطلاب الأفارقة، مثل África-MED وASALE من قِبل وكالة التعاون الإسبانية AECID وCanarias-África من قِبل حكومة جزر الكناري ذاتية الحكم، و Learn Africa من مؤسسة Women for Africa، و Erasmus + من طرف الاتحاد الأوروبي، والتي توفر كافتها فرصًا تدريبية للمهنيين الشباب والباحثين من القارة في إسبانيا، سيتم زيادة المنح الدراسية وبرامج المساعدة، من أجل الاقتراب من مستوى دول مثل ألمانيا أو فرنسا أو اليابان أو الصين.

و. وسيتم التفكير في إعادة إصدار برنامج الزوار Raisa للقيادات النسائية الأفريقية، مع التعمق في المجالات التي تم تحديدها كأولويات في هذه الاستراتيجية وأجندتي 2030 و2063، مع إيلاء اهتمام خاص للتحولات البيئية والرقمية والاجتماعية.

ز. وستواصل إسبانيا التعاون بنشاط في تدريب «إدارات العمل»، وتعزيز العمل اللائق والسلامة والصحة في العمل، وكذلك في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والاتفاق على الصكوك الثنائية ومتعددة الأطراف، والمساهمة في المنظمات والهيئات الدولية المختصة وتسليط الضوء على خبراء من الإدارة والمجتمع المدني في إطار برامج التعاون.

2.2 رفع مساهمتنا في مشروع «البوابة العالمية» Global Gateway في إفريقيا

أ. وستعمل مختلف الوزارات المسؤولة على تعزيز تعبئة الأدوات المختلفة لدعم الاستثمار المستدام (بما في ذلك التعاون المالي الإسباني) لتعزيز انتشاره في أفريقيا. كما سيتم بذل جهود من أجل تعزيز مشاركة المستثمرين الإسبان وتوجيه الشركات الإسبانية نحو مشاريع البوابة العالمية ذات الأهمية الخاصة لإسبانيا في جميع مراحل صياغتها وتنفيذها، وخاصة تلك التي يكون هدفها الطاقات المتجددة والتحول البيئي والمياه والصرف الصحي، والأشغال العامة، والأعمال التجارية الزراعية، والنقل الجوي والسكك الحديدية والهندسة والاستشارات والاتصالات والرقمنة.

ب. ستولي السفارات الإسبانية في القارة الأفريقية ومكاتبها القطاعية، بما في ذلك مكاتب التعاون الإسبانية، إلى جانب المكاتب الاقتصادية والتجارية، اهتمامًا خاصًا لرصد تنفيذ البوابة العالمية وبشكل عام رؤية الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي 2030 في بلدان الاعتماد، والتعاون الوثيق مع وفود الاتحاد الأوروبي وإحاطة مؤسساتهم المركزية علما على الفور.

ج. كما سيتم تعزيز التمثيل الدائم لإسبانيا لدى الاتحاد الأوروبي بأفراد معينين في مجموعات العمل المعنية بالقضايا الأفريقية والتنمية والبوابة العالمية وسيتم عقد ندوات وفق القطاعات والدول بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة والأعمال ووزارة التحول البيئي والتحدي الديموغرافي ووزارة النقل والتنقل المستدام، وغرفة التجارة الإسبانية، والرئيس التنفيذي، والنادي المصدرين والمستثمرين، CESCE و COFIDES، من بين أمور أخرى.

2.3 تعزيز الدعم المالي للاستثمارات الإسبانية في أفريقيا

أ. وسيعمل «تحالف التقدم الأفريقي» الذي تم إنشاؤه حديثًا على توجيه دعم جميع الجهات الفاعلة والأدوات المالية والمبادرات في المنطقة لتحسين استخدامها وتعظيم تأثيرها الإيجابي على القارة. ويهدف هذا التحالف إلى إنشاء إطار

استراتيجي مشترك ومستقر ومرن، يسمح بتعظيم تأثير الاستثمارات على التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، ولا سيما في بلدان غرب أفريقيا، في القطاعات ذات القدرة الخاصة على توليد فرص العمل، مثل الاتصالات أو التمويل أو التحول الزراعي أو السياحة أو البنية التحتية.

ب. وإذا ما أخذنا كمثل حزمة دعم الاستثمار في التحول البيئي في جنوب أفريقيا كنموذج، سيتم صياغة حزم مالية جديدة تستهدف بلداننا ومناطق محددة، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات بلدان غرب أفريقيا وشمال أفريقيا.

ج. وسيتم تعزيز التنسيق والتماسك بين الأدوات المالية التي تديرها وزارة الاقتصاد والتجارة والأعمال مع أدوات التعاون الإسباني، مثل الصندوق الإسباني الجديد للتنمية المستدامة (FEDES) وFONPRODE، مع الحفاظ على موضوع وطبيعة كل أداة. كما سيتم توسيع نطاق تغطية المخاطر لعمليات الشركات الإسبانية في أفريقيا من خلال التأمين الذي تغطيه الدولة تحت إشراف شركة CESCE (الهيئة الإسبانية لتأمين ائتمان الصادرات)، بما يتوافق مع إدارة مخاطر المحفظة المتريثة والمستدامة.

د. وسيتم تحقسز المشاريع مع القطاع الخاص من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على تعزيز القدرات وتدريب المديرين المحليين، وسيتم الترويج بنشاط لمبادرات التمويل المشترك الجديدة مع المؤسسات المالية الدولية.

هـ. وسيتم تفعيل خطوط تمويل الشركات، مما يجعل الموارد متاحة للشركات الإسبانية لتسهيل الاستثمارات من خلال اعتمادات قابلة للاسترداد وغير قابلة للاسترداد، مثل البروتوكول المالي الإسباني المغربي الجديد أو خط ائتمان FIEM المعلن عنه لموريتانيا في فبراير 2024.

2.4 تحسين الأطر المعلوماتية والقانونية لتسهيل الاستثمار

أ. وستستثمر إسبانيا المزيد من الجهود في تسهيل المعرفة المتبادلة بين رواد الأعمال الإسبان والأفارقة، وتعزيز المبادرات مثل منتديات الأعمال والبعثات التجارية.

ب. ونظرًا لأن نقص المعرفة بشأن الاقتصادات المعنية لا يشجع الاستثمار والتجارة، سيتم مضاعفة الجهود، من خلال منظمات الأعمال والغرف التجارية، لضمان حصول الفاعلين الاقتصاديين الأسبان والأفارقة على معلومات كاملة ومحدثة وموثوقة حول الجوانب التي تؤثر على أعمالهم، بما في ذلك الإطار القانوني الحالي. سيتم استحداث الجمعية الإيبيرية-الإفريقية لغرف التجارة (AFRICO).

ج. كما سيتم نشر أدوات دعم الاستثمار الحالية بين الشركات الإسبانية، مثل منصة الاستثمار والتحول الإنتاجي في أفريقيا، التي طورتها كل من «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» والاتحاد الأفريقي والعديد من الدول الأعضاء فيهما، بما في ذلك إسبانيا.

د. وستواصل إسبانيا تعزيز التنسيق التشريعي واعتماد القواعد والاتفاقيات والمعايير التي تسهل التبادلات التجارية مع أفريقيا والاستثمارات في القارة. وفي هذا الإطار، سيتم العمل على إبرام اتفاقيات جديدة للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات (APPRI) وتجنب الازدواج الضريبي (CDI).

هـ. وستدعم إسبانيا بنشاط برامج التعاون لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بهدف دمج البلدان الأفريقية في عضوية المنظمة عندما تستوفي شروط الانضمام. كما سيولي برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأفضلية لبلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

سد ماغوغا في سوازيلاند.

2.5 مشاركة أسبانية أكبر في التمويل الجديد للتنمية الإفريقية وتخفيف عبء الديون

أ. وستعمل إسبانيا بالتنسيق مع شركائها لكي يسفر «المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، المقرر عقده في إسبانيا عام 2025، عن توفير المزيد من الأموال المتوقعة والمستدامة من أجل تنمية أفريقيا، بالإضافة إلى إحراز مزيد من التقدم في كفاءة المساعدات وتعبئة الموارد المحلية ومكافحة الفساد والاتجار غير المشروع والتعاون الضريبي الدولي».

ب. وستنضم إسبانيا إلى «مجموعة العمل رفيع المستوى بشأن إصلاح الهيكل المالي العالمي» الذي تم إنشاؤه في إطار UNECA (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا) لجعل الهيكل المذكور أكثر فعالية وتكيفًا مع احتياجات التنمية للبلدان الأفريقية.

ج. وسيتم دعم المقترحات المقدمة في الوقت المناسب لتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها وتحويلها، سواء على المستوى الثنائي أو في إطار الهيئات متعددة الأطراف.

د. وزادت إسبانيا التزامها بإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة (SDR) المتصلة بها بما يصل إلى 50 % من مخصصات عام 2021، وستدعو الدول الأخرى إلى الالتزام أيضًا بزيادة مساهمتها، فضلاً عن تعزيز استخدامها المبتكر لخدمة التنمية المستدامة.

ه. ولتعزيز مرونة المقترضين وتسهيل إعادة هيكلة الديون، ستعمل إسبانيا على تشجيع إدراج بنود العمل الجماعي في العقود والسندات. وبالمثل، سيتم تشجيع الدائنين على إدراج شروط الطوارئ في القروض، مما يسمح بتعليق المدفوعات مؤقتا في حالة وقوع أحداث تؤثر بشكل خطير على ميزان المدفوعات وقدرته على السداد. وسوف تشجع إسبانيا تطبيق هذه البنود في اتفاقياتها الائتمانية الجديدة القابلة للسداد للتمويل السيادي المضمون للبلدان ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المنخفض-المتوسط.

و. كما ستدعو إسبانيا إلى تحسين تنفيذ مبادرة مجموعة العشرين، المسماة «الإطار المشترك

لإعـادة هيكلـة الديـون بمـا يتجـاوز مبـادرة تعليـق خدمـة الديـون». (Common Framework for debt treatment beyond DSSI")) وذلـك لتبسـيط عمليـات إعـادة هيكلـة الديـون وتوسـيع نطـاق تطبيقهـا لتشـمل البلـدان متوسـطة الدخـل غير المدرجـة في المبـادرة.

ز. وسـتعمل إسـبانيا على تعزيـز إصلاح بنـوك التنمية متعـددة الأطـراف حتى تتمكـن مـن ضمـان توجيـه التمويـل الميسر بـشكل أسـاسي إلى البلـدان الأكثر فقـراً وتـوفير المنافـع العامـة العالميـة مثـل مكافحة تـغير المنـاخ أو الأوبئـة. كمـا سـتعمل على تعزيـز توجيـه حقـوق السـحب الخاصـة مـن خلال بنـوك التنميـة متعـددة الأطـراف.

ح. وسـيتم تشـجيع الإصلاحـات الضريبيـة لزيـادة المـوارد الماليـة عبر الأنظمـة الضريبيـة، مـن أجـل تحقيـق أنظمـة أكثر تقدميـة وشـفافية وفعاليـة، مدعومـة بالتدريـب الـفني والتقـدم في التعـاون الضريبي الـدولي. وتحقيقـا لهـذه الغايـة، شـاركت إسـبانيا بنشـاط في إعـداد اختصاصـات اتفاقيـة الأمـم المتحـدة الإطاريـة بشـأن الضرائـب الدوليـة، وسـتواصل تعزيـز المفاوضـات مـن أجـل إعدادهـا.

ط. وسـيتم تشـجيع التمويـل الخـاص وتنظيمـه، باعتبـاره مكـملا أساسـيا للتمويـل المـيسر، بحيـث يتمـاشى مـع أهـداف التنميـة المسـتدامة ويكـون لـه تـأثير أكبر على التنميـة، فـضلا عـن التملـك الـوطني.

2.6 زيادة المساهمة الإسبانية في تطوير البنى التحتية للنقل والطاقة والحصول على المياه والبنية التحتية الرقمية. الكهربة.

أ. للمسـاهمة في خفـض تكاليـف الخدمـات اللوجسـتية والنقـل، التي تعيـق التكامـل الاقتصـادي الفعـال للقـارة الأفريقيـة وفقـا لتوقعـات منطقـة التجـارة الحـرة القاريـة الأفريقيـة، سـتعمل إسـبانيا على تعزيـز مشـاركة شركاتهـا ومؤسسـاتها في المشـاريع الاستراتيجيـة التي تعـزز الاتصـال و الرقمنـة داخـل أفريقيـا.

ب. كمـا سـيتم الاسـتثمار في زيـادة الاتصـال بين أفريقيـا وإسـبانيا، سـواء على المسـتوى الثنـائي أو مـن خلال البوابـة العالميـة وبالتعـاون مـع شركاء آخريـن عبر تطويـر مبـادرات للهيـدروجين الأخضر والممـرات الاستراتيجيـة. وسـتتم دراسـة إمكانيـة إطلاق المزيـد مـن الـرحلات الجويـة المبـاشرة بين إسـبانيا وأفريقيـا، خاصـة مـع دول غـرب أفريقيـا والمطـارات التي تـشكل محـاور إقليميـة.

ج. وسـتدعم إسـبانيا الشركات الإسـبانية في قطـاع الطاقـة في تحديهـا لكهربـة القـارة، على أسـاس الطاقـات المتجـددة، مـع الاهتمـام بـشكل خـاص بالاسـتهلاك الـذاتي وتحـسين الوصـول إلى الطاقـة في المناطـق النائيـة، مـن أجـل التغلـب على العجـز الخـطير الـذي يعيـق التحـول الاقتصـادي. وتوسـيع نطـاق الرفاهيـة للـسكان.

د. وسـيتم تعزيـز الديناميكيـة الاقتصاديـة والتدويـل والقـدرة التنافسـية لـلشركات المبتكـرة، مـن خلال تعزيـز الشـبكات المواضيعيـة والمشـاريع الاستراتيجيـة في مجـال البحـث والتطويـر والابـتكار، مـع إيلاء اهتمـام خـاص لمجـالات العمـل ذات الأولويـة مثـل الطاقـات المتجـددة والشـبكات الصـغيرة والتخزيـن والبيئـة والتنقيـة وإزالة السـموم مـن الميـاه. سـيتم تشـجيع المشـاركة الإسـبانية في التعـاون بين القطـاعين العـام والخـاص لتصميـم وتنفيـذ شـبكات النقـل في أفريقيـا، ولا سـيما الـسكك الحديديـة والبنيـة التحتيـة التقليديـة وعاليـة السرعـة، بمـا يتمـاشى مـع الأهـداف المنصـوص عليهـا في أجنـدة 2063 لإنشـاء شـبكة الـسكك الحديديـة الأفريقيـة المتكاملـة.

ه. كما سيتم دعم تطوير الملاحة الجوية والموانئ، فضلا عن خدمات المراقبة عبر الأقمار الصناعية.

و. وسيستمر تعزيز حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، والتي يشكل إعمالها الفعال شرطا أساسيا لإعمال الحقوق الأخرى مثل الحق في الصحة والتعليم والغذاء. كما ستقوم هيئات التعاون الإسباني، بإطلاق خط عمل جديد بشأن المياه في إطار الإستراتيجية الجديدة للعالم العربي المسماة "مسار الآن".

2.7 مشاركة إسبانية أكبر في تطوير قطاع السياحة في أفريقيا

أ. باعتبارها رائدة عالمية في مجال السياحة، ستعرض إسبانيا على شركائها الأفارقة التوقيع على مذكرات تفاهم تنص على نقل المعرفة والخبرات والممارسات الجيدة والمساعدة الفنية وتبادل الخبراء في هذا المجال.

ب. وسيتم إعطاء وزن أكبر لاحتياجات قطاع السياحة الأفريقي على جدول أعمال منظمة السياحة العالمية، ومقرها إسبانيا.

ج. كما سيتم دعم الشركات الإسبانية التي لها مصالح في قطاع السياحة الأفريقي وبنفس الطريقة، الشركات الأفريقية المهتمة بقطاع السياحة الإسباني، من خلال حوافز وبرامج لتشجيع ريادة الأعمال. كما سيتم في هذا السياق بذل جهد مؤسسي لتعزيز وزيادة الحضور الإسباني في أبرز المعارض والفعاليات السياحية.

د. وسيراهن التعاون الإسباني على مسارات ثقافية مستدامة، بالتعاون مع اليونسكو ومنظمات أخرى.

3. ربط

االهدف الاستراتيجي: توثيق الروابط بين مجتمعات واقتصادات أفريقيا وإسبانيا والعالم.

3.1 هجرة أكثر أمانًا وتنظيمًا ونظامية ومفيدة للطرفين

أ. وتواصل إسبانيا تعزيز الإدارة الشاملة لواقع الهجرة استنادا إلى ثلاث ركائز: معالجة الأسباب الجذرية التي تحفز الهجرة غير النظامية، من خلال تعزيز برامج التنمية، وخاصة التي تستهدف الشباب، ثم تعزيز الهجرة النظامية والآمنة والمنظمة ومكافحة تهريب الأشخاص والاتجار في البشر.

ب. وستقود إسبانيا الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكة بين بلدان المنشأ والعبور والوجهة، لا سيما في إطار مبادرات مثل «عملية الرباط» ومتابعة نتائج الاجتماع الوزاري الذي انعقد في قادس في ديسمبر 2022.

ج. سيتم تعزيز وتوسيع حوارات واتفاقيات التعاون في مجال الهجرة، من خلال نهج شامل ومتكامل، خاصة مع شركائنا في غرب إفريقيا والمغرب العربي. كما سيتم تعزيز التعاون في مجال التدريب من أجل إدارة أكثر أمانا وتنظيما للهجرة وفي مكافحة شبكات الاتجار بالبشر.

د. وسوف يستمر توسيع النطاق الجغرافي لبرامج الهجرة الدائرية إلى بلدان جديدة، مثل غامبيا وموريتانيا، من بين بلدان أخرى، كما سيتم تعميق وتوسيع البرامج القائمة مع بلدان مثل المغرب والسنغال. كما سيتم تعزيز شراكات المواهب وتحسين البرامج لتسهيل الاستفادة من العودة الطوعية.

هـ. وستعمل إسبانيا على تحسين الخدمات القنصلية في أفريقيا، من أجل تقديم مساعدة أفضل للإسبان وخدمة أفضل للأفارقة وغيرهم من المواطنين الأجانب، وخاصة في إجراءات منح التأشيرات.

و. وستستمر مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، مع إعطاء الأولوية للاستراتيجية الوقائية، بالتعاون مع بلدان المنشأ والعبور.

3.2 زيادة أدوات تعزيز التواصل والمعرفة بين مجتمعاتنا

أ. سيتم تسهيل تبادل الخبرات والتعاون بين الأكاديميين والعلماء الإسبان والأفارقة من خلال الاتفاقيات المبرمة بين الهيئات العامة المختصة، وكذلك مع الجامعات والمراكز التعليمية والبحثية الأخرى. وسيحضى التعاون في السلك الثالث من التعليم العالي على تشجيع أكبر.

ب. وسيتم تشجيع إنشاء «المؤسسات-المجالس» بين إسبانيا والشركاء الأفارقة البارزين، على غرار تلك الموجودة بالفعل مع بلدان أخرى.

ج. كما سيتم تعزيز قدرات مؤسسات مثل البيت الأفريقي، والبيت العربي، والبيت الأبيض المتوسط في مجال الدبلوماسية العامة، والتنسيق في ما بينها، وسيستمر تطوير المبادرات، في أعقاب برنامج الزوار الأفريقيين وبرنامج التدريب التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) للمساهمة في تحسين التعارف والتقدير المتبادلين.

د. كما ستشجع إسبانيا إنشاء روابط جديدة بين مدارس إدارة الأعمال ومراكز الفكر الإسبانية والأفريقية، من أجل تعزيز التحليل الاستراتيجي

اجتماع خبراء اللغة الأسبانية من إفريقيا-إسبانيا، المنعقد في «بيت إفريقيا» Casa África في عام 2019.

المشترك وإنشاء شبكات من رجال الأعمال والمديرين الأفارقة الذين لديهم ارتباط خاص ببلدنا.

هـ. وستواصل إسبانيا تطوير علاقات التعاون والتوأمة بين مجتمعات الحكم الذاتي والكيانات المحلية مع نظيراتها في البلدان الأفريقية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المدن في سياق التمدن المتسارع في القارة الأفريقية.

و. وسنمضي قدما في تعزيز التعاون العلمي في مجال صيد الأسماك: برامج المراقبة العلمية على متن السفن، والتعاون بين المعاهد العلمية في إسبانيا والدول الأخرى المعنية والمشاركة الفعالة في لجنة مصايد أسماك شرق وسط المحيط الأطلسي (CECAF). كما سيتم دراسة تعزيز التعاون مع مشاريع التعاون المفوضة التي يمكنها أيضًا تمويل الحملات الأوقيانوغرافية.

3.3 الحزم ضد العنصرية وكراهية الأجانب

أ. وإذ تدرك إسبانيا أن العنصرية وكراهية الأجانب آفات لا تزال تهدد التعايش، فإنها ستعزز تدابير مكافحة الأفكار المسبقة في المجال التعليمي وفي الخطاب العام. وستتم ملاحقة التحريض على الكراهية العنصرية والكراهية ضد الأجانب بحزم، وذلك باستخدام الأدوات التي تتيحها تشريعاتنا وتحسينها.

ب. ومن أجل المساهمة في الحد من خطاب الكراهية وتطوير استراتيجيات مضادة، سيواصل المرصد الإسباني للعنصرية وكراهية الأجانب (OBERAXE) في تحليل خطاب الكراهية.

ج. وستعمل إسبانيا على تعزيز تنفيذ الإطار الاستراتيجي للمواطنة والإدماج لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب 2023-2027 للتحرك نحو مجتمع متماسك ودامج ومتنوع، وستواصل تنفيذ برامج التوعية، فضلا عن التدريب في مجال التعليم، بما في ذلك تحليل خطاب الكراهية وأدوات مكافحته المتاحة للمواطنين.

د. وسيتم تعزيز الحوار مع المهاجرين من شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم من المهاجرين، وسيتم إجراء نقاش مع مختلف المنتديات المعنية حول كيفية الحد من العنصرية وكراهية الأجانب.

هـ. وستقوم إسبانيا بتعزيز مشاريع التدريب/التوعية حول الأسباب الهيكلية للعنصرية، كما تفعل في أمريكا اللاتينية، من خلال برنامج «المنحدرين من أصل أفريقي» (AECID)، الذي تتعاون فيه مع وزارة المساواة.

3.4 توسيع نطاق المعلومات الموثوقة والتي تم التحقق منها في مواجهة المعلومات المضللة

أ. وستعمل إسبانيا على مضاعفة اتصالاتها الاستراتيجية لنقل التزامها تجاه أفريقيا بشكل أفضل والوصول إلى الرأي العام في القارة، مع الاستفادة بشكل أكبر من الدبلوماسية الرقمية بما يتوافق مع تفضيل الشباب الأفريقي لشبكات التواصل الاجتماعي كمصدر رئيسي للمعلومات.

ب. وسيستمر تعزيز الاتصالات المتكررة والمثمرة بين الصحفيين والمحللين والخبراء من كلا الجانبين، واستكشاف سبل تحسين القنوات التي يتم من خلالها تداول المعلومات. وسيتم أيضًا تشجيع وجود أكبر لوسائل الإعلام الإسبانية، سواء العامة (Agencia EFE وكالة الأنباء الإسبانية و RTVE هيئة الإذاعة والتلفزيون) أو وسائل الإعلام الخاصة في أفريقيا.

ج. وسيستمر تعزيز المبادرات التي يتم تنظيمها بالتعاون مع سفاراتنا، مع التركيز على دعم البلدان الأفريقية في مواجهة تحديات التضليل والتلاعب بالمعلومات.

3.5 زيادة إمكانيات تعلم واستخدام اللغة الإسبانية في أفريقيا

أ. وستحافظ إسبانيا على التزامها الاستراتيجي بنشر لغتنا في أفريقيا بأبعادها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتعليمية. وسيتم توسيع حضور معهد ثيربانتيس Cervantes وتوسيع عدد المحاضرات MAEUEC-

AECID في الجامعات الأفريقية. وفي نفس السياق، سيتم تزويد برنامج المنح الدراسية ASALE بمزيد من الموارد، وسيتم تحقيق أقصى استفادة من الإمكانيات التي توفرها طرائق التعلم عن بعد من خلال الأدوات الرقمية. كما سيتم الترويج للغة الإسبانية بالتعاون مع مؤسسات من البلدان الأيبيرية الأمريكية، أينما كانت موجودة.

ب. وسيتم تعزيز تدريب الطلاب الأفارقة من خلال تدريس اللغة الإسبانية كلغة أجنبية، كأداة لتطويرهم الشخصي والمهني.

ج. وسيتم تشجيع تعزيز قدرات مدرِّسي اللغة الإسبانية كلغة أجنبية لمنظومات التعليم الإفريقية. كما سيتم توسيع نطاق «البعثات الأكاديمية» التي يتم تشغيلها بمشاركة الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي AECID ومعهد ثيربانتيس Cervantes ضمن برنامج «أثيركا» ACERCA الذي يهدف إلى تأهيل مدرّسي الإسبانية كلغة أجنبية.

د. وسيتم تشجيع الأساتذة المساعدين في الجامعات ومساعدة أساتذة وأقسام اللغة الإسبانية في فصول التعليم الثانوي والجامعة مع تركيز خاص على بلدان غرب إفريقيا وشمال إفريقيا.

هـ. وستواصل إسبانيا تقديم دعمها لاستخدام اللغة الإسبانية في الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الفرعية مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، عبر تعزيز الاتفاقات القائمة وتوسيع نطاقها. كما سيتم تعميم الدعم في المقام الأول على «المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا» CEEAC التي تتخذ الإسبانية لغة رسمية.

3.6 تعزيز تعاوننا الثقافي والرياضي كمحرك للتنمية والدمج

أ. وستكثف إسبانيا من برامج وعمليات تدخل الدبلوماسية الثقافية في إفريقيا من خلال تزويدها بمزيد من المرونة والموارد التقنية والتمويلية. كما سيتم تحفيز الاتصالات والتعاون بين الفاعلين الثقافيين الإسبان والأفارقة وسيتم دعم الصناعات الترفيهية في إفريقيا مع التركيز مجددا على خلق فرص للشباب. وفي هذا السياق، سيتم تعميم تجربة البرامج الناجحة من أجل توسيعها إلى بلدان ووكلاء ثقافيين آخرين.

ب. كما سيتم العمل مع الشركاء الأفارقة في كنف اليونيسكو من أجل تعميق المعرفة بالممتلكات والأماكن سواء الثقافية أو الطبيعية وتراث البشرية في إفريقيا.

ج. وسيتم تكثيف العمل الترويجي للثقافة الإسبانية من خلال شبكة السفارات والمراكز الثقافية. كما سيتم تحفيز المبادرات والحملات الرامية إلى إبراز ماضينا مما يحسّن من التقدير المتبادل لوجوه ثقافية تاريخية مهمة من أصل إسباني ودعم عمل متخصصي الثقافة الهسبانية الأفارقة. كما ستتم مواصلة تحفيز أنشطة من قبيل مهرجان «مرحبا باماكو».

د. وإدراكا منها لأهمية إسهام الرياضة في التماسك الاجتماعي، ستقوم إسبانيا بتعميق تعاونها مع إفريقيا في مجال الرياضة من خلال دعمها لمبادرات التعاون والتدريب التي تطلقها الجمعيات والأندية الإسبانية مع نظيرتها الإفريقية.

4. حماية

الهـدف الاستراتيجـي: التعـاون مـن أجـل تعزيـز القـدرات في مجـال العدالـة والأمـن.

4.1 زيادة دعمنا للدول والمنظمات الأفريقية في مسؤوليتها عن الحفاظ على السلام والأمن

أ. وسـوف تسـتجيب إسـبانيا لمطالـب التعـاون في المسـائل الأمنيـة والدفاعيـة لشركائهـا في المنطقة من خلال تعزيـز القـدرات وتـوفير المعـدات والتعاون في المسـائل الاسـتخباراتية ومـن خلال الأدوات الثنائيـة مثـل الأمـن التعـاوني. كمـا ستسـتخدم الإمكانيـات التي توفرهـا سياسـة الاتحـاد الأوروبي المشتركـة للأمـن والدفـاع، مـع أدوات مثـل «المرفـق الأوروبي لدعـم الـسلام» (EPF)، والتعـاون بين الاتحـاد الأوروبي والاتحـاد الأفريقي، ومبـادرة الأمـن والدفـاع في البلـدان المطلـة على خليـج غينيـا والبعثـات المدنيـة والعسـكرية للاتحـاد الأوروبي في أفريقيـا. كمـا ستسـتخدم أدوات تعزيـز الأمـن، مثـل مبـادرة الدفـاع 5+5، التي تـيسّر التعـاون على أسـاس الثقـة والنديـة.

ب. وسـيتم دمـج التعـاون مـع أفريقيـا في مجـال الأمـن بـشكل متزايـد في هندسـة الـسلام والأمـن الأفريقـي، بمـا يتمـاشى مـع قناعـة أن حكومـات القـارة ومنظماتهـا هـي التي يجـب أن تحـدد الأولويـات والأهـداف واستراتيجيـات الـسلام والأمـن، ممـا يضمـن انتفـاع المجتمعـات المسـتفيدة مـن سـائر الجهـود متعـددة الأطـراف في هـذا المجـال. وسـتدعم إسـبانيا جـيلاً جديـداً مـن بعثـات الـسلام، أكثر اسـتدامة وفعاليـة، بقيـادة الاتحـاد الأفريقـي ومنظمـات أخـرى في القـارة، يتـم تمويلهـا بـشكل مـشترك مـن قبـل المجتمـع الـدولي، ومـن خلال المسـاهمات المنتظمـة للأمـم المتحـدة.

ج. وسـتواصل إسـبانيا في مجـال السلامـة البحريـة، التزامهـا الصـارم بخطـة ياونـدي للأمـن البحـري في خليـج غينيـا عبر برامـج مثـل «الحضـور البحـري المنسّـق» الـذي يدعمـه الاتحـاد الأوروبي. وسـتتم مواصلـة التصـدي مـع شركائنـا الأفارقـة والأوروبيين، للقرصنـة عبر مهمّـات مثـل أتلانتـا ATALANTA، المنـتشرة قبالـة سـواحل الصومـال، والتي شـاركت فيهـا إسـبانيا بـشكل ملحـوظ منـذ إنشـائها مـن خلال البحريـة، والتي تظهـر توازنًـا إيجابيًـا للغايـة في النتائـج.

د. وفي نفـس السـياق، سـيتم تعزيـز التعـاون مـع الشركاء الأفارقـة مـن خلال «عمليـات الانتشـار الأفريقيـة» التي تقـوم بهـا القـوات البحريـة بـشكل دوري، خاصـة في منطقـة غـرب أفريقيـا ودول المغـرب العـربي، في مسـائل المراقبـة والإنقـاذ البحـري والوقايـة مـن التلـوث ومكافحتـه، بمـا في ذلـك دعـم إنشـاء ممـرات بحريـة خضراء لرفـع معـايير احترام البيئـة والتحـرك نحـو إزالـة الكربـون مـن نقـل السـفن.

هـ. كما سـتدعم إسـبانيا المبـادرات الإقليميـة للتدريـب في المجـال الأمني في غـرب إفريقيـا، مثـل الأكاديميـة الدوليـة لمكافحـة الإرهـاب في جاكفيـل (سـاحل العـاج)، والمركـز الـدولي «كـوفي عنـان» للتدريـب وحفـظ الـسلام في أكـرا (غانـا) ومعهـد الدفـاع في نواكشـوط (موريتانيـا).

و. في إطـار حلـف شـمال الأطـلسي، سـتعمل إسـبانيا على تعزيـز متابعـة نتائـج قمـة مدريـد التي انعقـدت في يونيـو 2022 وسـتدافع عـن تعميـق وتكثيـف الحـوار وعلاقـات التعـاون مـع الجـوار الجنـوبي مـن خلال الأدوات المتوفـرة لدينـا بالفعـل مـع حلفائنـا. وهـذا هـو الحـال بالنسـبة لمبـادرة تنميـة القـدرات الدفاعيـة والأمنيـة ذات الصلـة (DCB)،

لتدريب وتعزيز الهياكل الأمنية في البلدان المرتبطة بالحوار المتوسطي. كما ستعمل على تعزيز التنفيذ المتسق لخطة عمل شراكة الجوار الجنوبي وتقديم الدعم للممثل الخاص الجديد للأمين العام للجوار الجنوبي.

ز. وستقوم إسبانيا بتكثيف علاقات التعاون الدفاعي الثنائية من خلال برامج أنشطة التعاون الثنائي، من أجل إنشاء وتعزيز القدرات العسكرية، وكذلك من خلال توسيع شبكة الملحقين والمستشارين الدفاعيين في البلدان والمناطق الرئيسية في أفريقيا.

4.2 زيادة مشاركة إسبانيا في منع وحل النزاعات في أفريقيا

أ. وستواصل إسبانيا الدفاع عن استخدام الأدوات الدبلوماسية في منع الصراعات وحلها، مثل المساعي الحميدة أو الوساطة، وستجعل خبرتها وبنيتها التحتية في هذا الشأن متاحة لشركائها الأفارقة، مثل مركز «توليدو» الدولي للسلام. وستدرس إسبانيا إنشاء أدوات جديدة لدعم منع وحل الصراعات في القارة الأفريقية، دون المساس بالمساهمة الإسبانية في مبادرات المنظمات الإقليمية والعالمية متعددة الأطراف، وخاصة الأمم المتحدة.

ب. وستواصل إسبانيا أيضًا تعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن من خلال البرامج والتعاون مع شركائنا الإقليميين، مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، والمجتمع الدولي والمحلي والمدني، وستعمل على الحد من الآثار الضارة للنزاعات المسلحة على السكان الضعفاء.

ج. وفي الوقت نفسه، سيتم تعزيز التركيز على النوع الاجتماعي في عمليات السلام ومشاركة المرأة فيها. وستعمل إسبانيا على تعزيز الحوار السياسي لضمان المساءلة في حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، بالتعاون مع الممثل الخاص المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

د. حيث أن المفهوم الشامل للأمن يستلزم الاعتراف بهشاشة مناطق ما بعد الصراع. وستدعم إسبانيا مشاريع إعادة الإعمار في المناطق المتضررة من الصراع ومبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بهدف تعزيز الاستقرار وتجنب الانتكاس إلى العنف.

ه. وسيتم دعم الشراكات مع المنظمات الدولية مثل المنظمات الإنسانية الرئيسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها لتعزيز بعد السلام في العلاقة الثلاثية وتعزيز بناء مجتمعات مسالمة.

و. ومن بين أخطر انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها الأطفال في القارة، التجنيد القسري من قبل أطراف الصراعات المختلفة. وقد قدمت إسبانيا مساهمة غير عادية لصندوق الضحايا التابع للمحكمة الجنائية الدولية حتى يتسنى لجميع الجنود الأطفال السابقين الذين جندهم العسكري الكونغولي توماس لوبانغا أن يحصلوا على التعويضات اللازمة ويتمكنوا من الاندماج من جديد في مجتمعاتهم. وسنواصل تكريس الجهود لضمان تسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم بالكامل وتعويضهم.

4.3 تعزيز تعاوننا ضد الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع

أ. وستواصل إسبانيا دعم الدول الأفريقية في مكافحة الإرهاب وغيره من الجرائم الخطيرة،

ومظاهرها وآثارها، ولكن أيضا أسبابها الجذرية، والتي غالبا ما تتعلق باليأس المرتبط بنقص الفرص الاقتصادية والوجودية، أو القصور التعليمي أو عدم اكتمال المعلومات أو التلاعب بها.

ب. وسيتم بذل الجهود لتعزيز دور أكبر لإسبانيا في إدارة مشاريع التعاون المفوضة في مجال الأمن، كما حدث مع مبادرات مثل CT Public Spaces والمشاريع الجاري تنفيذها في القارة في مجال الأمن والعدالة بحيث تتمكن إسبانيا من مواصلة تزويد جيرانها الأفارقة بالمعرفة والدراية الناتجة عن الخبرة المتراكمة في مسائل مكافحة الإرهاب وفي مجالات أخرى مثل مكافحة الجريمة المنظمة والأمن البحري ومكافحة التضليل والتهديدات المختلطة. وفي نفس السياق، ستعمل القوات المسلحة على تعزيز الأنشطة الأمنية التعاونية (CSA) بشكل ثنائي مع الدول الأفريقية لتعزيز قدراتها وتحسين الإجراءات التي تسمح لها بمواجهة التهديدات بنجاح في المجالات المذكورة أعلاه.

4.4 زيادة المساهمة الإسبانية في تعزيز القدرة الأفريقية على الصمود في مواجهة التهديدات المناخية والبيئية

أ. وستعمل إسبانيا على زيادة الوعي لمنع ومكافحة الجرائم البيئية، من خلال تبادل المعلومات والتعاون مع شركائنا الأفارقة في هذا المجال. سيتم تحفيز شبكة أفريقية لمكافحة الجرائم البيئية مماثلة لتلك الموجودة في أمريكا اللاتينية (شبكة جاكوار).

ب. كما سيتم إنشاء شراكة للتكيف مع تغير المناخ مع البلدان الأفريقية، وتطوير شبكة من

المراصد وآليات الإنذار المبكر وتعزيز القدرة على الاستجابة. وسيتم الترويج للتحالف الدولي لمواجهة الجفاف في أفريقيا، وهي مبادرة تقودها إسبانيا بالتعاون مع السنغال وبدعم من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، فضلا عن المساهمات في المنظمات متعددة الأطراف التي تعالج تغير المناخ من خلال العمل المتميز في أفريقيا.

4.5 تعزيز التعاون الإسباني لصالح التنمية المستدامة ولمواجهة الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن

أ. والتزاما بمفهوم شامل وإيجابي للأمن لا يقتصر على السلامة الجسدية للأشخاص فحسب، بل أيضا حمايتهم في حالات الضعف، وتوفير الحقوق الحيوية والخدمات الأساسية مثل التغذية والتعليم والصحة، ستواصل إسبانيا العمل مع أفريقيا لمعالجة الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن، واعتماد نهج شامل يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة، والتوزيع العادل للثروة والاستدامة البيئية.

ب. ووفقًا للتفويض الوارد في القانون رقم 2023/1 بشأن التعاون من أجل التنمية المستدامة والتضامن العالمي، سيتم إيلاء اهتمام تفضيلي لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وشمال أفريقيا في الخطة الرئيسية للتعاون الإسباني.

5. تعايش

الهدف الاستراتيجي: مجتمعات أفريقية منفتحة بمؤسسات قوية وشاملة .

5.1 مساهمة إسبانية أكبر في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان في أفريقيا

أ. وبتشجيع من الدعم الاجتماعي الواسع للديمقراطية في أفريقيا، ستعمل إسبانيا على تعزيز تبادل المعرفة والخبرات في مجال الإصلاح وتعزيز المؤسسات من أجل المساهمة في تطوير الأنظمة الديمقراطية والتشاركية.

ب. ومن خلال هيئات التعاون الإسباني، سيتم تقديم الدعم لتعزيز عمليات الحكم الديمقراطي واللامركزية من خلال مبادرات مثل الاتفاق العالمي لرؤساء البلديات بشأن المناخ والطاقة، ومشروع PASCAL في أنغولا لدعم اللامركزية والمجتمع المدني في الحكم المحلي، والمشاريع الداعمة للمساءلة وسيادة القانون ومكافحة الفساد، مثل برنامج ARAP في غانا. سيتم تنفيذ استراتيجية التعاون الإقليمي للعالم العربي («مسار الآن») التي تم تقديمها في مايو 2024.

ج. وسيتم الحفاظ على أدوات دعم منظمات المجتمع المدني الأفريقية، وتعزيزها ومشاركتها الفعالة في عمليات التغيير والتنمية، فضلا عن تعميق علاقاتها مع نظيراتها الإسبانية. كما سيتم تقديم دعم خاص للمبادرات التي تعزز المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة في السياسة لكل من النساء والفئات المهمشة تاريخيا.

د. وستدعم إسبانيا، بالتنسيق مع شركائها الأوروبيين، بشفافية والتزام وحوار وبالتحالف

مـع المجتمـع المـدني الأفريقـي ومـن خلال تعـاون أكبر مـع البلـدان الأفريقيـة الأكثر تقدمًـا في هـذه القضايـا، المبـادرات المشـجعة للتنـوع والمناهضـة لكل أشكال التمـييز وخاصـة على أسـاس التوجـه الجـنسي والهويـة الجنسـانية.

هـ. واقتناعًـا بكـون حقـوق الإنسـان جـزء مـن التراث المـشترك للبشرية، والـذي سـاهم كفـاح الأوروبـيين والأفارقـة في إقرارهـا واحترامهـا، فسـتظل إسـبانيا متشـبثة بالتزامهـا الراسـخ بالدفـاع عـن الحقـوق والحريـات الأساسـية وتعزيزهـا، وسـتعمل في هـذا الصـدد بـشكل ثنـائي وعبر الآليـات متعـددة الأطـراف لإزالـة العقبـات التي تحـول دون الاسـتفادة الكاملـة منهـا، مـع إيلاء اهتمـام خـاص لحقـوق الأشـخاص الأكثر ضعفـا.

و. وعلى الرغـم مـن بعـض التقـدم المحـرز، لا تـزال عقوبـة الإعـدام قانونيـة في ثلثي القـارة تقريبًـا، وإن كانـت قليلـة الـدول التي تطبقهـا فعليـا. وسـتواصل إسـبانيا قيـادة الجهـود الدوليـة لصالـح الإلغـاء الكامـل لعقوبـة الإعـدام في القـارة، سـواء على المسـتوى الثنـائي أو مـن خلال دعمنـا للجنـة الدوليـة لمناهضـة عقوبـة الإعـدام.

5.2 تعزيز الدعم الإسباني للنضال من أجل المساواة لصالح المرأة الأفريقية

أ. مـن خلال الحـوار مـع شركائنـا الأفارقـة والتحالـف مـع النسـاء الإفريقيـات، سـتواصل إسـبانيا تطويـر سياسـة خارجيـة نسـوية تنشـد تحقيـق المسـاواة الكاملـة بين الرجـال والنسـاء وتمـكين النسـاء والفتيـات في إفريقيـا وسـائر أنحـاء العالـم. وتحقيقـا لهـذه الغايـة، تـم تعزيـز الروابـط بين المجموعـات والجمعيـات النسـائية في إسـبانيا وأفريقيـا.

ب. وسـتعمل إسـبانيا مـع شركائهـا الأفارقـة على تشـجيع المبـادرات الراميـة إلى تعزيـز وحمايـة حقـوق النسـاء والفتيـات، بمـا في ذلـك مشـاركتهن السياسـية على أعلى مسـتوى، على الصعيـد متعـدد الأطـراف.

ج. وتجـدد إسـبانيا تأكيـد التزامهـا بالتمـكين السـياسي والاقتصـادي والاجتماعـي للمـرأة والقضـاء على جميـع أشكال العنـف الـذي يمـارس ضـد النسـاء والفتيـات، وخاصـة العنـف الجـنسي والجنسـاني، بمـا في ذلـك االذي تسـهله التكنولوجيـا، سـواء عبر الإنترنـت أو خارجهـا، وتعزيـز برامـج التعـاون في هـذه المجـالات مـع المنظمـات الأفريقيـة مثـل AUDA NEPAD والمنظمـات الدوليـة مثـل صنـدوق الأمـم المتحـدة للـسكان (UNFPA) وهيئـة الأمـم المتحـدة للمـرأة.

د. كمـا سـتعمل إسـبانيا على تعزيـز البرامـج والمشـاريع المتعلقـة بالحقـوق الجنسـية والإنجابيـة للنسـاء والفتيـات الأفريقيـات، وتسـهيل حصولهـن على خدمـات الصحـة الجنسـية والإنجابيـة. ولتحقيـق هـذه الأهـداف، سـيتم التعـاون مـع المنظمـات المحليـة والإقليميـة والدوليـة ذات الصلـة، مثـل هيئـة الأمـم المتحـدة للمـرأة وصنـدوق الأمـم المتحـدة للـسكان، بالإضافـة إلى منظمـات المجتمـع المـدني والمنظمـات النسـوية والشـعبية العاملـة في هـذا الصـدد.

هـ. وسـيتم تعزيـز إجـراءات محـددة لدعـم المنظمات الدوليـة والمجتمـع المـدني الأفريقـي الـذي يعمـل ضـد تشـويه الأعضـاء التناسـلية للإنـاث، وزواج الأطفـال والـزواج المبكـر والـقسري، وغيرهـا مـن الممارسـات التي تنتهـك حقـوق الإنسـان للنسـاء والفتيـات. وسـيتم الترويـج للبرامـج المواضيعيـة للوكالـة الاسـبانية للتعـاون الـدولي مـن أجـل التنميـة AECID مثـل Ellas+ وRaisa للقيـادات النسـائية.

و. وستدعم إسبانيا تحسين الأنظمة العامة الأفريقية من خلال تبادل المواهب العامة بين المؤسسات بهدف بناء مجتمعات قائمة على المساواة والشمول، إلى جانب التعاون بين «المؤسسة الدولية والأيبيرية الأمريكية للإدارة والسياسات العامة» FIIAPP ووزارة المساواة.

6

مراقبة وتقييم

وسيتم رصد تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال آليات التنسيق المنصوص عليها فيها، ولا سيما اللجنة المشتركة بين الوزارات لإفريقيا، التي ستضمن تماسك تدابير التنفيذ. وستجتمع هذه اللجنة بشكل نصف سنوي على المستوى الوزاري، برئاسة وزير الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون. كما سيجتمع بشكل ربع سنوي على مستوى أمناء الدولة للوزارات، برئاسة وزير الدولة للشؤون الخارجية والعالمية.

وستقوم وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون، وخاصة من خلال المديرية العامة لأفريقيا وفي بلدان صلاحيتها والمديرية العامة للمغرب والبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، بجمع المعلومات على أساس سنوي عن مدى تنفيذ خطوط العمل المنصوص عليها في هذه الاستراتيجية للسفارات الإسبانية في البلدان الأفريقية والممثلية الدائمة لإسبانيا لدى الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بالمساهمة الإسبانية في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه أفريقيا.

وسيتم توجيه طلب كل ثلاث سنوات إلى «معهد تقييم السياسات العمومية» بإعداد تقرير، استمرارا للممارسة التي كانت بدأت في مواسم سابقة للتخطيط الاستراتيجي.

7

ملحق:
إطار من 5 أهداف و100 خط عمل

1. تعزيز

تعزيز

1.1 زيادة التفاعل رفيع المستوى الذي يجمعنا مع شركائنا الأفارقة وبشكل خاص إفريقيا الغربية وشمال إفريقيا.

1) مزيد من مؤتمرات القمة

2) مزيد من اللقاءات بين السلطات الإسبانية والإفريقية.

3) حضور رفيع المستوى في حفل تنصيب القادة الأفارقة

4) زيادة عدد الدول التي تجري معها مشاورات سياسية

1.2 تعزيز الحوار والتعاون مع الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، ولا سيما المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)

5) حوار سياسي دوري مع لجنة الاتحاد الإفريقي ولجنة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)

6) التعاون مع AUDA-NEPAD

7) تبادل الموظفين لفترات قصيرة

1.3 مزيد من الزخم والبصمة لإسبانيا في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا

8) تحفيز تنفيذ الالتزامات بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي. التنسيق بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي في المحافل متعددة الأطراف

9) العمل مع شركائنا الأفارقة لتحسين تحديد وتنفيذ المشاريع المؤهلة للحصول على تمويل الاتحاد الأوروبي من خلال الآليات المختلفة (NDICI و INTPA و Global Gateway و TEIs وما إلى ذلك)

10) مزيد من المحتوى الإفريقي في المخاطبة بين إسبانيا والمفوضية الأوروبية و الممثل السامي للاتحاد الأوروبي ومصلحة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي ARVP/SEAE

11) وثائق المواقف الإسبانية حول إفريقيا وحضور الإسبان في كل من «مصلحة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي SEAE» ومندوبيات الاتحاد الأوروبي.

12) العلاقة الثلاثية بين أوروبا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية من جهة وأوروبا وإفريقيا والعالم العربي من جهة أخرى.

1.4 تعزيز التنسيق الوزاري والمناطقي للسياسات مع أفريقيا

13) تشكيل لجنة وزارية بينية لإفريقيا

14) جدول زمني للأسفار والزيارات الوزارية بناء على مقترح وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون

1.5 مزيد من الاستشارة والتدريب بشأن الوضع المعقّد في إفريقيا

15) مجلس استشاري جديد حول إفريقيا في وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون

16) تعزيز دور مائدة إفريقيا

17) توسيع نطاق العمل مع الشتات الإفريقي

18) دورات تدريبية خاصة حول إفريقيا في المدرسة الدبلوماسيةوالتخاطبمعالمؤسساتالمماثلة

1.6 توسيع نطاق القدرة الدبلوماسية في إسبانيا

19) إنشاء مندوبية مديرية عامة جديدة لإفريقيا الغربية ومنطقة الساحل في المديرية العامة لإفريقيا.

20) تعيين جهة تنسيق للشؤون الأفريقية في بعض السفارات الإسبانية في البلدان غير الأفريقية

1.7 انتشار أوسع ميدانيا

21) افتتاح سفارات جديدة وإنشاء نقاط اتصال دبلوماسية جديدة ومكاتب قطاعية بما فيها ما يتصل بالتعاون الإسباني. إنشاء مقر جديد للسفارة الإسبانية في نيجيريا وإعادة فتح السفارة في ليبيا

22) حضور أكبر لهيئات التعاون الإسباني في المنطقة ذات الأولوية في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل. تعزيز مكتب التعاون الإسباني في السنغال. إعادة فتح مكتب التعاون الإسباني في تونس. «استراتيجية التعاون الجديدة في أفريقيا»

2. تعزيز

نمو

2.1 المزيد من تأهيل الشباب الأفريقي للحصول على عمل لائق

23) إنشاء مؤسسة جديدة لتعزيز العلاقات مع أفريقيا وخلق فرص أكاديمية وفرص عمل للشباب، من خلال برامج المنح الدراسية والزيارات

24) مراكز تعليمية وتكوينية إسبانية جديدة في إفريقيا

25) دعم برامج الريادة واستخدام التكنولوجيات الجديدة

26) مزيد من المنح الدراسية والبرامج لصالح الطلاب في إفريقيا

27) استئناف برنامج الزيارات «رايسا» Raisa

28) تدابير لتيسير الوصول إلى العمل اللائق للأشخاص الذين يوجدون في وضع الفقر

29) تشجيع العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

2.2 رفع المساهمة الإسبانية في مشروع «البوابة العالمية» في إفريقيا

30) توجيه الشركات إلى مشاريع قطاعات الريادة الإسبانية

(31) متابعة من طرف السفارات للمشاريع المتصلة بالبوابة العالمية Global Gateway في إفريقيا

(32) تعزيز القدرات في برامج REPER UE للمواضيع الإفريقية و بالبوابة العالمية Global Gateway

2.3 تعزيز الدعم المالي للاستثمارات الإسبانية في أفريقيا

(33) تكييف FIEM وCOFIDES مع احتياجات الاستثمار في أفريقيا

(34) حزم مالية جديدة للاستثمار خاصة في غرب أفريقيا

(35) التنسيق والتماسك بين الأدوات المالية الإسبانية

(36) الشراكات الجديدة بين القطاعين العام والخاص

(37) تطوير وتوسيع مبادرات مثل «تحالف التقدم الأفريقي»

(38) لاستمرار في برنامج «زوار أفريقيا».

2.4. تحسين الأطر المعلوماتية والقانونية لتسهيل الاستثمار

(39) منتديات الأعمال والبعثات التجارية بمناسبة الرحلات الرسمية

(40) معلومات عن البيئة الاستثمارية الأكثر يُسرا للشركات. إطلاق الجمعية الإيبيرية-الإفريقية لغرف التجارة (AFRICO).

(41) نشر «منصة الاستثمار والتحول الإنتاجي في أفريقيا»

(42) تعزيز التنسيق التنظيمي والاتفاقيات الثنائية

(43) دعم تعزيز برامج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع أفريقيا

2.5 مشاركة أسبانية أكبر في التمويل الجديد للتنمية الإفريقية وتخفيف الديون

(44) التنسيق مع أفريقيا للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية

(45) التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بشأن إصلاح الهيكل المالي العالمي

(46) إدراج الشروط الطارئة في القروض السيادية.

(47) التنسيق بين اسبانيا والاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين

2.6 زيادة المساهمة الإسبانية في تطوير البنى التحتية للنقل والطاقة والحصول على المياه والبنية التحتية الرقمية. الكهربة.

(48) المشاركة الإسبانية في القدرة على الاتصال والرقمنة بين البلدان الأفريقية

(49) زيادة الاستثمار في القدرة على الاتصال بين إسبانيا وأفريقيا

(50) المشاركة الاسبانية في كهربة أفريقيا

(51) المشاركة الاسبانية في تصميم وتنفيذ شبكات النقل

(52) دعم تطوير الملاحة الجوية والموانئ والمراقبة عبر الأقمار الصناعية

2.7 مشاركة إسبانية أكبر في تطوير قطاع السياحة في أفريقيا

(53) مذكرات تفاهم حول التعاون السياحي وتنمية القدرات

54) حضـور أكبر لقطـاع السـياحة الأفريقـي على جـدول أعمـال منظمـة السـياحة العالميـة

55) تعزيـز وجـود أكبر للموظـفين الكبـار في منظمـة السـياحة العالميـة

56) دعـم الحـملات السـياحية للسـفارات الأفريقيـة في إسـبانيا

3. تعزيز

ربط

3.1 هجرة أكثر أمانًا وتنظيمًا ونظامية ومفيدة للطرفين

57) الشراكة بين بلدان المنشأ والعبور والوجهة.

58) تعزيـز مكافحـة الهجـرة غير النظاميـة وتهريـب الأشخاص، بالتعـاون مـع بلـدان المنشأ والعبـور. منـع حـالات المغـادرة التي تعرض حياة الأشـخاص للخطـر مـن خلال دعـم المراقبـة في بلـدان أخـرى

59) التوسـع في مشـاريع الهجـرة الدائريـة وشراكات المواهـب

60) الإدارة الشاملة للهجرة. تمديد آلية «الفريق-البلد».

61) تعزيز الخدمات القنصلية في أفريقيا

3.2 زيـادة أدوات تعزيـز التواصـل والمعرفـة بين مجتمعاتنـا

62) إنشاء مؤسسات مجلس إسبانيا والشركاء الأفارقة

63) اتفاقيات التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث

64) تعزيـز قـدرات البيـت الإفريقـي والبيـت العـربي والبيـت المتوسـطي

65) روابـط جديـدة بين معاهـد إدارة الأعمـال ومراكـز الفكـر

66) التعـاون بين الهيئـات الإقليميـة والمحليـة وخاصـة المـدن

3.3 مزيـد مـن الحـزم ضـد العنصريـة وكراهيـة الأجانـب

67) تعزيـز التـدابير في المجـال التربـوي والخطـاب العـام

3.4 المزيـد مـن المعلومـات الموثوقـة والثابتـة في مواجهـة المعلومـات المضللـة

68) تعزيـز الاتصـال الاستراتيجـي والدبلوماسـية الرقميـة ومكافحـة التضليـل

69) الاتصـال بين الصحفـيين ونشر المحتويـات الإسـبانية في أفريقيـ

3.5 زيـادة إمكانيـات تعلـم واسـتخدام اللغـة الإسـبانية في أفريقيـا

70) زيادة المنح الدراسية

71) توسـيع حضـور معهـد ثيربانتيـس Cervantes في بلـدان جديـدة (توسـيع نطاقـه في أنغـولا)

72) تدريب أساتذة اللغة الإسبانية (برنامج ACERCA)

73) المحـاضرات والدعـم للمراكـز التي يتـم فيهـا تدريـس اللغـة الإسـبانية

74) الترويج لاستخدام اللغة الإسبانية في الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا -إيكواس

3.6 تعزيز التعاون الثقافي والرياضي كمحرك للتنمية والدمج

75) دعم التبادلات مع الصناعات الإبداعية الأفريقية

76) التعاون مع اليونسكو للاعتراف بالتراث العالمي في أفريقيا

77) تشجيع المعرفة حول الخلفية الثقافية المشتركة

78) تحفيز التعاون بين الجهات الرياضية

79) توسيع مهرجان "مرحبا باماكو" Hola Bamako.

4. تعزيز
حماية

4.1 زيادة دعمنا للدول والمنظمات الأفريقية في مسؤولية الحفاظ على السلام والأمن

80) التعاون في مجال الأمن والدفاع، الثنائي ومن خلال أدوات الاتحاد الأوروبي

81) دعم المبادرات الأفريقية وبعثات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي

82) أعمال الأمن البحري في غرب أفريقيا وقبالة الصومال

83) دعم المراكز الإفريقية للتدريب على مكافحة الإرهاب وعلى السلام والدفاع

84) تشجيع المزيد من الحوار والتعاون بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) والجوار الجنوبي

4.2 زيادة انخراط إسبانيا في منع وحل النزاعات في أفريقيا

85) دعم الصكوك الوطنية ومتعددة الأطراف للوقاية والحلول السلمية

86) دعم أجندة المرأة والسلام والأمن مع الشركاء الإقليميين والدوليين والمحليين والمجتمع المدني

87) إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع، ودعم نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج الجنود الأطفال

4.3 تعزيز تعاوننا ضد الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع

88) الدعم والتعاون المتبادل في منع وملاحقة وقمع الجرائم الإرهابية والتطرف والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع وبشكل خاص ما يتصل بالمخدرات والأسلحة والأشخاص.

4.4 زيادة المساهمة الإسبانية في تعزيز القدرة الأفريقية على الصمود في مواجهة التهديدات المناخية والبيئية

89) التعاون في مكافحة الجرائم البيئية

90) الشراكة من أجل الصمود المناخي

4.5 تعزيـز التعـاون الإسـباني لصالـح التنميـة المسـتدامة ولمواجهـة الأسـباب الهيكليـة لانعـدام الأمـن.

(91) التعـاون في الحقـوق الأساسـية مـن تغذيـة وتعليم وصحـة

(92) الأولويـة الإقليميـة لغـرب إفريقيـا ومنطقـة السـاحل وشـمال إفريقيـا في الخطـة الرئيسـية السادسـة لهيئـات التعـاون الإسـباني

5. تعزيز

تعايش

5.1 مسـاهمة إسـبانية أكبر في تعزيـز الديمقراطيـة وسـيادة القانـون وحقـوق الإنسـان في أفريقيـا

(93) تبـادل المعرفـة والـخبرات حـول الإصلاح المؤسسي وتعزيـزه

(94) دعـم الحوكمـة الديمقراطـي واللامركزيـة ومكافحـة الفسـاد

(95) دعـم المجتمـع المـدني الأفريقـي، وخاصـة الفئات المهمشـة

(96) تعزيز ودعم المبادرات لصالح التنوع في أفريقيا

(97) تعزيـز حقـوق الإنسـان على المسـتوى الثنـائي ومتعـدد الأطـراف، مـع إيلاء اهتمـام خـاص للأشـخاص ذوي الاحتياجـات الخاصـة

5.2 تعزيـز الدعـم الإسـباني للنضـال مـن أجـل المسـاواة لصالـح المـرأة الأفريقيـة

(98) سياسـة خارجيـة نسـوية وتعـاون مـع الجمعيـات النسـائية

(99) التعـاون مـع المنظمـات الأفريقيـة بشـأن تمـكين النسـاء والفتيـات

(100) دعـم الإجـراءات المناهضـة للعنـف ضـد المـرأة وتعزيـز مشـاركتها في برامـج Ellas+

إسبانيا-أفريقيا

2028-2025

نعمل معًا ضمن علاقة
استراتيجية

إسبانيا-أفريقيا

2028-2025

نعمل معًا ضمن علاقة
استراتيجية

GOBIERNO
DE ESPAÑA

AGENDA
2030